مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن

تأسس في
١٠ مارس ١٩٩١

المدير العام
جواد الحمد

فلسفة المركز

مركز دراسات الشرق الأوسط مركز علمي مستقل تأسس في عمان في ١٠ مارس ١٩٩١، وهو مركز متخصص في إجراء البحوث والدراسات والاستشارات وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العلمية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

ويبذل المركز جهوده في دراسة: الصراع العربي-الإسرائيلي وتطوراته المستقبلية، عملية السلام في المنطقة، التحولات في المنطقة العربية والإسلامية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية)، الشرق الأوسط في النظام الدولي والعلاقات الدولية (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، فكرياً، استراتيجياً، ...).

ويقوم المركز بإنجاز هذه البحوث وفي المنهج العلمي الموضوعي، وبما يخدم أهداف الأمة وغاياتها في التقدم والتطور والحضارة والاستقلال، ويتعامل بانفتاح، بما يحقق أهدافه، على كل الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم.

أهداف المركز

- توفير الدراسات وتقديم الاستشارات التي تساعد في تطوير الأردن وتنميته في كافة المناحي، وخدمة المنطقة العربية وتدعيم استقلالها.
- توعية المثقفين الأردنيين والعرب والمسلمين وإيجاد مناخ ثقافي فكري يخدم مصالح الوطن والأمة.
- توفير المعلومات الدقيقة والعلمية للباحثين، ورعاية المبدعين منهم.
- الإسهام في التنمية الثقافية والفكرية والسياسية العامة في الأردن والمنطقة وتسديدها.

الاستيطان اليهودي

وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان - ٢٠٠٦

كافة الحقوق محفوظة **لمركز دراسات الشرق الأوسط**

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

الاستيطان اليهودي

وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني

تحرير

ذياب مخادمة موسى الدويك

المشاركون

حسن أيوب حسن عبد القادر صالح خليل التفكجي

رائف نجم عبد الرحمن أبو عرفة عبد الوهاب المسيري

فرج شلهوب محمد خليل الموسى موسى الدويك

نظام بركات وجيه أبو ظريفة وليد العريض

ندوات ٤٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٦/٥/١٣٤٢)

٩٥٦,٤٠٢

مركز دراسات الشرق الأوسط
الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ مركز دراسات الشرق الأوسط -عمان ، المركز، ٢٠٠٦.
ر.أ (٢٠٠٦/٥/١٣٤٢)

الواصفات: الاستيطان // الصهيونية // فلسطين // إسرائيل // تاريخ فلسطين

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر: ٢٠٠٦/٤/١٠٥٨

المحـــتويـــات

التقديـــم ٧

المقـــدمـــة ١١

الفصل الأول: تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

المبحث الأول: مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين ١٥

المبحث الثاني: تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية ٣١

الفصل الثاني: الاستيطان في البرنامج الإسرائيلي

المبحث الأول: الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي ٤٣

المبحث الثاني: التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان ٦٧

المبحث الثالث: التصورات الإسرائيلية نحو المستوطنات ٩٣

الفصل الثالث: الاستيطان والشعب الفلسطيني

المبحث الأول: الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة ١٠٥

المبحث الثاني: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القـدس والخليـل) – الورقة الأولى ١٣١

المبحث الثالث: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القدس والخليـل) – الورقة الأولى ١٤٧

الفصل الرابع: الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان

المبحث الأول: البعد القانوني للمستوطنات الإسرائيلية.. دراسة في القانون الدولي العام ١٦٩

المبحث الثاني: الوضع القانوني للمستوطنات ٢١١

المبحث الثالث: الاستيطان وفرص الحرب والسلام ٢١٧

الملاحق

كلمات الافتتاح والختام في الندوة ٢٣٣

برنامج الندوة ٢٥٣

قائمة المشاركين ٢٥٥

ملخص باللغة الإنجليزية

التقديـــم

يبرز الاستعمار في صيغته الحديثة مشكلة الأقليات، ويمثل حقيقة تـدويل المجتمعـات الغربية لمشاكلها بالشكل الاستعماري، وتمثل إسرائيل حالةً لتصـدير مشـكلة اليهـود مـن أوروبا على شكل استعمار استيطاني إحلالي، وفي ظل ذكرى مذابح صبرا وشاتيلا الـتي خطط لها أرئيل شارون بتعاون العملاء اللبنانيين عام ١٩٨٢، وفي ظـل المزاولـة المسـتمرة للآلـة الحربيـة الإسـرائيلية بحـرق زهـرات فلسـطين بـدخانها وقـذائفها، ووقـوف العـالم مشدوهاً عاجزاً وسـط حـيرة شـديدة لا يحـرك سـاكناً لكـبح جمـاح الوحشـية والهمجيـة والإرهاب الإسرائيلي الذي يجتاح الأرض المحتلة، فيقتل البشر من الأطفال الرضع حتـى الشيوخ الكهول ويجرف الأراضي ويستولي علـى الممتلكـات، ويـبني جـداراً عنصـرياً في الوقت الذي تطالب فيه الولايات المتحدة دول العالم الأخرى، بفتح الحدود والتخلي عن سيادتها في عالم مفتوح في إطار العولمـة، وبعـد أن كـان موضـوع الاسـتيطان دومـاً علـى جدول التحرك السياسي العربي والدولي، تحول منذ أسلو عام ١٩٩٣ إلى مشكلة محدودة تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وانعقد اتفاق الحكومات الإسرائيلية اليمينية منها واليسارية على مصادرة الأراضـي الفلسطينية وبنـاء المسـتعمرات والمسـتوطنات اليهوديـة وبميزانيـات عاليـة، وعدّتـه هـذه الحكومات مسألة أمنية وحاجة حيوية للكيان الإسرائيلي لا تقبـل اليـوم حتـى التفـاوض عليه مبدئياً. لقد مثلت عمليات الاستيطان اليهودي مظهـراً مرافقـاً وعمليـاً مـن مظـاهر الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، وحظيت بالإدانات الدولية المتواصلة دون أن تلقي إسـرائيل لها بالاً، وشكل المستوطنون جالية كبيرة تنتشر في مختلف المناطق بين التجمعات السـكانية الفلسطينية، وتحتل أهم المواقع الاستراتيجية وتستهلك المياه الجوفية بشراهة على حسـاب المواطن الفلسطيني، كما شكلوا مجتمعاً غريباً كلياً عن محيطهم، لتتحول هـذه المسـتوطنات إلى قلاع ومعسكرات ومخازن أسلحة ونقاط إرهاب واعتداء وهجوم علـى الفلسـطينيين،

ولتشكل تهديداً دائماً للأمن والممتلكات. وهكذا بلغ عدد المستوطنين أكثر من أربعمائة ألف مستوطن يسكنون حوالي ١٧٠ مستوطنة أو يزيد، موزعة على ثلاث كتل رئيسية في المرتفعات الشرقية عبر وادي الأردن والمرتفعات الغربية بمحاذاة ما يسمى بالخط الأخضر وفي منطقة القدس، ناهيك عن مستوطنات قطاع غزة والعديد من المناطق الأخرى.

وبرغم توقيع اتفاقات عدة للتسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي في ظل عملية سلام دولية، إلا أن السرطان الاستيطاني استمر يقطّع التواصل الجغرافي الفلسطيني، ليشكل أمراً واقعاً يفرضه على طاولة المفاوضات، وبالرغم من كل الاتفاقات التفصيلية والالتزام الأمني الفلسطيني الخطير والعالي المستوى، وعلى حساب العلاقات الداخلية الفلسطينية، إلا أن اتفاقات السلام ومنها خارطة الطريقة لم تصمد، ويبدو أنها في مرحلة الأفول بسبب هذه الأعمال العدوانية على الأراضي والممتلكات والسكان، لصالح نقل الكتل البشرية اليهودية من دول العالم إلى المناطق الفلسطينية في عملية إحلالية تؤكد عمليات التطهير العرقي، وبجدار يمثل فلسفة العنصرية الصهيونية، وبإرهاب وخروقات لحقوق الإنسان تقارب أو تزيد على ما اقترفته النازية حتى حسب أكثر المزاعم اليهودية تطرفاً.

لقد أدت الانتفاضة والمقاومة دوراً حيوياً في إثارة مشكلة المستوطنين في الشارع الإسرائيلي، بصفته مدخلاً لعدم الأمن والاستقرار وتبذير أموال الميزانية، وأشعرت اليهود في بقية أنحاء فلسطين أن أمنهم بات مهدداً بسبب حفنة من اليهود المتطرفين المشعوذين المؤمنين بالخرافات، والذين يعيشون على دقات نواقيسها، وهم يعيثون فساداً في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأنهم يستهكلون ما يزيد على ٢٠ ٪ من الميزانية السنوية للكيان الإسرائيلي في الجوانب المدنية والأمنية، وهو ما شجع أصواتاً يهودية داخل الكيان الإسرائيلي لترتفع مؤخراً وتطالب بإزالة هذه المستوطنات، وهو ما حدث في الانسحاب من قطاع غزة وإزالة المستوطنات.

من جهة أخرى، يؤمن الخبراء في شئون الاستيطان من العرب والفلسطينيين، أن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإحلال اليهود فيها بدلاً من الفلسطينيين، يمثل عملية تغيير

تاريخي في الملكية والديموغرافيا، أي التغيير في الأرض والسكان، وهما من مقومات السيادة والدولة والوجود، ولذلك فإن إزالة الاستيطان من الضفة الغربية والقدس وغزة هي مقدمة استراتيجية لدفع المشروع الصهيوني التوسعي العنصري إلى الحائط المسدود، وهي خطوة لا بد منها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانطلاقا من كل هذه الأسباب، ومن قناعة من مركز دراسات الشرق الأوسط بأهمية تناول الموضوع في ظل العنف والإرهاب الإسرائيلي، وبغية بيان الخطورة التي تمثلها المستوطنات والمستوطنين على مستقبل الشعب الفلسطيني ومشروع الدولة الفلسطينية، كانت فكرة عقد هذه الندوة، أملاً في أن تُظهر هذه الندوة عمق مخاطر الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي على صعيد التواصل الجغرافي والديموغرافي، وعلى صعيد الأمن والاستقرار.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الأستاذ عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، على تفضله برعاية الندوة، وانتداب سعادة الأستاذ علي خريس لإلقاء كلمة الافتتاح، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من سعادة السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، والسيد معن بشور، أمين عام المؤتمر القومي العربي، على مشاركتهم الكريمة وتفضلهم بإلقاء كلمات في حفل الافتتاح.

وأشير ختاماً بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور جورج جبور، عضو مجلس الشعب السوري، على جهوده القيمة في التعليق على أوراق العمل واقتراحات تطويرها وتصويبها، كما أشير بالشكر الخاص لكل من الأستاذ الدكتور موسى الدويك، مدير المعهد الفلسطيني للقانون الدولي الإنساني، والدكتور ذياب مخادمة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، على تحريرهما العلمي لأبحاث الندوة بصيغتها النهائية.

جـــواد الحـــمد

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

آذار / مارس ٢٠٠٦

المقـــدمـــة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الأبحاث التي قدمت في نـدوة "**الاســـتيطان اليهـــودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني**"، والـتي عقـدها المركـز في العاصـمة الأردنيـة عمان، وذلك يوم السبت الموافق ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٣، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الـدول العربية الأستاذ عمرو موسى.

اعتمد المشروع الصهيوني في المنطقة بشكل عام وفي فلسطين بشـكل خـاص علـى عدد من الركائز التي ترجمت هذا المشروع علـى أرض الواقـع، وكـان الاسـتيطان أهمهـا وأولها من حيث التطبيق، الذي كان بواكير أعمال المشروع الصهيوني علـى الأرض منـذ أواسط القرن الثامن عشر.

وتستند فكرة الاستيطان إلى بعد توراتي ديني، بهدف توظيفها سياسياً في إقامة هـذا المشروع، حيث تتميز إسرائيل عن غيرها من المشاريع الاحتلالية والاستعمارية الأخـرى، بأنها قامت على أساس إحلال شـعب مكـان شـعب تجسـيداً لمقولـة: "أرض بـلا شـعب لشعب بلا أرض"، وتنظر الحركة الصهيونية للاستيطان بوصفه حقاً طبيعياً لليهود، يجـب العمل على تعزيزه وإيجاد الظروف المواتية لاستمراره، فكانت الهجرة اليهودية واسـتيطان فلسطين ضمن الرؤية الاستراتيجية لمشروع الدولة الصهيونية في المنطقة.

إن تأثير الاستيطان على الفكر السياسي الصهيوني، يمتد ليشمل كافة أشكال الخطاب السياسي والحزبي والأمني والإعلامي، ويأتي في مقدمة برامج كافة الأحزاب الصهيونية، وتسعى إسرائيل بشكل دائم لجعله بعيدا عن طاولة المفاوضات أو ضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مع بعض الجهات في المنطقة، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر.

وفي ظل التجاوز الـذي ظهـر في المبـادرات السياسـية، منـذ أوسـلو ١٩٩٣ حتـى خريطة الطريق ٢٠٠٣، لفكرة إزالة الاستيطان واستبدالها بمفاهيم وتوجهات جديدة مثـل

وقف الاستيطان، ومنع توسيع الاستيطان، وإزالة البؤر الاستيطانية، والسماح ببناء طرق التفافية واسعة لخدمة المستوطنات والربط بينه، وكذلك ضم المستوطنات إلى الكيان الإسرائيلي، ناهيك عن نشر فلسفة المستوطنات الأمنية والسياسية والتفريق بينها، وفكرة التفريق بين الكتل الاستيطانية، والمستوطنات المتفرقة والمعزولة....إلخ، حيث تتجاوز هذه التوجهات والمفاهيم الخطورة التي تشكلها عملية الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني ودولته المستقلة، وبالتالي تبرز أهمية التمسك بفكرة إزالة الاستيطان كما هي إزالة الاحتلال بوصفه مظهراً من مظاهره.

وقد انطلق المركز في عقده لهذه الندوة الهامة من قناعات منهجية موضوعية تؤكد على ضرورة معالجة هذا الموضوع الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويمتد ليؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي في العالم العربي والإسلامي، فقد نظم هذه الندوة باستضافة نخبة من المختصين في الموضوع لمعالجته من كافة النواحي، في محاولة من المركز للمساهمة في تعزيز إمكانات الأمة الفكرية والعلمية في التعامل مع هذا الموضوع، ولمساعدة صناع القرار فيها على تشكيل رؤية استراتيجية سليمة نحو مستقبل الشعب الفلسطيني ودور الاستيطان في تحديده.

وغطت الندوة محاور عديدة حول فلسفة الاستيطان وتصورات الجانب الإسرائيلي حوله استراتيجياً من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية وتطبيقاته العملية، كما عالجت الأخطار الكبيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي والاجتماعي نتيجة لاستمرار تنفيذ هذا البرنامج، كما تعرضت لآليات المقاومة الفلسطينية تجاهه.

وفي الجانب السياسي والقانوني الدولي فقد سعت الندوة إلى استعراض موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية وموقف الدول العربية ودول العالم من الاستيطان، وأثر الاستيطان على عملية السلام في المنطقة وعلى اندلاع المواجهات والحروب.

وكلنا أمل بأن يحقق هذا الكتاب ونشره خدمة عملية لصناع القرار والمفكرين، ولفتح المجال لمزيد من الإثراء في المواضيع التي تناولها أو تفاصيلها المختلفة.

الفصل الأول

تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

- المبحث الأول: مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين
- المبحث الثاني: تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

المبحث الأول

مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين

أ. عبد الرحمن أبو عرفة*

مقدمة

يتمثل الغرض الأساسي للحركة الصهيونية، بجمع أكبر عدد ممكن من يهود العالم وتركيزهم في "إسرائيل" من خلال عملية "انقلاب ديمغرافي" يستبدل بها اليهود بمواطني البلاد العرب، ولقد اعتبر مبدأ التخلص من العرب بتهجيرهم الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأحلام الصهيونية. ولقد بذل زعماء الحركة الصهيونية جهودا محمومة من أجل تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، على اعتبار "أن استمرار تقدم الهجرة اليهودية، ليس فقط المهمة المركزية للدولة اليهودية، بل هو التبرير الجوهري لتأسيسها ووجودها".

وبالرغم من الادعاء القائل، بأن هجرة اليهود إلى فلسطين، ومن ثم تأسيس الدولة اليهودية، كان تنفيذا لواجب ديني، وتطبيقاً لنبوءات "التوارة" فإن ملاحظة الظروف التي واكبت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالتالي انبثاق الحركة الصهيونية بمفهومها السياسي، تظهر أن هناك أسباباً أخرى وراء تلك الموجات، ذلك أن معظم الهجرات الرئيسية، بدأت منذ أواخر القرن الماضي، نتيجة الظروف الخاصة التي ميزت المجتمعات اليهودية المنتشرة في أرجاء العالم، ولا سيما في شرق أوروبا، كرد فعل على موجات الاضطهاد التي تعرضت لها تلك الجماعات. ومما يثبت ذلك، أن الغالبية العظمى من المهاجرين اليهود، توجهت إلى بلدان أخرى غير فلسطين وبخاصة إلى الولايات المتحدة، وحتى في موجات الهجرة اللاحقة، بقي الاضطهاد الذي تعرض له اليهود، وخاصة في

* مدير الملتقى الفكري العربي في القدس.

ألمانيا النازية، هو الدافع الأساسي للهجرة، وحتى من الناحية الجغرافية، وبالرغم من نشوء الحركة الصهيونية ذات التوجه السياسي، فإن محاولة إيجاد وطن قومي لليهود، لم تعين فلسطين كمكان لا بديل له، حيث اقترحت عدة أماكن لإقامة هذا الوطن منها: اوغندا أو كينيا في إفريقيا، وجزيرة قبرص أو شبه جزيرة سيناء في آسيا، وكذلك الأرجنتين في أمريكا الجنوبية، التي بذل بها بالذات محاولات عملية واسعة لشراء الأراضي وتأسيس استيطان يهودي لا زالت بقاياه موجودة حتى الآن.

ولقد ظلت عملية المقارنة والتفاضل بين فلسطين والأماكن الأخرى، مجال أَخذ ورد بين زعماء الحركة الصهيونية، إلى أن تم البت بالأمر عام ١٨٩٧ مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ، الذي صاغ البرنامج الصهيوني، ونص على أنه "تسعى الصهيونية إلى بناء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام".

مرحلة ما قبل الصهيونية

وفدت إلى فلسطين عام ١٧٧٧ أول جماعة اشكنازية، وفي عام ١٨١٢ تأسست لأول مرة الطائفة الاشكنازية في القدس، إلا أن ذلك لم يفلح في زيادة أعداد اليهود بصورة ملموسة، ولا سيما بعد أن بدأت الهجرات اليهودية إلى الولايات المتحدة عام ١٨٤٨، ويعتبر تأسيس المدرسة الزراعية اليهودية "مكفيه يسرائيل" بواسطة جمعية الأليانس عام ١٨٧٠ أول عملية استيطانية زراعية يهودية في فلسطين .

وتُعَدّ أعمال الاضطهاد والمذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا ، السبب المباشر في الهجرات اليهودية إلى فلسطين ، ولقد أدت هذه الهجرات على ضآلة نسبتها ، إلى زرع البذور الأولى للمشروع الصهيوني في فلسطين ، وكان من آثار هذه المذابح أن قام اليهودي الروسي "يهودا بنسكر" عام ١٨٨١ بنشر كتاب "التحرر الذاتي" الذي دعا إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وفي العام التالي ١٨٨٢ أنشأت في روسيا حركة "محبي صهيون" التي شكل أعضاؤها نواة المهاجرين الروس إلى فلسطين .

بدأت المذابح ضد اليهود في روسيا سنة ١٦٤٨، إلا أن نشاطها الفعال بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، ففي عام ١٨٨١ حدثت ثمان مذابح ضد اليهود، ثم جاءت مذبحة "يالطا" في العام التالي، مما أدى إلى هجرة أكثر من أربعين ألف يهودي، توجه ثلاثة آلاف منهم إلى فلسطين، وفي عام ١٨٨٣ جرت عدة مذابح ضد اليهود، وفي السنوات التالية، حدثت مذابح أخرى، كان أبرزها مذبحة "جومل" عام ١٩٠٣ ، وفي عام ١٩٠٥ "اوديسا" و"سيدلتس" عام ١٩٠٧ .

ونظرا لتفاقم الأوضاع، فقد تم خلال المدة من ١٩٠٥–١٩١٤ هجرة أكثر من مليون يهودي من روسيا توجه منهم ١,١٠٠,٠ إلى الولايات المتحدة ٢٤,٠٠٠، فقط إلى فلسطين. وخلال المدة من ١٨٨٠–١٩١٤ هاجر من روسيا أكثر من مليوني يهودي إلى الولايات المتحدة و٢٠٠ ألف إلى بريطانيا و٦٠ ألف إلى فلسطين.

مرحلة ما بعد الصهيونية

بما أن العنصر البشري يشكل الأساس الأول لعملية الاستيطان، فإن تتبع مراحل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، يُعَد من أكثر الأمور توضيحا لمراحل تطور المشروع الاستيطاني اليهودي.

تميزت موجات الهجرة اليهودية المتعاقبة إلى فلسطين، واختلفت سواء من حيث مكان القدوم، أو من حيث نوعية المهاجرين، أو المهمة المنتظرة منهم، وخطة الهجرة كما رسمها "هرتزل"، بينت ذلك "أن الفقراء يذهبون أولا، لتمهيد الطرقات وبناء الجسور والبيوت والضروريات الأخرى، ثم يأتي بعد ذلك الموسرون، وأخيرا يأتي المهاجرون الأثرياء".

فقد اتسمت كافة موجات الهجرة اليهودية في فلسطين -في الغالب- بظاهرتين:

- ارتباطها الزمني مع موجة اضطهاد ضد اليهود في أماكن تواجدهم .
- ارتباطها الجغرافي مع الأماكن التي تمت بها أعمال الاضطهاد. وتصنف الهجرات اليهودية عموما إلى عدة مراحل حسب ما سيرد لاحقاً.

الهجرات الصهيونية إلى فلسطين

الهجرة الأولى ١٨٨٠–١٩٠٣

تكونت هذه الموجة غالباً من يهود روسيا ومن يهود دول شرق أوروبا، الذين بدأت هجرتهم بعد اغتيال القيصر الروسي "الاسكندر الثاني" عام ١٨٨٠ التي تبعها أعمال قتل واضطهاد ضد اليهود.

وربما يكون من الأنسب تقسيم هذه الهجرة إلى فترتين زمنيتين:

المرحلة الأولى ١٨٨٠- ١٨٩٧

وهي التي تكونت من جماعة "محبي صهيون" وتمت تحت رعاية البارون روتشيلد (١٨٨٥–١٩٠٠) وتمكنوا بدعم مادي منه من الحصول على أراضٍ زراعية (٣٢٠٠ دونم) في ريشون لصيون وفي جديرا، وقد نتج عن هذا الدعم ظهور "طبقة من الملاكين الذين يوكلون أعمالهم الزراعية إلى أيد عربية".

المرحلة الثانية ١٨٩٧– ١٩٠٣

وهي التي ترافقت مع ظهور الحركة الصهيونية السياسية بعد نشر "هرتزل" كتابه "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٦، وتميزت هذه الفترة بنشاط واضح في المجال الصهيوني التنظيمي والسياسي ، حيث عقد "المؤتمر الصهيوني" الأول عام ١٨٩٧ الذي نتج عنه تأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية" وانعقاد خمسة مؤتمرات تالية له حتى عام ١٩٠٣، واسفرت عن تأسيس "الشركة اليهودية للاستعمار "عام ١٩٠٢" والشركة البريطانية الفلسطينية "عام ١٩٠٣ التي أصبحت فيما بعد "البنك البريطاني الفلسطيني".

ومع حلول عام ١٩٠٣ كان ١٠,٠٠٠ يهودي قد استوطنوا فلسطين فيما مجموعه ٢٨ مستوطنة، أكثر من نصفهم في الأراضي الزراعية التي بلغت مساحتها ٣٥٠ ألف دونم.

الهجرة الثانية ١٩٠٤–١٩١٧

مع حلول عام ١٩٠٤ كانت الايدولوجية الصهيونية قد اتخذت أبعادها الرئيسية، بالرغم من أن موت هرتزل كان عام ١٩٠٤، وكذلك عودة النقاش حول إمكانية

استعمار أوغندا، أثر في حركة الهجرة كذلك أَثر على نشاط المهاجرين أنفسهم. وأمام هذا الوضع، كان لا بد أن يعمل زعماء الحركة الصهيونية بحزم من أجل تطبيق قرارات المؤتمرات الصهيونية ، وحالف الحظ هؤلاء الزعماء نتيجة للمذابح التي تعرض لها اليهود في "كيشينيف" ١٩٠٣–١٩٠٥.

وربما تعد هذه الفترة من أشد الفترات نشاطاً بالأحداث الدراماتيكية التي ساعدت بصورة أو بأخرى على توجيه دفة الأمور لصالح المخططات الاستيطانية الصهيونية، وبالرغم من أنه لم تتم خلال هذه الفترة عمليات استيطانية مركزة، وكذلك لم يتم خلالها هجرة يهودية مؤثرة، إلا أن أحداث هذه الفترة ظهرت نتائجها في مراحل لاحقة، ففي عام ١٩٠٨ بدأت حركة المقاومة العربية ضد الحكم العثماني، في وقت لم يتنبه به أي من العرب أو الأتراك إلى حقيقة النوايا الصهيونية والتي بدأت تأخذ أبعادا عملية مع تأسيس "مكتب فلسطين" برئاسة "ارثور روبين" عام ١٩٠٨ وتأسيس منظمة "هشومير هتسعير– الحارس الفتي" عام ١٩٠٩ والتي تعتبر نواة العسكرية اليهودية في فلسطين، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وانهماك السلطات التركية بأمور الحرب، في الوقت الذي تصاعدت به النقمة العربية للحكم التركي، والذي ترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية الذي تسبب في انفلات حبل الأمن، مما ترتب عليه بروز أعمال النهب، وتزايد أعمال قطاع الطرق، الأمر الذي استثمرته الحركة الصهيونية ، في تأليب اليهود ضد السكان العرب، ضمن محاولتها لخلق "وعي قومي" لليهود في فلسطين وفي أقطار العالم الأخرى، ومع انتصار الثورة البلشفية الروسية في تشرين أول ١٩١٧، وكشفها لاتفاق سايكس بيكو ، الذي خيب آمال العرب في وعود بريطانيا ، وما زاد الأمور سوءا، صدور "وعد بلفور" في تشرين ثاني من العام نفسه، واحتلال بريطانيا لفلسطين عام ١٩١٨، وتواطؤها مع حركة الهجرة اليهودية، أصبح السكان العرب الخارجون من محنة الحرب بين "فكي الكماشة" الاستيطان الصهيوني والاحتلال

البريطاني المتواطئ، وكان عليهم مواجهة حركة استيطانية منظمة ومدعومة ماديا ومعنويا على المستويات الرسمية والشعبية .

أما على صعيد الهجرة فمن مجموع أكثر من مليون يهودي تركوا روسيا خلال فترة الهجرة الثانية، فقد توجه ٢٤ ألفاً منهم إلى فلسطين.

لقد أدى هذا الوضع، إضافة إلى تأثر اليهود الروس بالأفكار الاشتراكية التي سادت روسيا في تلك الفترة، إلى محاولة تجميع أنفسهم بأشكال اشتراكية، حيث أقيمت أوائل الكيبوتسات "دجانيا" ، وكذلك في منظمات عمالية، حيث تاسست منظمة "بو على صيون – عمال صهيون" على يد نحمان سيركين" و"بير بوركوف" اللذان ناديا بصهيونية اشتراكية، كذلك فقد تأسست منظمة العامل الصغير – هبوعيل هتصعير" على يد "غوردون" ، ولما لم تفلح هذه المنظمات في حصول أعضائها الشباب على العمل، تأسست منظمة جديدة باسم هاهلوتز – المتطوع" وكانت تطالب، كما يبدو من أَسمها، بالعمل المجاني مقابل لقمة العيش.

وفي هذه المرحلة، فإن الاستيطان اليهودي في فلسطين، لم يجابه بمعارضة عربية ظاهرة، وإن كان الشك قد بدأ يتسرب إلى نفوس العرب حيث "إن قيام الحركة الصهيونية العالمية على يد ثيودور هرتزل وتشكيل الكونغرس الصهيوني، وخلق هيئات تنفيذية ذات نفوذ بالغ للقيام باقتناء الأراضي والتمويل، ولربما، ولا أقل من ذلك، تحديد الهدف النهائي للصهيونية على يد هرتزل بالذات، وهو إقامة دولة يهودية فيما أسماه "إسرائيل" ، هذه الأمور كلها أضاءت الضوء الأحمر وأطلقت صافرة الإنذار في أوساط طلائع الحركة الوطنية وزعمائها" ، ومع نهاية الحرب العالمية الاولى كان عدد اليهود في فلسطين قد بلغ ٨٠,٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد المستوطنات اليهودية خمسون مستوطنة.

الهجرة الثالثة ١٩١٨– ١٩٢٣

تُعَد هذه الهجرة، من الناحية الجغرافية والسببية، امتدادا للهجرة الثانية التي قطعت بسبب الحرب، فمع نشوب الثورة الروسية التي تعرض اليهود في بدايتها للمذابح في

أوكرانيا، وفيما بعد بولندا والمجر، وبالرغم من أن غالبية اليهود هاجروا إلى الولايات المتحدة، فإن قسما لا بأس به توجه نحو فلسطين (قرابة ٣٥ ألف نسمة)، متأثراً بذلك بالنشاط الصهيوني الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، حيث أعيد تنظيم المؤسسات الصهيونية، وتأسيس منظمات جديدة أكثر تطرفاً (منظمة بيتار) ووصول الزعماء الصهيونيين المنفيين "كبن غوريون" و"اسحق بن تسفى" إلى فلسطين، وإناطة مهمة تأمين العمل اليهودي في فلسطين للصندوق القومي.

شهدت هذه الفترة كذلك، تغييرات أساسية في فلسطين أثرت في طبيعة الأوضاع، حيث أقيمت السلطة المدنية البريطانية عام ١٩٢٠، وتمت المصادقة الدولية على الانتداب في تموز ١٩٢٢، مما أدى إلى فتح إمكانيات واسعة، أمام الهجرة اليهودية، نتيجة لالتزام سلطات الاحتلال البريطانية رسميا، بإقامة وطن قومي لليهود بموجب "وعد بلفور" وسماحه ابتداء من عام ١٩٢١ بفتح أبواب الهجرة إلى ١٦,٥٠٠ يهودي سنويا ، وفي حقيقة الامر، فإن مجموع الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة بلغ ١١٥ ألف نسمة، ووصل عدد المستوطنات إلى ٧١ مستوطنة.

لقد أدى المهاجرون في هذه الفترة، دوراً فعالا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم على أيديهم، تأسيس الهستدروت ومنظمات عمالية أخرى، إضافة إلى دورهم في الاستيطان الكيبوتسي، متأثرين بذلك بالأفكار الاشتراكية الروسية التى حملوها معهم. ولقد أتاح مهاجرو هذه الفترة تهيئة الفرصة لموجات الهجرة التالية ومن أبرز الأعمال إقامة منظمة "الهاجاناه" عام ١٩٢٠.

الهجرة الرابعة ١٩٢٥–١٩٣٢

ليس واضحاً، أن كانت المصادفة، أم التخطيط المسبق هي التي دعت سلطات الولايات المتحدة عام ١٩٢٤ إلى إصدار قوانين تحد من الهجرة إليها. وفيما إذا كان لذلك علاقة مع الإجراءات الروسية التي حدت من النشاط الصهيوني.

ومهما كان السبب، فإن هذه الفترة وخاصة السنوات ١٩٢٤–١٩٢٦ شهدت أكبر عدد من المهاجرين اليهود في فلسطين. حيث بلغ عددهم حوالي ٦٢,٠٠٠ شخص ويوازي عددهم حوالي ٧٤ بالمائة من مجموع عدد اليهود في فلسطين عام ١٩٢٢ الذي بلغ ٨٤,٠٠٠ نسمة. وحتى نهاية عام ١٩٣٢ كان مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال هذه الهجرة ٩٤,٠٠٠ شخص بمعدل سنوي مقداره ١٠,٠٠٠ مهاجر. وربما يعزى انخفاض معدل الهجرة بعد عام ١٩٢٨ إلى حقيقة، أن الثورة الروسية أسست جمهورية ذات حكم ذاتي لليهود في مقاطعة أذربيجان في ذلك العام، وعلى كل حال، فإن غالبية هؤلاء المهاجرين وفدوا من "بولندا" نتيجة التمييز الاقتصادي ضدهم من قبل وزير المالية البولندي "جرابسكي"، ولذلك أطلق على هذه الموجة من الهجرة "هجرة جرابسكي"، من ميزات هذه الفترة ارتفاع نسبة الهجرة المضادة، فمن مجموع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عام ١٩٢٦ البالغ عددهم ١٣٨٥٠ مهاجر، ترك نصفهم البلاد في السنة التالية، ومن ٣٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٧ عام عاد منهم ٢٠٠٠ شخص، وحتى عام ١٩٢٩، فإن نسبة اليهود المغادرين من فلسطين بلغت ٣٠ بالمئة من عدد القادمين، وربما تكون الأحداث في فلسطين التي بلغت ذروتها في تلك الفترة عام ١٩٢٩ باندلاع "ثورة البراق" بالقدس أثرت على ذلك. لا سيما مع صدور "الكتاب الأبيض" في السنة التالية.

وتميزت فترة الهجرة هذه، بتأسيس المستوطنات المدنية وإقامة الصناعات نتيجة للدعم المالي الكبير الذي قدمته صناديق صهيونية أسست لهذا الغرض، حيث بلغ عدد المستوطنات في نهاية هذه الفترة ١١٠ مستوطنة.

الهجرة الخامسة ١٩٣٣– ١٩٣٨

مع وصول الزعيم النازي "هتلر" للسلطة عام ١٩٣٩، كان عدد اليهود في فلسطين، قد وصل إلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وخلال الفترة ١٩٣٣–١٩٣٦ وصل إلى فلسطين ١٩٦,٠٠٠ مهاجراً جديداً، ٢٤,٠٠٠ منهم من ألمانيا، وكذلك تواصلت أعداد

المهاجرين من بولندا، ووصل بذلك عدد اليهود عام ١٩٣٦ إلى نحو ٢٨ بالمئة من مجموع عدد السكان في فلسطين، وكان معظم هؤلاء المهاجرين من الشباب والأولاد اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين ١١-١٢ سنة، الذين هجروا بعد التشريد الذي حل بالمجتمعات اليهودية في مناطق الاحتلال النازي، وألحق هؤلاء الفتيان بالمعاهد التعليمية، وتم إسكانهم في الكيبوتسات حتى يمكن تزويدهم بالثقافة الصهيونية. ولقد شهدت هذه الفترة نشاطاً استيطانياً واسعاً ومنظماً، وابتداء من سنة ١٩٣٢ بدأ بتنفيذ مشروع "الألف عائلة" الذي نتج عنه إنشاء عدة مستوطنات في السهل الساحلي، والتي تميزت بطابعها العسكري وبعدها الجغرافي.

وفي أعقاب هذا النشاط الاستيطاني، وأمام تغاضي سلطات الاحتلال البريطاني على الهجرة، لا سيما بعد إنشاء لجنة بيل، والشروع في محاولات لتقسيم فلسطين اندلعت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦التي كان من نتائجها، حصول هبوط كبير في عدد المهاجرين اليهود، حيث هبط العدد إلى ٦٦,٠٠٠ مهاجر عام ١٩٣٥ إلى ٢٩٦٠٠ مهاجر عام ١٩٣٦، ثم عاد وانخفض إلى ١٠٦٠٠ مهاجر عام ١٩٣٧، ١٤,٦٠٠ مهاجر عام ١٩٣٨.

وتصاعدت أعمال العنف والمذابح الجماعية ضد اليهود في ألمانيا ومناطق الاحتلال النازي، وانتشر الذين أفلحوا بالهرب في دول أوروبا الغربية وأمريكا والمستعمرات البريطانية ومنها فلسطين.

بالإضافة إلى نحو ٢٥,٠٠٠ وصلوا من مناطق أخرى، قسم منهم من يهود العراق وسوريا ولبنان ، الذين هربوا خوفا من خطر الزحف النازي، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، أفلح نحو ٦٠ ألف يهودي في الوصول إلى فلسطين، ومع انتهاء هذه الحرب، سمحت سلطات الانتداب البريطاني لنحو ٧٥٠ من اللاجئين اليهود بالوصول شهريا إلى فلسطين ، حيث وصل في عام ١٩٤٥ نحو ١٥٢٠٠ لاجئ، وعام ١٩٤٦ حوالي ١٨٧٠٠ و٢٢,٠٠٠ عام ١٩٤٧، وحتى ١٤ أيار ١٩٤٨ وصل نحو ١٧٢,٠٠٠ يهودي. وبهذا يكون مجموع عدد اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين خلال فترة الاحتلال

البريطاني، ٤٨٣ ألف يهودي؛ أي حوالي ٦ أضعاف عدد اليهود الذين كانوا موجودين في فلسطين قبل الانتداب، يقطنون في ٢٢٧ مستوطنة.

ومن موجات الهجرة هذه، يتضح أن معظم المهاجرين وفدوا إلى فلسطين خلال عمليات الاضطهاد والتشريد من مختلف دول العالم، وبعد سنتين من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضع الحد لنصف قرن من الصراع الدموي العالمي الذي تعرض اليهود خلاله إلى محاولات تصفية وإبادة جماعية أريد للشعب الفلسطيني، أن يدفع وحده الثمن الكامل لكل ذلك، وكان بهذا كبش الفداء، حيث تعرض لعملية إبادة وطرد جماعي بلغ نحو ٩٠ بالمئة من مجموع هذا الشعب دون ذنب اقترفه.

الهجرة اليهودية بعد إقامة "إسرائيل" ١٥ أيار ١٩٤٨ – ١٩٦٧

بدأت أفواج الهجرة الواسعة إلى فلسطين، قبل أن تنتهي حالة الحرب، حيث وصل خلال المعارك، نحو ٢٥ ألف مهاجر، وخلال الأشهر أيار – آب ١٩٤٨ وصل ٣٣ ألف مهاجر آخر، وتبعهم نحو ٧٠ ألف مهاجر خلال أشهر أيلول – كانون أول وحتى نيسان ١٩٤٩، وصل ١٠٠ ألف مهاجر آخر، وبهذا وصل عدد المهاجرين اليهود خلال السنة الأولى من إقامة الدولة ٢٠٣ آلاف مهاجر جاءوا من ٤٢ قطراً، ومع طرد مئات الآلاف من المواطنين العرب، وإفراغ المدن والقرى العربية في فلسطين من سكانها، أصبح المجال متسعا لاستيعاب مئات الألوف البديلة من اليهود، لتحقيق "الحسم الديمغرافي" في فلسطين، ومع إقامة "دولة اسرائيل" فتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم بالقدوم، وجاء في "إعلان قيام الدولة" أنها ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية، وكان أول نشاط للحكومة هو رفع جميع القيود التي كانت مفروضة على الهجرة اليهودية، و"لتقنين" عملية الهجرة هذه، أصدرت "الكنيست" بتاريخ ٥/٧/١٩٥٠ ما يسمى "بقانون العودة" الذي يمنح كل يهودي حق الاستيطان في إسرائيل، واليهودي المقصود هو كل يهودي دخل فلسطين، مهاجراً قبل صدور القانون، وكل يهودي ولد في فلسطين قبل أو بعد صدور القانون، وكذلك لأي يهودي يزور الدولة ويعبر عن رغبته في الإقامة بها،

ولا يستثنى من ذلك سوى اليهود الذين سبق اشتراكهم في نشاط معاد للشعب اليهودي، أو الذين يشكلون خطرا على الصحة العامة أو خطرا على أمن الدولة، وأوضح "بن غوريون" خلال تقديمه لمشروع القانون، أن هذا القانون ينص على أن الدولة ليست هي التي تمنح حق الاستيطان لليهود في المهجر، ولكن هذا الحق متلازم مع كل يهودي لمجرد كونه يهوديا. وتم وفقا لذلك تنفيذ العملية التي اطلق عليها "بساط الريح"، التي استهدفت خاصة، جلب يهود الدول العربية، حيث "إن الصهيونية قد عجزت عن إنقاذ يهود أوروبا، وأصبحت بعد انتهاء الحرب العالمية دونما هدف مقبول، ومن أجل تقديم تبرير أدبي، لموضوع قيام الوطن، سعى الصهاينة إلى إنقاذ يهود آخرين، رغماً عنهم والوحيدون الذين ينطبق عليهم ذلك، إنما كانوا يهود العالم العربي".

وفي هذا المجال، فإن هذه المنظمات الصهيونية، عملت وفق ما يبدو أنه تنفيذا لإيحاء القيادة الصهيونية التي عبر "بن غوريون" عن موقفها بقوله: "أنا لا أخجل أن أعترف بأنه لو كان لدي من السلطة بقدر ما عندي من الرغبة، لانتقيت عدداً من الشباب الموهوب، المتطور، المستقيم والوفي لقضيتنا والمتوقد رغبة في تغيير أخلاقية اليهود وإرسالهم إلى البلدان التي غرق فيها اليهود وبرضا عن النفس، ولأمرت هؤلاء الشباب بالتظاهر باللايهودية وملاحقة اليهود بالأساليب اللاسامية السمجة".

ومن مجموع ٥٨٦,٢٦٨ من اليهود الذين هاجروا من الدول العربية، فإن ٣٨٧,٠٠٠ منهم وصلوا إلى إسرائيل خلال الأعوام ١٩٤٨– ١٩٥١، بينما لم يهاجر من هؤلاء اليهود إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٨ سوى ٤٥ ألف شخص. لقد أتاحت حقيقة تهجير مئات ألوف الفلسطينيين من مساكنهم، الفرصة لاستيعاب هذه الهجرة اليهودية الضخمة في أكثر من ٤٠٠ قرية ومدينة عربية أُجلي سكانها عنها، وأصبحت بمثابة مستوطنات يهودية، الأمر الذي رفع عدد المستوطنات اليهودية لغاية هذه الفترة إلى ٧٠٨ مستوطنة .

الهجرة اليهودية بين ١٩٦٨– ١٩٧٣

في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، شهدت الدولة الإسرائيلية، تصاعداً ملحوظاً في الهجرة اليهودية إليها، بعد أن شهدت انخفاضاً واضحاً في سنوات ١٩٦٦، ١٩٦٧ وفي

السنوات الثلاث السابقة لحرب "أكتوبر" ١٩٧٣ بلغ معدل الهجرة السنوي نحو ٥٠ ألف نسمة، نتيجة لقدوم أعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي على إثر الحملة الشعواء ضد الاتحاد السوفيتي ، وخلال الفترة ١٩٧٠–١٩٧٦ ترك الاتحاد السوفيتي ١١٨ ألفاً من اليهود الروس هاجر منهم إلى إسرائيل ١١٠ آلاف نسمة، وبلغ عدد المستوطنات ٧٤٥ مستوطنة منها ١٥ مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الهجرة بين سنوات ١٩٧٤– ١٩٨٠

أثرت حرب "أكتوبر" بشكل حاد على الهجرة اليهودية، حيث انخفض المعدل السنوي العام بنسبة ٤٥ بالمئة خلال السنوات الخمس التالية للحرب، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة المضادة للفترة نفسها، فمن معدل ٨٠٠٠ شخص تارك سنوياً في السنوات الخمس السابقة لحرب أكتوبر، ارتفع إلى ٣٩ ألفاً، ٣٧ ألفاً في سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالي، كذلك أثرت الأوضاع في إيران إثر سقوط نظام الشاه، مما أدى إلى ارتفاع أعداد اليهود المهاجرين من ايران إلى إسرائيل كذلك، فإن هنالك الكثير من اليهود القادمين من روسيا، قد تركوا إسرائيل ثانية بعد وصلوهم إليها.

الهجرة بين سنوات ١٩٨١– ١٩٨٨

شهدت هذه الفترة هجرة ١٢٣ ألف يهودي معظمهم من اليهود القادمين من أوروبا وأمريكا، وعموماً تتميز هذه الفترة بانخفاض معدلات الهجرة التي تراوحت حول ١٢ ألف مهاجر سنوياً فقط، ومن جهة أخرى شهدت ذات الفترة تنامياً في إنشاء المستوطنات خاصة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يستنتج منه، أن هناك استعدادات كانت جارية للتمهيد للهجرة اليهودية الواسعة من الاتحاد السوفيتي التي أعقبت هذه الفترة مباشرة.

ومع ذلك تتميز هذه الفترة ببدء الحملة الصهيونية لتهجير اليهود الإثيوبيين، الفلاشا، التي استمرت لمدة ٢٠ عاماً ابتداء من عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٠، وتم بها تهجير نحو ٦٢ ألف أثيوبي منهم نحو ٢٠ ألفاً خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٩٠، وبلغ عدد المستوطنات ٧٧٥ مستوطنة منها ٢٥ مستوطنة في الأراضي المحتلة.

الهجرة بين سنوات ١٩٨٩–٢٠٠٣

مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت حملة صهيونية منظمة ومدعومة من الولايات المتحدة لتهجير يهود الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لهذه الحملة فقد وصل إلى إسرائيل خلال فترة عشر سنوات (١٩٩٠– ٢٠٠٠) ما مجموعه ٨٨٦,٠٠ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفيتي إضافة إلى ١١٣,٠٠٠ مهاجر خلال السنوات الثلاث التالية ٢٠٠١– ٢٠٠٣.

وربما تعتبر هذه الهجرة، هي الأكبر بعد عملية بساط الريح (١٩٤٨–١٩٥٣) التي وصل خلالها ما مجموعه ١,١٢٤٠٠٠ يهودي.

ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة استغلت الحكومات الإسرائيلية الفائض في المساكن التي أقامتها في المستوطنات سواء داخل أو خارج الخط الأخضر، ثم الكرافانات المتنقلة، ثم بدأت عملية بناء استيطان واسعة مستغلة ضمانات القروض بقيمة عدة مليارات من الدولارات من الولايات المتحدة، التي اعتبرت في حينه (١٩٩٢) بمثابة ثمن للمشاركة الإسرائيلية في مؤتمر مدريد الذي انعقد في تلك الفترة، كما شهدت هذه الفترة كذلك ذروة الهجرة الإثيوبية، حيث وصل خلال هذه الفترة ٤٣,٠٠٠ مهاجر جديد من أثيوبيا، تمت إضافتهم إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مهاجر أثيوبي سبق أن وصلوا خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٩٠.

أما ذروة الهجرات خلال هذه الفترة، فقد تمت خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ التي وصلت خلالها ٣٧٧,٠٠٠ مهاجر، ثم استقر المعدل نحو ١٧٥ ألف مهاجر سنوياً خلال الفترة، ١٩٩٢–٢٠٠٠ ثم بدأت فترة تراجع واضحة مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث لم تسجل السنوات ٢٠٠١–٢٠٠٣ سوى ما مجموعه ٩٥,٠٠٠ مهاجر، وبلغ عدد المستوطنات حتى هذه الفترة ٧٩٠ مستوطنة، منها نحو ١٧٠ مستوطنة في الأراضي المحتلة.

ملاحظات على احتمالات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في السنوات القادمة

حتى مطلع هذا القرن، كان عدد اليهود في فلسطين يشكل نصف بالمائة من مجموع عدد اليهود في العالم، ارتفعت إلى ٥,٧ بالمائة عام ١٩٤٨ مع تواصل موجات الهجرة، وبعد ٥٥ سنة من إنشاء الدولة اليهودية أصبحت تضم ٤٠ بالمائة من مجموع يهود العالم. ويتركز بقية اليهود في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأميركا اللاتينية وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى، وتشير كافة التقديرات إلى أن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل آخذة بالانخفاض، والآمال معقودة في إسرائيل، على تحقيق هجرة سنوية تتراوح بين ٢٠–٥٠ ألف يهودي سنويا، وإذا أخذت هذه الأرقام في الحسبان، وهي أرقام متفائلة، فإن ذلك يعني أن تهجير جميع يهود العالم في إسرائيل، سيحتاج إلى فترة زمنية بين ٢٠٠–٥٠٠ عام، هذا إذا أمكن تهجيرهم فعلا. إضافة إلى ذلك، فإن الهجرة المضادة من إسرائيل إلى الخارج، آخذة بالارتفاع التدريجي إلى الحد الذي أصبحت تؤثر به على معدل الارتفاع السنوي في عدد السكان، مما حدا ببعض الأصوات داخل إسرائيل، إلى المطالبة بوضع تشريعات قانونية تحد من هذه الهجرة.

ويبدو أن الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يرفع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بما يتلاءم والتطلعات الصهيونية، يكمن في حدوث تغييرات دراماتيكية في أماكن تجمّع اليهود، تدفع بهم إلى القدوم إلى إسرائيل. وفي الوقت نفسه الذي تؤثر به مثل هذه التغييرات سلبيا على الهجرة من إسرائيل إلى الخارج، في حالة وقوع مثل هذه التغيرات في المنطقة، فإن إمكانية حدوث هذه التغيرات في العالم هي إمكانيات مجهولة.

ومن المستبعد أن يكون النجاح النسبي الذي رافق الهجرة الاندفاعية (١٩٤٨–١٩٥١) من حليف أي هجرة مشابهة حديثة، نظرا لاختلاف الظروف، ففي أعقاب إنشاء إسرائيل الذي ترافق مع طرد مئات الألوف من المواطنين العرب من منازلهم، كان من السهل استيعاب المهاجرين في هذه المساكن الفارغة، ويقود ذلك إلى الاستنتاج أنه في حالة حدوث حرب جديدة ونجاح إسرائيل في طرد أعداد كبيرة من العرب مرة أخرى،

فإن إمكانية لجوء إسرائيل إلى استقدام هجرة يهودية واسعة لن تكون سعيدة، وعلى العكس، فقد تعمد إسرائيل لاستغلال كل الوسائل الممكنة من أجل تهجير العدد اللازم من اليهود من المكان الأكثر ملائمة لها، وكما حدث في أعوام ١٩٤٨–١٩٥١، فلن يكون مستبعدا اللجوء لاستعمال وسائل مشابهة لتلك التي استعلمت لتهجير يهود العراق مثلا. إن إمكانية كهذه مستبعدة في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لأسباب خاصة بطبيعة الظروف في كلا البلدين، إلا أن الأمر يختلف في حالة دول مثل فرنسا وكندا والأرجنتين وربما بريطانيا أيضاً. وإذا كانت هجرة يهود الاتحاد السوفيتي مرغوبة، فإن الوضع في الولايات المتحدة هو مغاير تماما، حيث تشير الدلائل إلى أن إسرائيل لا ترغب حاليا في هجرة يهود الولايات المتحدة، نظراً لعدة أسباب، منها: الاستفادة من نفوذهم السياسي والاقتصادي والإعلامي وحتى العسكري داخل الولايات المتحدة، وكذلك الاستفادة من طاقتهم المادية الضخمة، باعتبارها موردا هاما للمدخولات الإسرائيلية، كما أن هذه الهجرة ستلحق أضراراً على المستوى الداخلي في إسرائيل، كونها ستزيد من ارتفاع نسبة جهاز الخدمات على حساب الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى زيادة نسبة التضخم، كذلك ستؤدي هجرة يهودية أمريكية واسعة إلى تعميق الصراعات الطبقية والعرقية بين اليهود، نظراً لتلقائية تمتع هؤلاء المهاجرين بامتيازات عالية توافق أذواقهم الناتجة من مستوى الحياة المرتفع الذي اعتادوا عليه.

أما إذا أرادت إسرائيل، الشروع بمغامرة اختيار هجرة أعداد كبيرة من يهود الولايات المتحدة مقابل انخفاض التأثير اليهودي على السياسة الامريكية، فإن ذلك مرهون بظروف خاصة، أقلها أن تصبح قوة عسكرية اقتصادية ضخمة تؤهلها للاستقلالية عن الولايات المتحدة، أي الوصول إلى حالة يصبح فيه النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، أقل أهمية من هجرة اليهود إلى إسرائيل، وإذا حدث مثل هذا الاحتمال، فإن من مستلزماته التلقائية، الحاجة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين للحفاظ على هذه الاستقلالية.

إن الاحتمال الآخر، القائم على افتراض تدهور الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، سيؤدي بلا شك إلى هجرة يهودية واسعة إلى إسرائيل، إلا أنه من الصعب الاستنتاج، أن هناك مصلحة لإسرائيل في حدوث مثل هذه الحالة طالما أن ازدهار الاقتصاد الامريكي، ينعكس بشكل إيجابي على الأوضاع في إسرائيل ومنها الوضع الاقتصادي، الذي إذا أمكنه امتلاك المؤهلات، التي تكفل تحقيق أرباح لرؤوس الأموال، مقاربة لتلك الأرباح التي تحققها في الولايات المتحدة، فإن احتمال تشجيع انتقال أصحاب رؤوس الأموال إلى إسرائيل يصبح أمراً ملحاً. وينطبق هذا الوضع بشكل نسبي، على الدول الغربية الأخرى، مثل بريطانيا وفرنسا.

ومهما كانت الاحتمالات، فإن على إسرائيل أن تظل في حالة استنفار ديمغرافي متواصل، للخروج من المأزق، المتلازم باستمرار مع الطبيعة العنصرية لنظام الحكم .

المبحث الثاني

تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

د. وليد العريض*

بداية لابد من ذكر بعض الأمور الهامة والملاحظات الأساسية وتوضيحها، وهي:

- أن ظاهرة الاستيطان في فلسطين – خاصة – هي ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث والمعاصر، كونها لم تستطع القضاء على الشعب الأصلي، كما حدث في أمريكا واستراليا، ولذا بقيت هذه القضية متحركة وستبقى كذلك للأبد.
- أن ظاهرة الاستيطان ليست ظاهرة منفصلة، وإنما مرتبطة بجوهر القضية الفلسطينية، فهي من أكثر الظواهر ارتباطاً بمشكلة اللاجئين وحق العودة في جوانبها الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
- ظاهرة الاستيطان من أكثر القضايا في التاريخ الحديث والمعاصر التي أخذت أبعاداً إقليمية ودولية.
- رغم الدراسات العلمية وغير العلمية المكثفة حول هذه الظاهرة، إلا أنها تبقى من أكثر جوانب القضية الفلسطينية غموضاً في الماضي والحاضر، وربما في المستقبل، إما بسبب إخفاء المعلومات أو تناقضاتها أو المبالغة فيها، وإما بسبب إخفاء الحقائق أو لتثبيتها كواقع ملموس، ولا سيما من الجانب الصهيوني أو المبالغة فيها من الجانب العربي لتضخيم القضية وإبراز آثارها الخطيرة.
- إن مستقبل الاستيطان مرتبط ارتباطاً مباشراً بالربح والخسارة، ولذا فإن هذه المشكلة لن تحل ما دام المشروع الصهيوني في حالة ربح دائم.

---

* أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك.

مراحل الاستيطان

يمكن تقسيم الاستيطان في فلسطين من الناحية الزمنية إلى ثلاث مراحل:

الأولى: المرحلة العثمانية من بداية القرن ١٩-١٩١٧.

الثانية: مرحلة الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨.

الثالثة: مرحلة الاحتلال الصهيوني وقيام إسرائيل ١٩٤٨- إلى الآن.

لكن ما يعيننا هو الواقع العملي للاستيطان، وقد مر في مراحل عدة هي:

- المرحلة النظرية أو مرحلة الدعوة ١٧٩٨ -١٨٥٦.
- مرحلة القوانين العثمانية والتنظيمات والإصلاحات ١٨٥٦-١٨٨٢.
- مرحلة التسلل والمقاومة ١٨٨٢-١٩١٧.
- مرحلة التهجير الرسمي ١٩١٧-١٩٤٨.
- مرحلة التوطين والاحتلال ١٩٨٤- إلى الآن.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الفئة الثانية من هذا التقسيم، يتضح ما يلي:

المرحلة النظرية أو الدعوة ١٧٩٨-١٨٥٦

تميزت بمجموعة من الدعوات من بعض الساسة أو رجال الدين اليهود أو المفكرين، في إطلاق فكرة الاستيطان كأحد أهم الوسائل في تحقيق انتصاراتهم أو نشر أفكارهم .

- دعوة نابليون

من خلال منشوره الشهير ٢٠/ ٤/ ١٧٩٩ الذي دعا فيه اليهود إلى مساعدته في تحقيق أهداف حملته سياسيا وعسكرياً، وأهمها احتلال مصر والشام، وقطع الطريق على بريطانيا من تحقيق ذلك. لكن هذه الدعوة قد فشلت لسببين:

١. تردد اليهود في قبول هذه الدعوة، لتشكيكهم في قدرته على الانتصار على الدولة العثمانية وعبارتهم الشهيرة "سيف السلطان أقوى من سيفك".
٢. فشل الحملة الفرنسية نفسها في زمن قصير جداً.

فترة محمد علي في بلاد الشام ١٨٣١–١٨٤٠

أحيت هذه الفترة فكرة العودة إلى الأراضي المقدسة والاستيطان، مستفيدين من استغلال سيطرة محمد علي على بلاد الشام وعدائه للدولة العثمانية، والاستفادة من قوانينه الإصلاحية والانفتاحية على أوروبا (خاصة فرنسا)، ومنها دعوات:

- يهودا الكالاري ١٨٣٤ العودة إلى الأرض المقدسة.
- الحاخام كالبشر ١٨٣٦ الهجرة والاستيطان.
- الحاخام يهودا القلعي ١٨٣٩.
- عضو البرلمان البريطاني شافتسبوري ١٨٣٩، ورسالته إلى بالمرستون وزير الخارجية البريطانية حول هذا الموضوع.
- مقابلة مونتفيوري ١٨٣٩ مع محمد علي، لإقامة مستوطنات عن طريق استئجار الأرض، ولما فشلت هذه المحاولات، تزعمت بريطانيا حملة للقضاء على محمد علي وإخراجه من بلاد الشام حتى لا يقع تحت النفوذ الفرنسي. (معركة نزيب) ١٨٣٩ ومؤتمر لندن ١٨٤٠، وفشل الجهود الإنجليزية – اليهودية في تثبيت فكرة الوطن اليهودي المستقبلي.
- فشل اليهود في الحصول على أية امتيازات بعد صدور خط شريف كلخانة ١٨٣٩، بسبب تلكؤ السلطان عبد المجيد في تنفيذ هذه الإصلاحات، لإدراكه خطورة مساواة غير المسلمين بالمسلمين لهذا الغرض.

ومن هنا برزت فكرة إصدار خط جديد ١٨٥٦ بأية وسيلة، ولم تسفر هذه الدعوات والمحاولات عن تحقيق أي استيطان عملي في فلسطين.

مرحلة التنظيمات العثمانية ١٨٥٦-١٨٨٢

بدأت هذه المرحلة بهزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، فأجبرت الدولة العثمانية على إصدار خط شريف همايون ١٨٥٦ بموجب مؤتمر باريس ١٨٥٦، وتميزت هذه المرحلة بعدة أمور، منها:

- التحرر القانوني لغير المسلمين الذي منحهم مساواة كاملة في الشؤون الدينية، وكان لحق الملكية وقانون الطابو ١٨٥٨، وإنشاء المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية، فرصة ذهبية لليهود في استخدام هذه القوانين وترجمتها عملياً على أرض الواقع.
- الاستفادة من قوانين الامتيازات الأجنبية التي بدأت تفرض قهراً على الدولة العثمانية، بسبب هزائمها العسكرية (حرب مع روسيا ١٨٧٨).
- التحول الدستوري في الدولة العثمانية، قتل السلطان عبد العزيز وخلع مراد الخامس، كما جيء بعبد الحميد الثاني لهذا الغرض، تحت بند الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والقومية والاجتماعية "العلمنة والانفتاح".
- شهدت هذه الفترة نشاطاً محموماً في إنشاء المؤسسات التي ستشكل القاعدة الأساسية لاستيطان المستقبل وفي مقدمتها:
  - القنصليات في القدس
  - صندوق استكشاف فلسطين 1865 Palestine Exploration Fund
  - جمعية استكشاف فلسطين الأمريكية 1870 Palestine Exploration Society جمعية الهيكل الألماني The German Temple Society كريستوف هوفمان ١٨٦٨.
  - الأليانس Alliance Israelite universelle

إن ما تم إنشاؤه من هذه المستوطنات في فلسطين لا يزيد على خمس، كان أهمها، مدرسة يافا الزراعية على ٢٦٠٠ دونم "مكفيه إسرائيل - بتكاح تكفا – ملبس العربية"، ولم يزد مجموع السكان على ١٥٠٠٠ يهودي. (صفد، الحولة، وادي جنين، بتياه قرب جنين، غدير يافا).

مرحلة التسلل والمقاومة ١٨٨٢-١٩١٧

ومما تميزت به هذه المرحلة:

- تميزت هذه المرحلة بالتوسع عن طريق الإمبرطوريات (هرتزل) روسيا، المانيا، بريطانيا النمسا، الدولة العثمانية.

- ظهور الاتحاد والترقي، كحركة مقاومة سياسية وعسكرية للدولة العثمانية. لقلب نظام الحكم بعد إلغاء الإصلاحات الدستورية من قبل السلطان، وفي مقدمتها البرلمان العثماني.
- ظهور الحركة الصهيونية التي تجسدت في حركة قومية في مؤتمر بال ١٨٩٧ والمؤتمرات الصهيونية الأخرى.
- فكرة الرجل المريض في أوروبا لتقسيم تركة الدولة.
- احتلال ولايات عثمانية كثيرة منها قبرص ١٨٧٨، مصر ١٨٨١، تونس ١٨٨٢.
- المقاومة الدينية والعرقية للسلطان عبد الحميد ودولته، الأرمن، صربيا فتوحد العرب واليهود والمسيحيين والمسلمين والكرد والترك وغيرهم في خندق واحد.
- الدعم السياسي والإعلامي الأوروبي، تحت بند تحرر القوميات والطوائف والعداء للسامية.
- بروز حركة المقاومة الرسمية والشعبية التي تزعمها السلطان نفسه لمقاومة الاستيطان في فلسطين.

ومن خلال المصادر الرسمية وغير الرسمية حول هذا الموضوع، تبين أن عدد المستعمرات اليهودية في فلسطين ارتفع إلى ما بين ٤٣-٤٨ مستعمرة، فيما وصل عدد السكان اليهود حوالي ٥٠ ألفاً، وفي بعض التقديرات إلى ٨٠ ألفاً في حين كان عدد سكان فلسطين في الحرب العالمية حوالي ٧٥٠ ألفاً. وهي أرقام متضاربة.

- إضافة إلى ذلك إنشاء مجموعة من المؤسسات، بنك الاستعمار اليهودي، والشركة الإنجليزية الفلسطينية (البنك فيما بعد) الصندوق القومي اليهودي.

مرحلة التهجير (الاستيطان المهاجر ١٩١٧-١٩٤٨)

- تنفيذ وعد بلفور.
- تدويل المشكلة الفلسطينية.
- الإدارة الباطنية للوكالة اليهودية لفلسطين.

- فشل الدبلوماسية الدولية في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨.
- حركات المقاومة الفلسطينية غير المنظمة ١٩٢٠-١٩٤٨ وحركات يهودية عنيفة مضادة، مسلحة علمياً ومالياً وسياسياً وعسكرياً.
- فقدان العرب لسيادتهم السياسية(الاحتلال)، أفقدهم القدرة على التأثير المحلي والدولي.

تشير الدراسات إلى أن سنوات الاحتلال الإنجليزي ما بين ١٩١٧-١٩٢٢، رسمت فيها الخطوط التالية:

- وجهة نظر المتدينين وطن من النيل إلى الفرات.
- العلمانيون وطن من دان إلى شمعون(بئر السبع).
- البقاع مدخل بين فلسطين ولبنان وجبل الشيخ ووادي اليرموك .
- منطقة الخط الحديدي بين درعا ومعان.
- منابع نهر الأردن والليطاني.

إذن أرض إسرائيل كما ورد في كتاب أرض إسرائيل للكاتب يسحاق بن زيفي وابن غوريون – هذا الكيان المقترح حدوده:

- شمالاً: جبل لبنان.
- شرقاً: بادية الشام.
- جنوباً: شرق سيناء.
- غرباً: البحر المتوسط.

يحتاج الاستيطان إلى:

- خلاص وافتداء.
- حكومة مستقرة ومستنيرة.
- نشاط اليهود وذكائهم.
- طاقات مالية ضخمة للتنمية والتطوير.

يحتاج الاستيطان اليهودي في فلسطين وتوسعته في ظل الانتداب إلى:

- تحقيق دولة يهودية تشمل فلسطين وربما شرق الأردن (الآن).
- نقل سكان فلسطين إلى العراق في وقت لاحق (الآن)
- قيادة يهودية للشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط) (الآن).

- أواخر ١٩٢٢ ← استيطان ١٧٣,٠٠٠ دونم ←الإجمالي ٥٩٤ ألف دونم.
- ١٩٣٥ ← استيطان ١,٢٣٢٠٠٠ دونم.
- ١٩٣٥ ← بناء ١٥٤ مستعمرة.
- ١٩٣٦-١٩٣٩، ظهور فكرة الاستيطان المسوّر وذو الأبراج (٥٥ مستعمرة).
- ١٩٣٨-١٩٤٣، إقامة ١٥ مستعمرة جديدة.
- يوم الغفران ١٩٤٦ إقامة ١١ نقطة استيطانية في يوم واحد.
- ١٩٤٧، ٧ مستوطنات أخرى.

السكان اليهود:

- ١٩٢٢ ٨٤ ألف، ١١٪.
- ١٩٣٥، ٤٠٠ ألف، ٢٨٪.

خلق هذا الاطراد في الاستيطان واقعاً جديداً، مما جعل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، تقرر ضم مناطق المستعمرات ومنها النقب إلى الدولة اليهودية، وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد المستعمرات بلغ بين ١٩٢٠-١٩٤٨ ٢٦٩ مستعمرة؛ أي أن الرقم تضاعف ست مرات في فترة زمنية تساوي نصف الفترة السابقة.

أسباب النجاح يعود إلى:

- نجاح الزراعة.
- نجاح الصناعة.
- موجات الهجرات المتدفقة.

- زرع الشكوك والاستياء لدى الفلاحين الفلسطينين، وذلك لطردهم من أراضيهم.
- تطويق القرى العربية بالمستوطنات، بل تطويق الدول العربية المجاورة:
  - مصر ١٨.
  - لبنان ١٥.
  - سوريا ٧.
  - الأردن ١٢.
- استغلال قوي لقوانين الانتداب فيما يخص ملكية الأرض.

مرحلة ما بعد ١٩٤٨– حتى الآن (مرحلة الإحلال)

- إن الدولة قامت على جزء فقط من فلسطين.
- استمرار خلق مستوطنات زراعية.
- خلق مستوطنات حدودية دفاعية.
- توزيع سكاني متكافئ.
- أوامر عسكرية لطرد السكان العرب.
- التوسع الاستيطاني من خلال الحروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢.
- خلق تيارات دينية وقومية تؤمن بـ:

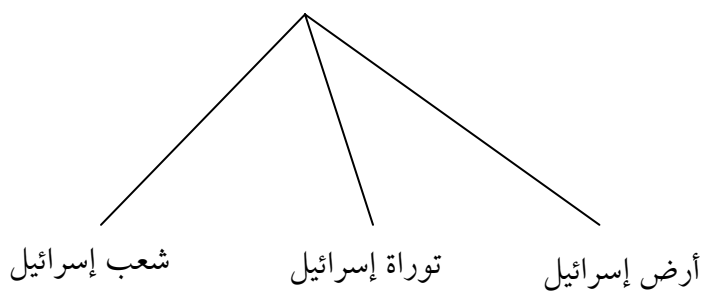

- الضم الزاحف ← داخل ١٩٤٨ وخارجها، ضم القدس، الجولان، والسور الأمني الذي حجز خلفه قرى عربية عديدة وآلاف الدونمات.
- تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى الطويل (المستوطنات).

ما هو مستقبل الاستيطان: في ظل المعطيات السابقة، تسعى إسرائيل إلى:

- هو البديل ← لمفهوم أرض إسرائيل التاريخية.
- حدود وطن متحركة.
- استمرار تيار الإسرائيلية واليهودية.
- الاستيطان هو الركيزة الأساسية للأمن، والأمن المتبادل كله مباح حتى في المناطق منزوعة السلاح.
- المزواجة بين التوسع المحلي والإقليمي.
- فرض سياسة الأمر الواقع، لا مفاوضات على الماضي .
- احتلال إسرائيل لمركز الإقليم.
- دمج العقلية اليهودية مع المال والعمالة العربية (مليارات + عمالة).
- استمرار تيار الهجرة اليهودية فهو المنقذ لليهود من الذوبان.
- طرد السكان العرب من المناطق الاستيطانية (البحر الميت) بالوسائل القانونية وغير القانونية.
- كل ذلك ليس أطماعاً أو مخططات كما يفهم البعض، إنما هي مراحل لطبيعة ثابتة للمشروع الصهيوني. ولذا ستعمل إسرائيل على إيجاد وجبة أخرى من التوسع الاستيطاني على مستوى الإقليم للتخلص من الاختناقات الحقيقية.

لكن السؤال المطروح، وكنت أتمنى أن يكون عنواناً لهذه الندوة. أو عنواناً لندوة لاحقة:-

ما هي مشاريعنا التوسعية والاستيطانية لمقاومة الاستيطان اليهودي في فلسطين والمنطقة العربية ؟

الفصل الثاني

الاستيطان في البرنامج الإسرائيلي

- المبحث الأول: الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي
- المبحث الثاني: التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان
- المبحث الثالث: التصورات الإسرائيلية نحو المستوطنات

المبحث الأول

الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي

أ. خليل التفكجي*

مقدمة

كانت فلسطين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر هدفاً للاستيطان اليهودي، إلا أن المحاولات الأولى للاستيطان بقيت بشكل فردي ومتفرقة ولم تكن قادرة على البقاء، إلا أن الدعم المادي الكثيف من قبل الأثرياء والرأسماليين اليهود الأوروبيين الذين قاموا بتمويل بعض المشاريع الإسكانية الأولى هو الذي أبقى هذا الاستيطان مستمراً. وقد حدث التغير الجذري للاستيطان عندما قامت الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين بتأسيس منظماتها الخاصة، لقيادة الاستيطان اليهودي، وتوجيهه تحت شعارات مثل "غزو الأرض" "احتكار العمل": وبتسلّم جمعية الاستيطان اليهودي للمستوطنات اليهودية، أخذ الاستيطان في فلسطين شكله المنظم حسبما كان مخططاً له، وخلقت المنظمة الصهيونية لنفسها وفي وقت قصير الأجهزة المطلوبة للاستيطان، فكان أول ما أقامته (مكتب أو جهاز الأرض). ثم "شركة أمناء الاستيطان اليهودي " بمصرف استيطاني وضع تحت تصرفها، لتسهيل نقل الأموال المطلوبة إلى فلسطين، ثم أقيم "الصندوق القومي اليهودي" لدعم الأرض وشرائها، ثم بنك الأنجلو – فلسطيني كمؤسسة مالية تعنى بفتح الاعتمادات لتأسيس المزيد من المستوطنات. ثم شركة تطوير الأرض في فلسطين، ومهمتها كانت مركزة في أعمال الاستيطان وتنسيقها. وأصبحت السيطرة على الأرض تتم بموجب استراتيجية مخطط لها. وفي خطوة جريئة، فقد اعتبرت الحركة الصهيونية بأن جميع الأراضي التي بحوزة الصندوق الوطني اليهودي ملكاً للشعب

* مدير دائرة الخرائط والمساحة – جمعية الدراسات العربية.

اليهودي، فأصبحت حسب التفسير الصهيوني غير قابلة للنقل إلى الأبد ولا يستأجرها إلا اليهود. وبعد الانتداب تم وضع الأطر التي تستطيع المنظمة اليهودية أن تعمل ضمنها، بإقامة جهازها الإداري الخاص بها في فلسطين بشكل منتظم، وكان الانتشار المساحي للمستوطنات آنذاك هو الأساس للانطلاق لتغطية فلسطين بأكملها. وأخذ التخطيط لإقامة الدولة اليهودية يتبلور شيئاً فشيئاً، وبدأت تباشير طرد الفلاحين من أراضيهم تظهر إلى الوجود لخلق دولة نقية من السكان العرب. وهكذا، فإن التقدم في إقامة المستوطنات والزيادة السكانية اليهودية لم تكن وليد المصادفة، فقد استثمر المال والفكر والتنظيم بموجب مخططات استراتيجية موجهة وهادفة، كما خططت لها المنظمة الصهيونية، وكان الهدف هو خلق "أرض إسرائيل" الذي يغب عن العيون مطلقاً. أما العراقيل والصعوبات التي كانت تعترض سبيلها، فقد جوبهت أما بالتعايش معها أو بتجنبها حسب الإمكانيات والظروف. وبحلول عام ١٩٤٨ كانت أساس الدولة وحدودها قد تحددت معالمها، وبما أن الأرض كانت وما زالت محور الصراع، فكان الهدف المباشر بعد عام ١٩٤٨ هو السيطرة الكاملة ومصادرة الأرض بأساليب عديدة، بالإضافة إلى هدم القرى والمدن الفلسطينية لخلق واقع جديد، فما أن جاء عام ١٩٧٦ حتى كانت إسرائيل تسيطر على ٩٧٪ من مساحة فلسطين بعد أن كانت تسيطر على ٣٪ قبل عام ١٩٤٨.

حرب حزيران

في حزيران سنة ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل الدول العربية في حرب خاطفة، قصيرة الأجل أسفرت عن احتلال كامل للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء أخرى من دول عربية، وعلى الرغم من أن تعليل الحكومة الصهيونية لشن هذه الحرب كان "لأسباب أمنية"، إلا أن أهدافهم كانت فتح آفاق جديده أمام الصهيونية. وهكذا وحتى بداية الثمانينات أقيمت المستوطنات على الأراضي التي صودرت لاحتياجات أمنية، والتي كانت معسكرات للجيش الأردني. وقد ارتكزت قانونية إقامة هذه المستعمرات على

أساس اعتبارها كياناً مؤقتاً ذو قيمة أمنية (مستعمرات الغور) ومنطقة غوش عتصيون، بالإضافة إلى بضع مستعمرات أقيمت في مناطق أخرى بالضفة الغربية وقطاع غزه[1]. أما بالنسبة إلى القدس، فإن الوضع مختلف كلياً، فبعد الاحتلال مباشرة وبعد إصدار قانون توسيع حدود بلدية القدس في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، بدأت سياسة المصادرات للمصلحة العامة باستخدام قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣، بموجب المادتين الخامسة والسابعة من القانون المذكور. (وهذه المادة يتبعها مادة أخرى وهي المادة ١٩ التي بموجبها يتم تسجيل الأراضي باسم الدولة بعد أن كانت بأسماء أصحابها[2]، ولايحق لأحد الاعتراض. ومع قدوم حكومة الليكود استبدلت هذه السياسة، وأعد تشريع يمكن من الإعلان عن أي أرض كأرض دولة باستخدام القوانين المختلفة، بدءاً من القانون العثماني والبريطاني والأردني، بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة بهذا الخصوص. وبموجب هذه القوانين، فإن أي أرض غير مسجلة بأسماء أصحابها أو مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، أو تقع ضمن مسافة لايسمع فيها صراخ شخص من المكان السكني القريب. بالإضافة إلى الأراضي الأميرية التي لا تزرع، أو الأراضي المعطلة، المراعي، إعلانها أراضي دوله كل ذلك أدى إلى زيادة كبيره جداً في عملية مصادرة الأراضي، حتى وصلت مساحة الأراضي المصادرة أو المعلن عنها أراضي دولة ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية (٢,٢ مليون دونم) وفقاً للتقديرات القانونية. وقد أدى عدم اكتمال قانون تسوية الأراضي الذي بدأ في الفترة الأردنية دوراً فعالاً في الإعلان عن مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزه، أراضي دولة. وذلك لعدم وضوح ملكية الأراضي، حيث لا يملك الفلاح الفلسطيني سوى ورقة دفع ضريبة وهي غير محددة الموقع والقطعة، واختلاف المساحة، مقارنة بالمناطق المحوضة ذات الحوض والقطع والمساحة الواضحة.

(١) مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢) قانون الأراضي ١٩٤٣ (الوقائع الإسرائيلية).

وقد كانت معظم هذه الأراضي غير المسواة موجودة في السفوح الشرقية للضفة الغربية، بالإضافة إلى مناطق غرب رام الله وجنوب غرب نابلس والتي ارتكز الاستيطان الإسرائيلي عليها.

مراحل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

بدأت الجرافات الإسرائيلية وقبل وقف إطلاق النار، بتهجير سكان القرى العربية (يالو، عمواس، بيت نوبا) وتدميرها، بالإضافة إلى تدمير جزء من مدينة قلقيليه وقرية بيت عوا. ولكن التدمير الذي أصاب القرى الثلاثة كان كبيراً، بحيث تم مسحها عن وجه الأرض من أجل السيطرة على ما يزيد عن ٥٨كم^{٢} من الأراضي الحرام، وتم إقامة مستعمرات جديده على هذه الأراضي واستغلالها للزراعة، لتبدأ في الوقت نفسه عملية هدم حي الشرف في مدينة القدس لإقامة الحي اليهودي.

وعلى ضوء السياسة الإسرائيلية غير الواضحة آنذاك، والتي كانت ترغب بتعديل حدودي مع ضم جزء من الأراضي إلى إسرائيل (القدس، اللطرون، ومنطقة غوش عتصيون) مع منطقة أمنية في غور الأردن، فقد تركز الاستيطان في هذه المناطق، وإعادة باقي المناطق إلى الأردن، لكن هذه السياسية تطورت مع تطور الوضع السياسي والرؤية الصهيونية في الاسيتطان.

المشاريع الإسرائيلية

كانت حرب عام ١٩٦٧ مقدمة لتنفيذ البرنامج الإسرائيلي الذي كان قد بدأ قبل عام ١٩٤٨، والمتمثل باقتلاع العرب والاستيلاء على أراضيهم، فبعد أن كان العرب يملكون ٩٧٪ من مساحة فلسطين، أصبحوا يملكون[(١)] ٣٪ فقط، وبدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعد أن وضعت حرب ١٩٦٧أوزارها.

(١) لجنة الدفاع عن الأراضي / جريدة الاتحاد ٥/ ٤/ ١٩٩٦-عدد ٧٧٣

•مشروع ألون[1]

يعتبر هذه المشروع بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، والذي يقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن، تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ومن وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافيه دائمة، رأى ألون، أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع وأن تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، وأن تكون حدوداً سياسة. لذا اقترح[1] ضم أراضٍ بعمق ١٠-١٥كم على طول وادي الأردن، والبحر الميت، ومنطقة غوش عتصيون، ومنطقة اللطرون.

•خطة غوش أمونيم (أسست كمنظمة رسمية عام ١٩٧٤)

تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية الاستيطان فيها، وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى، ومن أجل تحقيق الأهداف الأمنية.

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- شبكة واسعة من الطرق لربط المستعمرات.

•خطة متتياهو[2] **دروبلس (يمثل جناح الليكود، رئيس قسم الاستيطان)**

تهدف الخطة إلى إسكان إسرائيلي مكثف، وإقامة مستعمرات جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستعمرات معزولة، يجب إقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة، وبهذا تتشكل كتل من المستعمرات تؤدي في النهاية للاندماج لتشكل

(١) لجنة الدفاع عن الأراضي / الصادرة ٥/ ٤/ ١٩٩٦ "عدد ٧٧٣"

(٢) قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ووزارة الزراعة عام ١٩٨٣.

بذلك مدناً. ويهدف المشروع إلى إسكان ١٠٠ ألف يهودي عام ١٩٨٦، ويصل عام ٢٠١٠ إلى (٨٠٠ ألف يهودي). ويطلق على هذا المشروع، اسم (المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا.

•مشروع شارون (رئيس اللجنة الوزارية العليا للاستيطان)

يهدف المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل، ويكون توسعها باتجاه الشرق، ويكون توسع المستعمرات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الاخضر، وتشكل بنجومه السبعه على طول الخط الاخضر، بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط. لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة.

•مشروع يوسي الفر (باحث في مركز يافا للدراسات الإسرائيلية)

تقضي خطه يوسي الفر، بأن يتم تجميع المستعمرات والمستوطنين (٧٠٪) من المستعمرات ٨٠٪ من المستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون، بشريط يصل أحياناً إلى ١٥كم عمقاً (منطقة غرب نابلس، رام الله)، بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي الفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه كان في الأصل، إحداث تبادل سكاني (مستوطنين مقابل فلسطيني عام ١٩٤٨). وعندما نوقش في هذا الموضوع، لم يستطيع أن يعطي جواباً بما سيحدث للفلسطينيين الذين سينضمون إلى إسرائيل، علماً بأن السياسة الإسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها.

•مشروع حزب الطريق الثالث

يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع منطقة الغور تحت السيطرة الإسرائيلية ومنطقة اللطرون، والقدس،

ومنطقة جنوب غربي نابلس، ومنطقة جنين، بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر. وأما بالنسبة إلى السكان الذين سينضمون إلى إسرائيل، فإنهم يصبحون بذلك تحت السيادة الإسرائيلية (رخص البناء، والحياة اليومية)، أما الهوية فسيبقوا فلسطينيو الهوية، يرشحون ويترشحون للمجلس الفلسطيني، وهنا منحوا هوية سكان مقيمين وليسوا مواطنين، كما هو حاصل بالنسبة إلى فلسطينيي القدس. ويهدف هذا المشروع إلى التخلص من السكان العرب، وعدم إعطائهم الجنسية الإسرائيلية، وذلك حتى لا تصبح الدولة اليهودية مع مرورالزمن مزدوجه القومية.

- **مجموعة Ozevshalom (اليهود الأرثودكس والمستوطنين)**

تقضي خطة هذه المجموعة بضم ٦٪ من الأراضي العربية بدون سكان، بدءاً من الشمال إلى الجنوب، بحيث تشكل المستعمرات كتلاً تصل بينها طرق.

- **مشروع الأمر العسكري للطرق رقم ٥٠ الصادر عام ١٩٨٣**

يهدف هذا المشروع إلى ربط المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة من الطرق، هدفها تقطيع أوصال الضفة الغربية بشكل طولي وعرضي، وعزل جميع القرى العربية، وربط وتجميع جميع المستعمرات، بحيث تصبح تكتلاً مرتبطاً بإسرائيل.

تطور الاستيطان الإسرائيلي

- **المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٦٧-١٩٧٤**

كانت حكومة حزب العمل آنذاك برئاسة "ليفى أشكول" وبعدها "جولدامائير"، قد أقامت تسع مستعمرات في غوش عتصيون وغور الأردن، وهي تعادل ٨٢٪ من المستعمرات التي أقيمت آنذاك، وعددها ١١ مستوطنة وتشكل ٨٪ من مجموع المستعمرات اليوم. ومستعمرة واحدة على أراضي القرى العربية المدمرة (يالو، بيت نوبا، اللطرون)، ولم تقم أي مستعمرة سواء كانت بالضفة الغربية أو قطاع غزة.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٧٤-١٩٧٧

في هذه الفترة كانت الحكومة العمالية برئاسة رابين، قد استثمرت نتائج حرب تشرين في تصعيد السياسة الاستيطانية، فأقامت تسع مستعمرات جديدة وهي تشكل ٦,٥٪ من مجموع المستعمرات اليوم. وارتفع عدد المستوطنين إلى (٢٨٧٦) مستوطناً (٠,٣٪) من مجموع السكان بالضفة الغربية. وقد تركز الاستيطان في غوش عتصيون وغور الأردن ست مستعمرات وهي تعادل ٦٦٪، كما أقيمت مستعمرات في منطقة القدس الكبرى ومستعمرة في منطقة الضفة الغربية، ولا ننسى بأن الاستيطان قد تركز في هذه الفترة بمدينة القدس، بإقامة الحي اليهودي، والتلة الفرنسية، نفي يعقوب، تل بيوت الشرقية، راموت، رمات اشكول، معلوت دفنا.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٧٧- ١٩٨١

شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً، حيث جاء إلى الحكم أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً بقيادة (مناحم بيغن)، فبدأ برسم سياسة جديدة وخاصة بعد اتفاق السلام مع مصر[1]. ففي هذه الفترة تم إقامة ٣٥ مستوطنة جديدة شكلت ٣٥٪ من مجموع المستعمرات اليوم، وازداد عدد المستوطنين إلى ١٣٢٣٤ مستوطناً. وبلغت نسبة الزيادة ٢٤١٪، وقد شكلت ٦٠٪ من هذه المستعمرات التي أقيمت بالقرب من المناطق العربية المكتظة بالسكان، وخاصة في منطقة نابلس، ورام الله ٢١٪ من هذه المستعمرات اقيمت في غور الأردن وغوش عتصيون (الموسع) ومنطقة جبل الخليل، وأقيمت وللمرة الاولى، مستعمرة واحدة في قطاع غزة، كما شهدت القدس في هذه الفترة أكبر حركة مصادرة للأراضي الفلسطينية في المنطقة الشمالية الشرقية.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨١-١٩٨٦

شهدت هذه الفترة، تحركاً يمينياً قاده عتاة الليكود ممثلاً ببيغن وشامير. فأقيمت ٤٣ مستوطنة شكلت ٣١٪ من مجموع المستعمرات اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى

(١) عدد سكان الضفة الغربية (٢٧١٧,٠٠٠).

٢٨,٤٠٠ مستوطن، بزيادة بلغت ١٥٪ (كان عدد المستوطنين١٥١٧٦)، وشكل المستوطنون ما نسبته ٢,٢٪ من مجموع عدد السكان العرب، البالغ آنذاك (١٢٩٤٧٠٠). وقد أقيم ٥٣٪ من هذه المستعمرات في مناطق مكتظة بالسكان في منطقة نابلس ورام الله، و٣٢,٥٪ من هذه المستعمرات أقيم في قطاع غزة وجبل الخليل، و١٤٪ في غور الأردن، ومستعمرة واحدة أقيمت في منطقة غوش عتصيون الموسعة.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨٦-١٩٨٨

نتيجة للأزمة السياسية في إسرائيل في هذه الفترة، فقد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين أقيمت خلالها ٢٧ مستوطنة جديدة شكلت ٢٠٪ من مجموع المستعمرات اليوم. وارتفع عدد المستوطنين إلى "٦٩,٥٠٠" مستوطن بزيادة ١٤ ٪ وارتفع عدد المستوطنين ٤,٤٪ من مجموع العرب، أما منطقة القدس، فقد شهدت إقامة مستعمرات جديده، أهمها (بسكات زئيف الشمالية الجنوبية). أما في منطقة الضفة الغربية فقد أقيم ٥٩٪ من هذه المستعمرات في منطقة نابلس ورام الله وبالقرب من المناطق العربية الكثيفة بالسكان٢٩,٦ ٪ في قطاع غزة وجبل الخليل. أما غور الأردن، فقد حصل على ١١٪ مع غوش عتصيون.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨٨-١٩٩٠

استمرت الحكومة الائتلافية الوطنية الإسرائيلية في سياسة الاستيطان، فأقيم في هذه الفترة خمس مستعمرات شكلت ٣,٦٪ من مجموع المستعمرات، وارتفع عدد المستوطنين إلى (٨١٢٠٠) مستوطن، وتوزعت المستعمرات في هذه الفترة إلى ثلاث مستعمرات، مستعمرة في منطقة رام الله ومستعمرة في جبل الخليل ومستعمرة في غوش عتصيون.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٩٠-١٩٩٢

اشتدت الحركة الاستيطانية في هذه الفترة، حيث كان رئيس الحكومة الليكودي إسحق شامير الذي كان يجسد الفكر الصهيوني الاستيطاني، ففي هذه الفترة تم إقامة سبع مستعمرات شكلت ٥٪ من مجموع المستعمرات حتى اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى

١٠٧,٠٠٠ مستوطن، وبلغ عدد المستوطنين ٣,٥٪ من المجموع العام لسكان الضفة الغربية.

الاستيطان بعد أوسلو

استمرت الحكومات الإسرائيلية المختلفة في سياستها القاضية بتوسيع الاستيطان، وفتح الشوارع الالتفافية، وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية، وتركز هذا الاستيطان في منطقة جنوب غرب نابلس، ومحيط القدس وداخلها. وارتفع عدد المستوطنين إلى ١٤٥ ألف مستوطن عام ١٩٩٦. وتم الانتهاء من بناء ١٠ الآف وحدة سكنية أو استكمال بناء. واستناداً إلى رئيس حكومة الليكود نتنياهو، فإن سياسة الاستيطان المستندة على أفكار التسوية النهائية هي وسيلة هامة لتحديد حدود إسرائيل، والمحافظة على الأمن. كما دعمّ بناء المستعمرات على طوال الشوارع الالتفافية، وأن تتطور بصورة طبيعية على جوانبها وليس على رؤوس الجبال، بغية تحقيق الهدف وهو الوصل الجغرافي وتشكيل كتل استيطانية، وارتفع عدد المستوطنين عام ١٩٩٨ إلى ١٧٠ ألف مستوطن، ووصل عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٦ ألف مستوطن.

اتفاق (وأي ريفر) واشنطن ٢٣/ ١٠/ ٩٨

بعد مماطلة استمرت حوالي سنتين من تنفيذ اعادة الانتشار والانسحاب من الأراضي الفلسطينية، تم توقيع اتفاق (وأي ريفر)، ومنذ التوقيع وقبله كانت الجرافات الإسرائيلية، تستولي على الأرض الفلسطينية من إقامة مستعمرات جديده، أو الإعلان عن المصادقة على المخططات الهيكلية للمستعمرات القائمة وتوسيع القائم منها، وفتح الطرق الإقليمية والقطرية (الالتفافية) التي تم الإعلان عنها عام ١٩٨٣ والتي لم تستطيع السلطات الإسرائيلية آنذاك تنفيذها، بسبب مقاومة الأهالي واللجوء إلى المحاكم، وتم تجميد هذه الأوامر حتى عام ١٩٩١. وقد استغلت إسرائيل الاتفاقيات والدعم المادي الأمريكي لتمويل شقها. وقد كان المواطن الفلسطيني متخوفاً من أن يكون هذا الاتفاق قد فتح شهية الإسرائيليين، سواء أكانوا مستوطنين أو حكوميين لدعم الاستيطان، وقد

صح هذا التخوف، فما أن عاد رئيس الوزراء من واشنطن، حتى بدأت الأوامر العسكرية التي تعلن عن مصادرة الأراضي بحجة الأمن تتوالى على رؤوس الفلسطينيين، كما بدأ غلاة المستوطنين بوضع البؤر الاستيطانية على رؤوس الجبال. فقد دعا عضو الكنيست (بني ايلون) من حركة (موليدت) المستوطنين إلى احتلال أكبر عدد ممكن من التلال المجاورة للمستوطنات، ودعمة اريئيل شارون، وقال "لا يوجد هنالك مستوطنات محاطة، فلتتحرك كل مستوطنة، ولتستولِ على المزيد من التلال، وكل ما تستولي عليه يكون بأيدينا". وهكذا أقيمت ١١٦ بؤرة استيطانية، توزعت كما يلي:-

(٥٩) بؤرة استيطانية في فترة نتنياهو وبراك.

(٥٧) بؤرة استيطانية في فترة شارون.

منها (٨٦) بؤرة استيطانية مأهولة.(٣٠) موقعاً غير مأهول.

(٥٨) بؤرة استيطانية خارج حدود المخططات الهيكلية.

(٦٢) موقع داخل المخطط الهيكلي.

(١٤) بؤرة استيطانية تم إزالتها.

أما أوري تسور مدير مكتب رئيس الحكومة، فقد دعا مجلس اليشع إلى القيام بأي عمل يشجع الاستيطان. ومن ضمن ذلك الوقوف في مقدمة مقيمي المواقع في "يهودا والسامرة".

أثر الاستيطان الصهيوني على الزراعة والوضع الاجتماعي في فلسطين

١. تأثير الاستيطان على الزراعة

شكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، بحيث أثرت على العنصر الزراعي الفلسطيني تمهيداً لمصادرة الأرض والسيطرة على المصادر الطبيعية، فقامت السلطات الإسرائيلية بضرب قطاع الزراعة، من حيث تخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من

الإنتاج النباتي، سواء على صعيد الاشجار أو الخضروات أو الحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعية، وإمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه. وقد قامت المستوطنات وشوارعها الالتفافية المتعددة الأغراض، بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإغلاق مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، مما أدى إلى خسائر مستمرة لا حصر لها، نتيجة فقدان المزارع لأرضه وعرقلة وصوله اليها. وقامت بالوقت نفسه، بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة، بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني، ولا ننسى في هذا المجال، سياسة قلع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام ١٩٦٧ واستمرت حتى الآن. وأدى ذلك إلى اقتلاع حوالي نصف مليون شجرة فلسطينية، وشكلت شجرة الزيتون ٧٠٪ منها، وما يتبع ذلك من خسائر مادية على الزراعة وعلى المدى البعيد، من جهة ثانية قامت المستعمرات، واستناداً إلى منهج منظم ومخطط له، بتهريب المبيدات السامة الممنوعة دولياً مثل (الفليدول) إلى التجار الفلسطينيين دون رقابة، مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على جودة المحصول الزراعي الفلسطيني وصحة المواطنين.

٢. تأثير الاستيطان على الوضع الاجتماعي والعائلي للمجتمع

أثر الاستيطان الإسرائيلي بشكل ملفت للنظر على الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود السكان العنصريين الإسرائيليين المدججين بالسلاح في المستعمرات بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية والاحتكاك بين الطرفين، أدى إلى انتشار مشاعر التطرف، فالمستعمرات التي أقيمت على أراضي القرى والمدن الفلسطينية والأراضي الزراعية التي صودرت هي المستقبل والمصدر الأساسي للدخل لدى الفلسطينين، وجاء العنصر الغريب، ليقيم في هذه المستعمرات المنظمة والأكثر تطوراً وعمراناً مقابل منازل البؤس والفقر التي سكنها الفلسطينيون، مما عزز مشاعر الحقد والغبن بين الطرفين.

كما أن مصادرة الأراضي، أدت إلى تجميع البدو ونقلهم بشكل إجباري من البداوة إلى حياة المدن وما يتبع ذلك من صدمة حضارية، مما أثر على وجود فجوات اجتماعية، أثرت في سلوك وعادات البدو وعلاقاتهم العائلية.

كما أدت إلى تحول نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية، فانعكس ذلك على العادات الريفية ودور المرأة في المجتمع الريفي، وكذلك أدى إلى ظهور حالات التوجه للسكن في المدن، مما أثر سلباً في التطور الديمغرافي في فلسطين.

الوضع الديمغرافي والاقتصادي للمستوطنات

بعد حرب عام ١٩٧٣ أعد أبرا هام تمير، رئيس قسم التخطيط آنذاك في هيئة الأركان، مشروعاً مكوناً من ٥-٧ كتل استيطانية وفي وسطها مركز جماهيري، ولكنها قريبه من المواقع الإسرائيلية المركزية، وحسب الرؤية آنذاك، فإن هذه الكتل يمكن الدفاع عنها جميعاً بقوات عسكرية قليلة العدد نسبياً، ولكن مناحيم بيغن في طرحه لخطة حكومته عام ١٩٧٧/ ١٩٨١، قال:- (المستوطنات هي.. جزء لا يتجزأ من أمن الأمة). وإلى قادة المستوطنات "استوطنوا في ألون موريه لأننا من واجبنا خدمة البلاد..... المستوطنة لا تنبع من أسباب أمنية واحتياجات مادية، بل من منطلق عودة شعب إسرائيل إلى أرضه"[(١)]. وعلى الرغم من أن الاستيطان يعتبر جريمة حرب حسب ميثاق جنيف، هذا الميثاق الذي يخطر في المادة ٤٩/ ٦ منه، نقل سكان دولة تحتل دولة أخرى إلى الأراضي المحتلة، كما يحظر في الوقت نفسه ترحيل وإبعاد سكان المدينة المحتلة عن أرضهم، وإقامة المستوطنات التي تم تبريرها بأسباب أمنية[(٢)]. إلا أن الإسرائيليين قاموا بتنفيذ السياسة الإسرائيلية القائلة، بإقامة أرض إسرائيل التوراتية وتحويل الاستيطان من مسألة أيدلوجية إلى تجارة مزدهرة تمتزج في الاقتصاد. ويعمل مواطنو دولة إسرائيل في

(١) إيتان هابر – مدير مكتب رابين سابقاً – ١٧/ ٣/ ٢٠٠٢ / يديعوت احرنوت.

(٢) إيتان رابين وآخرين – معاريف ٢/ ٧/ ٢٠٠٢ تحليل.

المناطق الصناعية وفي المستوطنات، حيث تشغل الدولة أكثر من نصف المستوطنين كموظفين[1] فيها. وتعتبرالمستوطنات اليوم وسط اقتصادي يمد إسرائيل بالحلويات،والمواد الغذائية، ومنتجات الحليب، والمشروبات الروحية، ومواد التجميل، والأثاث، ومواد التنظيف، الأحذية، والبلاستيك، ومواد البناء والكهرباء والإلكترونيات، والطباعة، والمواد الصناعية. كل هذا جاء نتيجة لدعم الحكومة، وبتشجيع الاستيطان من خلال منح امتيازات وحوافز مالية للمستوطنين، وتمنح قسم من الهبات للمستوطنين مباشرة على أنها جزء من اعتبار المستوطنة "منطقة أفضلية وطنية"، ويعطى جزء آخر للسلطات المحلية من خلال تميزها الإيجابي عن مثيلاتها في داخل إسرائيل.

ومن الأمثلة على الوسائل المتبعة لتشجيع الاستيطان، تقوم وزارة التربية والتعليم:

١. بمنح مناطق أفضلية "أ" ٩٠٪ خصم في أقساط تلاميذ البستان.

٢. تمول الوزارة ١٠٠٪ من تكلفة نقل التلاميذ للمدارس، وخصم ٧٪ من ضريبة الدخل للمستوطنين[2].

وعلى الرغم من هذا الدعم المادي الكبير،وإقامة المناطق الصناعية التي بلغت مساحتها ١٠كم٢، وتتوزع في مناطق عديدة بالضفة الغربية، فقد بدأت حركة الهجرة من المستوطنات خلال العامين الماضيين باتجاه إسرائيل. وكان الهدف من إقامة مستوطنات الغور، لأسباب أمنية في العهود الأولى للاستيطان بالضفة الغربية، وقامت الحكومات المتعاقبة بدعم هذه المستوطنات، ونتيجة للوضع الاقتصادي الإسرائيلي المتدهور، فقد بدأت المستوطنات تفقد أهميتها الاقتصادية بعد أن فقدت أهميتها الأمنية.

ففي[3] دراسة نشرت في جريدة هآرتس بتاريخ (٣/ ٩/ ٢٠٠١). غادرت (٤٨) عائلة يهودية مستوطنات الغور، وكان السبب الرئيسي لرحيلها هو الاقتصاد، حيث

(١) أوري سلعي – معاريف – ١٣/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٢) حنة ركيم – هآرتس –٢/ ٧/ ٢٠٠٢.

(٣) هآرتس ٢/ ٩/ ٢٠٠١ – نداف شرغاي.

توقفت خدمات التامين الصحي، وشركة الهاتف والمياه عن تقدم خدماتها لعدم تسديد الفواتير المستحقة. لكن يلاحظ -في نفس الوقت- ارتفاع أعداد المستوطنين في المناطق ذات الإجماع القومي (جنوب غرب نابلس / كتلة ارايئيل) منطقة اللطرون، القدس، غوش عتصيون. وخاصة المستوطنات الأصولية (بيتار عيليت ٢٤٠٠٠ نسمة، موديعين عيليت ٢٣٥٠٠ ألف نسمة، وهاتان المستوطنتان، ستحملان لقب المدينة اليهودية الكبرى في الضفة الغربية "بعد معالية أدوميم، ارايئيل".

وهكذا فقد تحولت المستوطنات إلى جزء لا يتجزأ من الواقع الإسرائيلي، وأصبحت قوة المستوطنين ظاهرة خطيرة في السياسة الإسرائيلية، لدعمها لليمين الحاكم، كما أصبحت تستغل وتر المسؤولية التاريخية في ابتزاز المسؤولين لتحقيق أهدافهم، وعلى الرغم من أن المستوطنين لا يشكلون سوى ٣٪ من مجموع السكان الإسرائيليين، إلا أنهم يشكلون قوة ضغط اتجاه الحكومات الإسرائيلية، سواء أكانت يمينية أو يسارية، فقاموا بتعزيز سيطرتهم وتحكمهم بالطرق والأراضي والمياه، بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي يحصلون عليها. وعلى الرغم من استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الإسرائيلي، إلا أنه لم ولن تجري تقليصات على ميزانية المستوطنات، فالمبالغ الطائلة ستواصل تدفقها على المستوطنات طالما أن الحكومات المتعاقبة تواصل مساندتها لها.علماً أن مؤيدي المشروع الاستيطاني في المناطق، يعلمون جيداً بأن إسرائيل تدفع الثمن غالياً سياسياً واقتصادياً لمواصلة نبوءاتهم، وهم على استعداد لمواصلة دفع الثمن مقابل استمرار حلمهم بالبقاء والتوسع، ونتيجة للأزمة الأقتصادية، سيكون أمام إسرائيل خياران، إما انهيار المشروع الذي أقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال السنوات الماضية، أو انهيار اقتصادي بشكل كامل. وفي ظاهرة لافتة للنظر، وافق ٧٠٪ على إخلاء المستوطنات مع بقاء كل المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، مما يشير إلى أن هنالك تغيراً جذرياً في الفكر الاستيطاني بدأ يظهر خلال السنوات الماضية، فظهرت مئات العائلات التي بدأت بالنزوح عن مكان إقامتهم (غور الأردن، الضفة الغربية، غزة)،

وعرض منازل راقية بأسعار زهيدة جداً، حيث وصل المشروع الصهيوني للاستيطان بالضفة الغربية إلى مفترق طرق، وهو أن أي تسوية انتقالية لا يمكن أن تتحقق دون إخلاء مستوطنات، حتى وإن كانت منعزلة.

الشوارع الالتفافية

في عام ١٩٨٣ تم الإعلان عن الأمر العسكري رقم (٥٠) للطرق، وهذا الإعلان كان مرفقاً بخرائط لإقامة مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، والتي كان هدفها تقطيع الضفة الغربية إلى جزر معزولة محاطة بالمستوطنات، وكان هذا المشروع الذي طرح من قبل وزير الدفاع آنذاك، شارون والذي يقضي بإقامة كانتونات عربية معزولة بهدف السيطرة الأمنية الكاملة عليها، ولقد تطور هذا الأمر عام ١٩٩٠، عندما أصبح وزيراً للإسكان وطرح مشروعه النجوم السبعة، والقاضي بإقامة مجموعة من المستوطنات، هدفها محو الخط الأخضر وخلق واقع جديد. وفي عام ١٩٩٢ بدأت عملية السلام، وتم وضع هذا المخطط للتنفيذ بحجة إعادة انتشار قوات الأمن وسهولة الحركة، مما أدى في النهاية إلى تنفيذ هذا المشروع والذي على ضوئه أصبحت الضفة الغربية عبارة عن معازل، واستغلت هذه الشوارع انتفاضة الأقصى، حيث عزلت جميع مدن وقرى الضفة الغربية، وأصبح الانتقال من مكان إلى آخر يواجه صعوبة كبيرة. وهكذا استغلت إسرائيل الظروف الدولية التي سادت بعد مؤتمر مدريد لتنفيذ أخطر مشروع، حيث أصبحت الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة عبارة عن كانتونات مسيطر عليها بواسطة البوابات أو جدار الفصل العنصري الذي أقيم بعد مخاض كبير.

جدار الفصل العنصري

استقطبت خطة الفصل الكثير من المؤيدين من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، بدءاً من "حايم رامون" الذي يروج لها منذ سنوات، ومروراً برئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست "دان مريدور"، وانتهاء "بميخائيل آيتان" الذي طرح الفكرة بين أوساط الليكود لتوضيح مزاياها، وعلى الرغم من أن الفكرة المطروحة بين اليسار

واليمين مختلفة، إلا أن الجدل هو قضية الإعلان منذ البداية عن إخلاء جزء من المستوطنات، وتجميعها في كتل تفصل الحدود الجديدة بين الكتل الاستيطانية والسلطة الفلسطينية، ويرى هؤلاء أن الخطة مرحلة لا مفر منها في الطريق إلى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

تمت المصادقة على خطة جدار الفصل المقدمة من وزير الدفاع "بنيامين بن اليعيزر"، بشأن مسار الجدار الذي سيقام بين إسرائيل والضفة الغربية، وحسب الخطة سيقام في المرحلة الأولى، جدار متواصل بطول (١١٠كم) (١٦٧كم) من قرية تعنك حتى منطقة عزون العتمة (جنوب قلقيلية)، ويتكون هذا الجدار الذي بدء ببناءه عام ١٩٩٤ في فترة رابين في منطقة طولكرم وقلقيليه من جدار أسمنتية بارتفاع ١٢م وعرض (٤٠-٨٠م) بعمق يتراوح ما بين ١-٥ كم في عمق الضفة الغربية، حسب رؤية إسرائيلية كانت قدمت للجانب الفلسطيني في كامب ديفيد وطابا ٢٠٠٠، وتم رفضها وتعديلها، حتى توقفت المفاوضات، ويجري الآن تنفيذها من جانب واحد دون الرجوع للجانب الفلسطيني. وهكذا قام رئيس الحكومة شارون بإدخال تعديلات على الخريطة كانت في مجملها ضم كتلة (أم الريحان) المكونة من ثلاث مستوطنات إلى داخل إسرائيل، وهذا التكتل الاستيطاني حسب الرؤية الإسرائيلية ذو أهمية استراتيجية في مخطط شارون (مشروع النجوم). وفي الوقت الذي يبدو فيه الجدار علاجا سحريا عابثا من ناحية أمنية، فإن أبعاده الأساسية ستكون قيودا أمنية في المجال السياسي. فلأول مرة منذ حرب حزيران، تقيم إسرائيل حدوداً بينها وبين المناطق التي احتلتها. كما أن هنالك خشية من أن يتم استخدام المستوطنات المنعزلة، فستكون هناك حاجة الاتخاذ قرار استراتيجي، يأخذ بعين الاعتبار التأثير النفسي على العرب والتأثير السلبي للإخلاء على المفاوضات.

عناصر الجدار

يوجد في مركز الجدار، جدارا الكترونيا يحذر من أي محاولة لاجتيازه، وتم شق طريق للدوريات الأمنية من شرق الجدار وغربه، وإلى جانبه سياج وبعده (قناة أو وسيلة

أخرى) ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبه، ويخطط لإقامة ثلاث طرق غرب الجدار، وهي "طريق قص الأثر" ترمي إلى الكشف عن آثار من اجتاز الجدار، وطريق دوريات، وطريق مركبة مجنزرة، وقرب الطريق الأخير سيقام سياج آخر. وعلى طول العائق من المخطط، سيقام عدة بوابات لغرض عبور الأشخاص والبضائع منها ٢٦ بوابة زراعية، بلغ تكلفة كم^{٢} (١٠) مليون شيكل ٢,٥ مليون دولار.

التأثير الاقتصادي للجدار على السكان

استلزم إقامة جدار الفصل مصادرة أراضي فلسطينية زراعية، بالإضافة إلى تجريف وقطع الأشجار. علماً بأن هذه المنطقة تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية بالضفة الغربية، وسلة للخضار والحمضيات والفواكة... ففي المرحلة الأولى تم مصادرة ٩٠ كم^{٢} من أراضي (٢٣) قرية فلسطينية، ووضعت (١١) قرية فلسطينية خلف الجدار، بسكان بلغ عددهم ٢٤ ألف نسمة، سيتحكم فيهم الحكم العسكري، وسيكون لهم وضع خاص بالدخول والخروج ضمن أوامر إطلاق النار، كما أن إقامة الجدار يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، بدءاً بانتهاك حقوق الملكية وانتهاك حقوق الحصول على العلاج الطبي وحرية الحركة. ولم تتطرق الأوامر العسكرية إلى ترتيبات الحركة التي ستنطبق على سكان الجيوب شرقي جدار الفصل، أو على باقي سكان الضفة الغربية الذين يرغبون في الوصول إلى هذه الجيوب، هل سيحتاجون إلى تصاريح خاصة؟ وهل ستكون هذه التصاريح يومية أم شهرية"؟ ما هو وضعهم السياسي، هل هم فلسطينيون يسكنون في إسرائيل، مما يعرضهم إلى قضايا مستقبلية شائكة في حالة رفض إسرائيل قانونية هؤلاء السكان، وبالتالي ترحيلهم دون أن يكون هناك رد فعل دولي.

الكتل الاستيطانية وجدار الفصل

تندرج خطة الفصل ضمن إطار مرسوم المعالم، وتطبيقاً للمخططات التي طرحها شارون، عندما كان وزيراً للإسكان عام ١٩٩٠، والتي طرح فيها مشروعه (النجوم السبعة) الذي يقضي بإقامة مجموعة من المستوطنات داخل الخط الأخضر وفوقه، وبعمق الأراضي

المحتلة. وجاء رسم جدار الفصل الذي أقيم عام ١٩٩٤ في منطقة قلقيلية وطولكرم تجسيداً لهذه الرؤية، فأقيم الجدار داخل الضفة الغربية بعمق يتراوح بين (٥٠٠-٩٠٠م) وفي المناطق العربية المأهولة، لفصلها عن المناطق الإسرائيلية التي أقيمت فوق الخط الأخضر. وكانت رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى محكمة العدل العليا في قضية قرية حبلة هي (أننا نبني فوق الخط الأخضر)، كما أن الخرائط التي قدمت في كامب ديفيد، والتي تضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، أصبحت أمراً واقعاً لخطة الفصل الحالية.

١. **كتلة أم الريحان:** تعتبر هذه الكتلة من أهم الكتل الاستيطانية الموجودة غربي مدينة جنين، حيث أنها تقع في عمق الضفة الغربية بحدود ٣ كم عن الخط الآخر محيطة بالتجمعات العربية الواقعة داخل الخط الأخضر، والتي تعتبر مدينة أم الفحم أكبرها، وبالتالي فإن هذه الكتلة تمنع تمدد هذه القرى باتجاه الشرق، بالإضافة إلى أن هنالك مشروعاً ضخماً لإقامة مدينة استيطانية بالمنطقة ضمن مشروع النجوم، يطلق عليها اسم (هار ابرخاه)، تلتقي مع مستعمرتي (ميعامي، كاتسير) المقامتين داخل الخط الأخضر، وتضم المستوطنات الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم (١)

اسم المستوطنة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
شاكيد	٥٨٩	٥٤٩	مجتمعية	١٠٢
ريحان	٤٥٠	٩٠	موشاف	١٠٣
حنانيت	----	٢٠٠	------	--------
تل منشه	٢٠٠	------	موشاف	تحت الإنشاء

٢. **الكتلة الثانية:** وتعتبر أكبر الكتل الاستيطانية، والتي لم يصدر حتى الآن، أيّ أمر عسكري بخصوصها، لإقامة خط الفصل فيها، ولكننا من خلال قراءة المخططات الإسرائيلية، وما طرح في كامب ديفيد، وطابا، ٢٠٠٠، نستطيع أن نرسم الخط الفاصل بزيادة أو نقصان.

جدول رقم (٢)

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
أريئيل	١٦٠٠٠	١٦١٠٠	مدينية	١٣٠
كفار تبواح	٣١٠	٢٩٨	مجتمعية	١٣١
كريات نطافيم	٣٠٦	١٥٩	مجتمعية	١٢٩
رفافا	٢٣٠	٢٢٣	حضرية	١٧٠
الكانا	١٠٠٠	٤٩٠٠	حضرية	١٢٥
بيت آبا	٦٤٢	١٠١٤	مركز إقليمي	١٢٨
عيتص افرايم	٥٠٠	٣٥٢	مجتمعية	١٢٦
شعار تكفاه	١٢٠٠	٢٥١٢	-------	١٢٣
أورانيت	١١٠٠	٤٨٠٠	حضرية	١٢١
إيلي زهاف	٨٩٠	٣٥٢	مجتمعية	١٣٢
بدوائيل	٦٤٢	١٠٠٤	مجتمعية	١٦
إيلي ذهاب غرب	١٠٠٠	-------	-------	-------
عمانوئيل	٣١٠٠	١٠٠٠٠	مدينية	١٢٠
كدوميم	٣٠٠٠	------	مجمتعية	١١٣
نفي أورانيم	------	------	------	------
كرني شمرون	٦٠٠٠	٤٧٢٦	حضرية	١١٧
معاليه شمرون	--------	-----	------	------
جينات شمرون	--------	-----	------	------
تصوفيم	٦٠٦	٥٠٠	مدينية	١٤٩
الفي منشيه	٤٤٦٥		حضرية	١١٥

أراضي القرى الفلسطينية التي ضمت ضمن خطة الفصل

القريـــة	المساحة داخل الضفة الغربية/ كم	المساحة حسب المسح الإنجليزي/ كم	المنطقة المضمومة/ كم
فلاميه	٣٦٠٣	٣٦٠٣	١٩١٨
كفر جمال	٧٥٣٩	١٤٩٤٥	١٧٢٠
كفر صور	٩٢٧٤	١٠٩٢٦	٤٥٦٣
جيوس	١٢٥٧١	١٢٥٧١	٧٩٧٨
النبي إلياس	٧٧١٠	ضمن أراضي عزون	١٤٨٢
قلقيلية	٩٩٣٧	٢٧٩١٥	١٧٨٤
مسحه		٨,٢٦٣	٤,٣١٥
سنيريا		١٢,٦٨٥	٨,١٢٢
كفر ثلث		٢٤,٩٠٣	٦,٥١٧
حبله		١٠,٩٠٣	٦,٢٠٠
عزون		٢٣,٤٩٦	٥,١١٤

هدم المنازل في جدار الفصل

مع بداية الأعمال لإقامة الجدار، بدأت الإدارة المدنية بإصدار أوامر هدم عدد من المنازل في القرى الفلسطينية التي توجد بجوار مسار الجدار، والذريعة الرسمية لهذه السياسة هي انعدام تراخيص البناء، وحتى الآن تم إصدار أوامر بهدم ٢٨٠ مبنى في هذه القرى. وتعتبر الموجة الحالية من أوامر الهدم مدماكاً آخر في السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى الترحيل والتشريد المخطط.

وقد حرصت النيابة العامة للدولة على الإشارة في ردودها لمحكمة العدل العليا، بأن السيطرة على الأراضي هي سيطرة مؤقتة، وفي أوامر وضع اليد التي صدرت لغرض بناء

الجدار، يرد بالفعل بأن مفعولها ينتهي في نهاية العام ٢٠٠٥. ولكن لا يوجد في التشريع العسكري أيّ مانع من تمديد الأوامر المرة تلو الأخرى دون قيد، مثلما تفعل إسرائيل بالنسبة للأراضي التي سيطرت عليها بهدف إقامة مستوطنات جديدة وطرق التفافية.

وهكذا يمكننا إجمال ما يحدث في الأراضي الفلسطينية، بأن إسرائيل استغلت ظروف ما بعد ١١ أيلول لبدء مرحلة جديدة من تهويد الأراضي، ومنع إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية، وتنفيذ مشاريعها التي تم تجميدها للوصول إلى مرحلة ضم الأراضي الفلسطينية دون سكان، وتحويل المدن والقرى العربية إلى ثمان كانتونات كما أعلنها شارون، ويتم ترحيل سكانها ضمن ظروف دولية مواتية تحقيقاً للهدف وهو إقامة دولة إسرائيل من النهر إلى البحر ذات أغلبية يهودية، على أن تكون الأردن هي الدولة الفلسطينية كما أعلنها شارون.

أعداد المستوطنين والوحدات السكنية منذ عام ١٩٩٢-٢٠٠٣

العام	عدد الوحدات	عدد المستوطنين الآلاف
١٩٩٢	٦٢١٠	١٠٤,٨
١٩٩٣	٩٨٠	١١٥,٧
١٩٩٤	١٣١٠	١٢٧,٨
١٩٩٥	٢٥٢٠	١٣٢,٩
١٩٩٦	١٦٧٠	١٤٦,٩
١٩٩٧	١٩٠٠	١٦٠,١
١٩٩٨	٤٢١٠	١٧٢,٢
١٩٩٩	٢٥١٠	١٧٦,٩
٢٠٠٠	٢٥١١	١٩٩,٤
٢٠٠١	٢٣٨٢١	٢٠٨
٢٠٠٢	----	٢٢٦
٢٠٠٣	----	٢٣٦

المراجـــع:

١. سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين / فكتوريا والتز إصدار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو ١٩٩٣.

٢. خليل التفكجي – الاستيطان في الضفة الغربية الهدف والنتيجة / مجلة الكاتب آذار ١٩٩٢ عدد ١٤١.

٣. مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم أوراق ومداولات مؤسسة مفتاح ١٨/ ٩/ ١٩٩٩.

٤. جدار الفصل بحث منشور على الإنترنت (أمين ٢٠٠١).

٥. الممارسات الإسرائيلية بعد اتفاق وأي ريفر.

٦. مجلة فلسطين العدد السادس ١٩٩٩- بتسليم - التقرير الكامل (جدار الفصل ٢٠٠٣).

٧. تقرير البنك الدولي - جدار الفصل (٢٠٠٣).

المبحث الثاني

التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان

أ. حسن أيوب*

"الصهوينية تعني الاستيطان، وهي تحيا وتموت مع القوة المسلحة للاستيلاء على الأرض".

زئيف جابوتنسكي

بهذه العبارات اختزل جابتونسكي، أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية في الثلث الأخير من العقد المنصرم، واحداً من أبرز معالم أيديولوجيا الحركة الصهوينية، بل إنه ركيزتها الأساسية ومحرك ممارساتها، القائم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض، كونه مشروع حياة لهذه الايدولوجيا يتغذى على الخرافة التوراتية، ويستند إلى قوة السلاح.

وإذا كان قيام دولة إسرائيل هو الإنجاز الأكبر والأهم للحركة الصهيونية، فإنه لا يمثل نهاية أحلامها وتطلعاتها التوسيعة الكولونيالية، فبانتقال الصهيونية من طور الحركة إلى الدولة لم تخلع عن نفسها ثوب أيدولوجيا الإحلال والإقصاء، بل تحولت الأيدولوجيا إلى سياسة دولة لها مؤسساتها وروافدها، لتتواصل بصورة متوالية بالسيطرة على الأرض والاستيطان عليها وتهويدها، من فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨ (دولة إسرائيل) إلى الأراضي العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ (الضفة الغربية، قطاع غزة، والجولان).

لم تعر إسرائيل أي أهمية للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وضربت بمطالبة الأسرة الدولية المتكررة لها بالكف عن سياسة الاستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية عرض الحائط، ولعل مثالاً واحداً على رد إسرائيل على هذه القرارات

* عضو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية.

والمطالبات، يبرز إصرار الدولة العبرية على سياسة الاستيطان كخيار إستراتيجي، فقد جاء في رد الحكومة الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ في آذار من العام ١٩٨٠، والذي طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن بناء المستوطنات على الأرض المحتلة بما فيها القدس باعتبارها ممارسات ليس لها مستند قانوني، وجاء في معرض هذا الرد:

١- ترفض الحكومة الإسرائيلية هذا القرار دون تحفظ.

٢- الاستيطان اليهودي في "أرض إسرائيل" هو حق غير قابل للنقض، ومتداخل مع أمن الأمة.

في ضوء هذه السياسة الإسرائيلية المعلنة، كان الاستيطان ولا زال واحداً من أبرز الممارسات العدوانية لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولا نغالي إذا قلنا بأن الاستيطان هو جوهر بنية الاحتلال الذي من خلاله وبه يتحقق للصهيونية إكمال حلمها بأرض إسرائيل الكاملة، بتهويد ما تبقى من أرض فلسطينية وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين.

وقد تسابقت لتحقيق هذا الهدف كل حكومات إسرائيل من كل ألوان الطيف السياسي والحزبي الإسرائيلي، فبات الاستيطان سياسة دولة، وليس توجهات حزب وأيديولوجيا فحسب، وانخرطت في تنفيذ مشاريع الاستيطان منظمات صهيونية مختلفة وأحزاب عدة، عبر مشاريع متلاحقة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧.وسنحاول من خلال هذه الورقة، العرض لأهم وأبرز المشاريع والخطط الاستيطانية اليهودية على الأرض الفلسطينية.

١- حزب العمل – مشروع الون – تدشين عهد الاستيطان.

٢- مشروع غوش أمونيم – الانقلاب السياسي الاجتماعي في إسرائيل.

٣- اليهود الارثذوكس في المستوطنات.

٤- مشروع دروبلس.

٥- مشروع شارون (٧ نجوم).

٦- مشروع نتنياهو.

٧- خطة الخطوط الحمراء – وخريطة الجيش.

٨- مشروع الطريق الثالث.

ومن ثم نتطرق إلى رؤية المجتمع الإسرائيلي للمستوطنات، وبدائل حل هذه المعضلة التي تعد واحدة من أبرز قضايا التسوية الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أولاً: المشاريع الاستيطانية

• مشروع آلون

بعيد حرب ١٩٦٧ باشر حزب العمل عمليات البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة، انطلاقاً من كونها منطقة أمنية من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مساحات هائلة للزراعة ومصادر المياه الجوفية، وقد بدأت عمليات الاستيطان على يد سلاح الناحل " نوعار حلوتس لوحيم "{شبيبة الطليعة المقاتلة}، إذ بنيت العديد من المواقع الاستيطانية التي سميت باسم "ناحل"، وذلك على طول خط الهدنة ومناطق الغور.

وما لبثت هذه العملية أن تحولت إلى سياسة ذات مخطط عرف باسم "مشروع الون" الاستيطاني الذي أعده "يغال الون" وزير العدل الإسرائيلي في حينه، وذلك بناء على استراتيجية تضييق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض، وتنفيذ عملية استيطانية واسعة على طول غور الأردن من جنوب غور بيسان وحتى جنوب صحراء الخليل بطول ١١٥ كلم وعرض ٢٠ كلم.

وفي ضوء هذا المخطط بني في عهد حزب العمل وحتى عام ١٩٧٧، ٣٤ مستوطنة (منها ١٢ في مدينة القدس)، وكانت مستوطنة كفار عتصيون هي الأولى التي بنيت سنة ١٩٦٧، ثم كريات أربع سنة ١٩٦٨، مما يدلل على أن الاستيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الاستراتيجي نحو استيطان متنوع الأهداف في أماكن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشروعه الاستيطاني في صحيفة "دافار" ١٧/ ٢/ ١٩٧٤: "لقد أقيمت المستعمرات الإسرائيلية في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة".

ولتحقيق مشروعه عملياً دعا إلى تجنب ضم مناطق بها كثافة سكانية فلسطينية، قائلاً، إنه في المناطق المذكورة بخطته، يجب إقامة مستعمرات مدنية وريفية، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن، وبأسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

أما في قطاع غزة، فقد تأخرت عملية البناء الاستيطاني حتى أواخر العام ١٩٧٠، وقد جاء في مشروع ألون – ضرورة وضع حزام استيطاني في محيط القطاع، وتقسيم القطاع إلى ثلاث كتل فلسطينية تفصلها حواجز مادية، وكانت المستوطنات هي هذه الحواجز المادية المطلوبة، وهي عبارة عن ثلاث مجموعات من المستوطنات.

١- مستوطنات في شمال القطاع (ايرز، ايلي سيناي، نيسانيت ونتساريم)

٢- مستوطنات دير البلح ومركزها مستوطنة كفار دروم.

٣- كتلة مستوطنات خانيونس (غوش قطيف، جاني طال، نتسار حزاني، نفيه دكاليم، دوغيت، جديد، موراغ، غان اور ورفيح يام).

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة أرض إسرائيل الكاملة بوصفها مفهوما، هي مشروع سياسي استيطاني كانت بالأساس" عمالية" طرحها الصهيونيون العلمانيون من مبأي (متشددي حزب العمل)، وكانت عريضة أيلول التي وقعها عدد من هؤلاء، خير دليل على ذلك، إذ طالبوا بضم الأرض المحتلة، ومنح سكانها المواطنة الإسرائيلية، ليصبحوا " مواطني أرض إسرائيل الكبرى".

• مشروع غاليلي

هو من أبرز المشاريع إلى جانب مشروع آلون، والأبرز بين مشاريع المعراخ الاستيطانية، وهو المشروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير

يسرائيل غاليلي في سنة ١٩٧٧، ويهدف المشروع إلى إقامة ١٨٦ مستوطنة في مختلف أنحاء فلسطين وذلك في خطة تمتد من ١٩٧٧- ١٩٩٢، منها ٤٩ مستوطنة في الأرض المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وذلك بتوزيع كالتالي: ١٥ في الضفة الغربية، ٢٠ في قطاع غزة، ١٠ الجولان و٤ على ساحل خليج العقبة.

- **مشروع فوخمان**

وضعه البروفيسور أبراهام فوخمان، المدرس في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقدمه سنة ١٩٧٦ لحكومة المعراخ، حيث رفضته هذه الحكومة، معتبرة إياه غير قابل للتطبيق، وتلقفه شارون فيما بعد من خلال حكومة الليكود، والتي كان شارون وزيراً للزراعة فيها، ويعرف المشروع باسم "العمود الفقري المزدوج".

- **غوش أمونيم التحول والاستيطان على أوسع نطاق**

مع صعود حركة غوش أمونيم إلى واجهة الحدث في إسرائيل، لم يقتصر دورها على الاستيطان في الأرض المحتلة، بل إن هذا الصعود كان من أبرز علامات الانقلاب السياسي – الاجتماعي في إسرائيل في أعقاب حدثين بارزين، هما حرب ١٩٦٧- وحرب ١٩٧٣.

وإسرائيل بصفتها دولة مهاجرين مستوطنين، بها تنوع هويات وتعدد ثقافات (ليس تعددية ثقافية) يتناسب مع موجات الهجرة ومنابعها، وكانت حرب ٦٧ قد وضعت سؤلاً كبيراً أمام هذه الدولة حول برنامجها السياسي لما بعد الحرب، في حين جاءت حرب ٧٣ لتعمق أزمة هذا السؤال بعد الصدمة التي تلقتها إسرائيل عسكرياً في هذه الحرب، الامر الذي أدى إلى تراجع نفوذ الصهيونية العلمانية، تاركةً فراغا تقدمت لتملأه ثقافات متبلورة في مجتمع المهاجرين، وأبرزها الثقافة الدينية القومية، والأرثوذوكسية الشرقية والروسية، إضافة إلى العربية.

ومن أوساط المتدينين الصهيونيين (العلمانيين) الذين يؤمنون بالخلاص الجماعي (مشروعاً دينياً سياسياً)، جاءت غوش أمونيم وليس من الحريديم (الاشكيناز الشرقيين)

والذين يؤمنون بالخلاص الفرداني التبشيري، فالأول يريد دولة شريعة ودين، دولة يهودية صرفه، وهو من فكر الحاخام يتسحق هكوهين كوك، الذي نادى بأن هناك برنامجاً ربانياً أعلى، يجب بموجبه على العلمانيين التخلي عن إدارة الدولة، لأن دورهم انتهى، وبهذا المفهوم فإن حرب ٦٧ كانت بداية الخلاص، وحرب ٧٣ كانت نداء تحذيرياً لتصحيح الانحرافات عن طريق الخلاص، خاصة بعد الكشف عن ما عرف باسم (المحدله) في حرب ٧٣.

وإذا كانت بداية (شرعنة الاستيطان) على يد حزب العمل، فإنه لم يذهب بعيداً – بما فيه الكفاية بنظر المتدينين/ القوميين– فإن مواصلة الاستيطان في مجتمع مهاجرين، يحمل في ثقافته جشع الأرض والتوسع، قام بها أبناء الجيل الفتي من المتدينين القوميين الذين شكلوا حركة غوش أمونيم كحركة سياسية – اجتماعية متدينة واستيطانية، طرحت نفسها بديلاً أيدولوجياً قيادياً على مستوى المجتمع الإسرائيلي بكامله، وراجت بفضلها مصطلحات، أرض، ودم الآباء والأجداد، وقبورهم، وطغت يهودية الدولة على إسرائيليتها.

و بدأ التغير والانقلاب يتغلغل في المجتمع الإسرائيلي، بإقامتها سنة ١٩٧٤ كحركة غير برلمانية وفوق حزبية، إلى أن جاءت انتخابات ١٩٧٧ التي أوصلت الليكود إلى الحكم في ذروة هذه التحولات، الأمر الذي مكن غوش أمونيم من تنفيذ مشروعها الأيدولوجي الاجتماعي – السياسي على نطاق واسع، والقائم على أساس خلق حالة تضمن عدم قيام دولة ثنائية القومية، وبالتالي لا ينبغي ضم الضفة وغزة لإسرائيل، وبالمقابل عدم التفريط بأرض إسرائيل الكبرى، وتأكيد السيادة عليها من خلال خلق أكثرية يهودية في أرض إسرائيل والتي سمتها الحركة (يهودا والسامرة)، وبهذا الغرض اعتمدت غوش أمونيم خطة استيطانية، تقوم على خطين متوازيين

١- إقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلة في مناطق فلسطينية آهلة.

٢- إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة، وكان الهدف المركزي لهذا الخط هو توطين مليون يهودي في مئة موقع في مختلف

أنحاء الضفة الغربية، وذلك في مواقع على طول الطريق الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل عبر القدس، وعلى طول الطريق التي تربطه بالسهل الساحلي في الغرب وبغور الأردن في الشرق.

وكانت أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام الله، حيث بدأت ببناء ثلاث مستوطنات في بداية العام ١٩٧٧ هي كدوميم، عوفره ومعاليه أدوميم.

وقد تأسست غوش أمونيم في آواخر السبعينيات في مجلس "يشع" (الخلاص) (مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة)، وحققت رواجاً فكرياً تعزز في أوساط الجمهور الديني – القومي والعلماني القومي سواء بسواء، وتحول الاستيطان إلى أمر بديهي في المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن خطط غوش أمونيم لجذب مئات الاف المستوطنين لم تتحقق، إلا أن مصطلحاتها سيطرت إلى حد ما على الخطاب السياسي الإسرائيلي.

والأهم من ذلك، أنها دشنت عهدا جديدا من الاستيطان، تبلور بشكل ملموس في سني حكم الليكود ١٩٧٧ – ١٩٨٤، وتميز هذا العهد بـ:

١- الاتجاه إلى تصاعد حمى الاستيطان، وذاك لفرض وقائع جديدة على الأرض.

٢- ازدياد ثقل رأس المال الخاص في مجمل النشاط الاستيطاني.

٣- تزايد نحو الاستيطان المديني.

وقد أقيمت في هذه السنوات السبع ١٢٠ مستوطنة مقابل ٣٤ أقامها المعراخ منذ ١٩٦٧ – ١٩٧٧.

• اليهود الأرثوذكس (الحريديم) يدخلون المشروع الاستيطاني

كان للطابع الديني التوراتي لخطاب غوش امونيم تأثيره، فقد جذبت ثقافة أرض إسرائيل الكاملة والطلائعية الاستيطانية والسور والبرج المزيد من المتدينين، وقامت الحركة بأعمال استيطانية ذات طابع أخلاقي – ديني يقوم على أسس الشريعة اليهودية، والتي تقام فيها الفروض الدينية بمثابرة عالية جداً أثرت في المجال العام، وهذه الأرضية جذبت المتدينين الارثذوكس/ الحريديم للتقرب من غوش أمونيم، فلم يكن بمقدور هؤلاء

الوقوف بحياد أمام محاولة جادة ودؤوبة، لبناء أسس نظام ثيوقراطي في الدولة بمعزل عنهم، ونتاج هذا التقارب نمت بتسارع المشاعر المسيحانية لمجموعات المتدينين، وبدأت في الضفة حركة استيطانية اجتماعية وسياسية دينية من الحريم (اشكناز وسفارديم)، مستندة إلى مشروعها الخاص الذي أقامته على أسس:

علم تأريخ وعلم آثار خاصين بها وبمستوطناتها، فأطلقت مشاريع استيطانية مرتبطة بأسماء توراتية مثل:

١) قبر يوسف/ نابلس + مستوطنة ألون موريه المجاورة.
٢) يهوشع بن نون وكلب بن يفونه في كفل حارس/ نابلس (مستوطنة ريفافا وبؤرة كفل حارس).
٣) النبي ناتان/ حلحول.
٤) مغارة عتنئيل بن كناز/ الخليل، مستوطنة عوتنئيل.

وكان هناك تحول آخر نقل الحرديم من هامش الحياة السياسية إلى مراكز الحسم في المجتمع، وأصبحوا يشاركون في اللعبة السياسية، وهو بدء سقوط بعض التابوهات لمجتمع الارثذوكس المنغلق، وظهور علامات انفتاح نسبي لهم الأمر الذي عرضهم لتغيرات تكنولوجية وثقافية واجتماعية (لم تلغ حدودهم)، إضافة إلى فقر مجتمع الحرديم، وضائقتهم السكانية الشديدة وكبر عدد العائلة لديهم، وكل ذلك عزز من توجههم نحو مشروعهم الاستيطاني الخاص رغم تعارضه مع أيدولوجيتهم المتزمتة، فبنيت عدد من المستوطنات الخاصة بهم والتي ليس لها بالضرورة أسماء مرتبطة بأركولوجيا، مثل المستوطنات المذكورة سابقاً، ومن أهم وأكبر مشاريعهم مستوطنات :

عمانوئيل – قلقيلية، بيتار – بيت لحم، مودعين عيليت (كريات سيفر) – رام الله، جفعون وجيفع بنيامين – القدس.

• مشروع دروبلس

ويعتبر المشروع الاستيطاني الأهم الذي وجه سياسات الليكود الاستطيانية حتى سنة ١٩٨٣. ويسمى أيضاً (الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة)، قدم

هذا المشروع متنياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية وذلك سنة ١٩٧٨ ويهدف إلى إقامة نحو ٧٠ مستوطنة مجتمعية/ مدينية في الضفة الغربية خلال ١٣سنة (١٩٧٩-١٩٩٣) وبمعدل ١٢-١٥ مستوطنة سنوياً، وبنفس الوقت زيادة وتكثيف المستوطنات القائمة، بحيث يصل عدد المستوطنين إلى ١٢٠-١٥٠ ألف، ويقوم المشروع على عدد من المبادئ منها:

١- أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض إسرائيل هو من أجل الأمن وهو حق لليهود.

٢- يتم توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطة، لتطوير وسائل إنتاج وخدمات مشتركة.

٣- عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول "الأقليات" السكانية الفلسطينية بل بينها أيضاً.

وأهم الكتل التي تحدثت عنها خطة دروبلس هي:

- كتلة ريحان	غربي جنين
- كتلة شومرون	شمالي نابلس
- كتلة كدوميم	شرقي قلقيلية
- كتلة كرني شومرون	غربي نابلس
- كتلة ارئيل	جوار مدينة سلفيت
- كتلة مودعين	اللطرون
- كتلة عتصيون	بيت لحم
- كتلة عاموس	شمال الخليل
- كتلة ادوميم	شرقي القدس
- كتلة بيت ايل	شمال مدينة رام الله
- كتلة افرايم	أقصى جنوب شرق نابلس
- كتلة ايلون موريه	شرقي نابلس

وقد قدم دروبلس أيضاً، خطة تطوير القدس الكبرى....سنة ١٩٨٤ والتي تهدف إلى مضاعفة عدد السكان اليهود في منطقة القدس الكبرى خلال ٢٥ عاماً، برفعه من ٧٠٠-٧٥٠ ألف عن طريق الاستيطان.

• مشروع شارون الأول ومشروعه الثاني (٧ نجوم)

أبان توليه منصب وزير الزراعة في حكومة الليكود، تبنى شارون مشروع العمود الفقري المزدوج/ مشروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال عشرين عاماً، بحيث يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يوازيه الثاني ليمتد من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ على البحر الأحمر، بما في ذلك إقامة سلسلة مستوطنات في غور الأردن، وعلى السفوح الغربية والشرقية لجبال نابلس والخليل، وفي منطقة المثلث الفلسطيني بعرض ٣كم وطوله من وادي عاره حتى كفر قاسم، وتكثيف الاستيطان في مدينة القدس، وخلق حلقات وصل من المستوطنات بين عمود السهل الساحلي وعمود الأغوار.

وفي أواخر أيلول ١٩٨٧، بدأ الحديث يدور عن خطة استيطان واسعة النطاق، كان شارون من أبرز واضعيها، وذلك لتنفيذ عملية استيطان تمتد من سنوات ١٩٨٣- ١٩٨٧ هدفها، إضافة ١٠٠ ألف متسوطن إلى مستوطنات الضفة و٢٠ ألف في الجولان و١٠ آلاف في قطاع غزة، وقد سميت هذه الخطة "بخطة التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة"، وجاء في تفاصيليها بأن العمل سيجري لإقامة عشرات المستوطنات، ضمن أربع "أعمدة فقرية" تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب.

وبقي الاستيطان هاجس شارون الأساسي، فتقدم سنة ١٩٩٣ إبان توليه منصب وزير المالية في حكومة شامير بمشروع استيطاني جديد باسم النجوم السبعة، والذي يهدف إلى إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك ابتداءً من شمال وشمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام الله، وانتهاءً بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم.

وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطه في ثلاث مقاطع، ويجري لاحقاً ضمها إلى إسرائيل وهي:

١- كتلة اللطرون، وتشمل إقامة ٤ مستوطنات جديدة إضافة إلى القائمة، ومركزها مستوطنة "هارادار".

٢- كتلة غرب رام الله، ومركزها مستوطنة مبوحورون، تضم اثنتا عشر متسوطنة قائمة و أربع مستوطنات جديدة.

٣- امتداد حزام استيطاني من المنطقة المحاذية للمثلث ومحيط كفر قاسم وحتى شمال قلقيلية، وتضم أكثر من ثلاثة عشرمستوطنة قائمة و سبع مستوطنات جديدة.

• مشروع نتنياهو (الون +)

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو في خطابه الأول أمام الكنيست بعيد انتخابه، على خطوطه الحمراء، إزاء التسوية مع الفلسطينيين عبر ثلاث لاءات. لا للدولة الفلسطينية، لا لإعادة الانتشار ولا لوقف الاستيطان.

وأكد عزم حكومته على الاستمرار في التوسع الاستيطاني، وذلك بناءً على برنامج الليكود الانتخابي للعام ١٩٩٦، والذي جسد رؤية نتنياهو لخريطة الاستيطان – خريطة الحل الدائم- إذ جاء في البند التاسع من فصل السلام والأمن: "سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، وسيكّون هذا الخط حدودا دائمة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية".

وجاء في الخطوط الرئيسية لهذا البرنامج: "تؤمن الحكومة بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي غير قابل للنقض، وتصر الحكومة في أي تسوية سياسية على ضمان بقاء الاستيطان اليهودي، وضمان ترسيخه وأمنه وستواصل تحمل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين". وقد اعتمد مطبخ نتنياهو الأمني-السياسي (مردخاي وشرانسكي) خطوطاً أساسية لتطبيق هذا البرنامج، أبزرها: تقديم خرائط

تحتفظ إسرائيل بموجبها بـ ٧٠٪ من الضفة الغربية. ورسمت حكومة نتنياهو هذه الخطة الاستيطانية عبر قراراتها التي كان من أبرزها:

- **القرار رقم ٣١٤١/جلسة الحكومة في ١٩٩٨/١/١٤**

المصالح الحيوية لدولة إسرائيل في يهودا والسامرة وغور الأردن، ستشكل الأساس في الاتفاق المرحلي والاتفاق الدائم مع الفلسطينيين، **وهذا يشمل** المناطق الأمنية الشرقية والغربية، المناطق المحيطة بالقدس، المناطق الاستيطانية والبنية التحتية والأماكن العسكرية والشوراع الرئيسية العمودية والأفقية لحيوية الاستيطان. وكان منطق خطة نتنياهو يقوم على أن غالبية الفلسطينيين يعيشون بغالبيتهم تحت السيطرة الفلسطينية على ٢٨٪ من الضفة، لذا فإن ما تبقى هو مساحة شاغرة لشعب إسرائيل له الحق باستيطانها، ومن جهة ثانية فإن أي انسحاب سيضع المستوطنات تحت السيطرة الفلسطينية مما يمنع تطورها، ففي حال انسحاب ما نسبته ٨-١٠٪، تصبح عشرمستوطنات محاطة بقوات فلسطينية، وإذا كانت نسبة الانسحاب من ١٣-١٥٪ تصبح ثمانية عشر مستوطنة.

وقد تعزز الاستيطان في عهد نتنياهو، في مناطق على امتداد الخط الأخضر وسط الضفة الغربية، وفي مناطق شمال وشمال غرب مدينة القدس، وفي محيط مدينة بيت لحم.

- **خطة الخطوط الحمراء – خريطة الجيش للمصالح الاستراتيجية**

خطة أو خريطة الخطوط الحمراء، والتي كشف النقاب عنها في شهر كانون ثاني ١٩٩٧، تضمنت ما تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء بالنسبة لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، بهدف تحديد حدود الانسحاب في إطار عملية إعادة الانتشار الثانية.

و تحوي الخطة خطان أحمران، يتعلق الأول بمناطق ذات صلة بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر الخطة، أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها، بسبب وجود المياه الجوفية فيها، والثاني يتعلق باعتبارات الأمن والاستيطان، كما قدمته الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الخطة، أن مساحات ومناطق كثيرة من الضفة

الغربية لا تعتبر ذات أهمية أمنية استراتيجية لإسرائيل، إلا أنه لا يمكن الانسحاب منها، بحكم وجود المستوطنات عليها.

أما خريطة المصالح الاستراتيجية، كما قدمها الجيش الإسرائيلي والتي عرفت كذلك باسم خريطة شارون – مردخاي، فقد تم تقديمها للتداول في الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٧، ومتزامنة إلى حد ما مع خريطة الخطوط الحمراء، وتتضمن خريطة المصالح عدة بدائل للحل الدائم كما تراه إسرائيل، وفقاً لخمسة معايير أساسية هي (**الأمن، والمياه، والحدود، والمستوطنات والقدس**).

والبديل المركزي الذي تقدمه الخريطة هو أن تحتفظ إسرائيل بـ ٦٢٪ من مساحةالضفة الغربية، على أساس تقسيم الضفة إلى خمس مناطق للسيطرة الفلسطينية، مفصولة عن بعضها بمناطق سيطرة أمنية–استيطانية، والمناطق هي، جنين، ونابلس، ورام الله والخليل، وأريحا، وبما يحقق:

١- سيطرة إسرائيلية كاملة على طول منطقة الأغوار.

٢- عزل كامل لشريط حدودي على امتداد خط ٤ حزيران ٦٧.

٣- ضمان معابر واسعة تربط الخط الأخضر بالأغوار.

٤- مناطق عمق جغرافي وسط الضفة الغربية.

٥- فصل مدينة القدس عن الضفة الغربية بالكامل.

- **مشروع الطريق الثالث**

تتكون مجموعة "الطريق الثالث" من عدد من أعضاء كنيست، وجنرالات احتياط في الجيش الإسرائيلي والذين تجندوا في هذه المجموعة، بهدف منع انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان وذلك العام ١٩٩٥، وكان من أبرز أعضائها، عضوي الكنيست من حزب العمل افيغدور كهلاني وزيمان، والجنرال احتياط دان شومرون رئيس هيئة الأركان السابق للجيش الإسرائيلي.

قدمت المجموعة خطتها على اعتبار أنها خطة مقترحة للتسوية الدائمة في الضفة الغربية، وتضمنت الخطة مبادئ عامة للتسوية أهمها :

- الحقوق التاريخية لشعب إسرائيل على أرض إسرائيل، ولا يتضمن الحل الإقليمي (الجغرافي) تخلياً عن هذه الحقوق.
- الفصل بين المواطنين الإسرائيليين وأغلبية الفلسطينيين.
- السيادة الإسرائيلية على المناطق الآهلة باليهود والتي يوجد بها عدد قليل من السكان العرب، وفق مبادئ ثلاث، أهمها:

- القدس الكبرى ومحيطها (معاليه أدوميم وغوش عتصيون وجفعات زئيف)، تحت السيادة الإسرائيلية.
- يبقى تحت السيادة الإسرائيلية، غور الأردن وشمال البحر الميت وصحراء يهودا، وتجمع المستوطنات غربي السامرة وغوش قطيف والشوارع الحيوية الضرورية.
- حزام أمني يشمل قلقيلية وطولكرم غربي المنطقة الفلسطينية، يعمل فيه الجيش الإسرائيلي وفقاً للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

وتبعاً لذلك، فإن شكل السكان سيكون كالآتي:

- ٩٥٪ من السكان اليهود (المستوطنون) في الضفة سيكونون في مجال دولة إسرائيل.
- ٩٥٪ من السكان الفلسطينيين في الضفة سيكونون في مجال السلطة الفلسطينية.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي والاستيطان

يرتبط الاستيطان بأسئلة مصيرية وحاسمة، مطروحة على جدول أعمال الحياة اليومية للمجتمع الإسرائيلي، وإذا كان موقف الحكومة (حكومة شارون) والجيش متناغماً إزاء هذا الملف، ومتوافقاً مع مواقف الأحزاب على يمين الليكود، وذلك لجهة الدعم المطلق للاستيطان، فإن حالة من الاستقطاب والانقسام يشهدها الشارع الإسرائيلي بمستوياته المختلفة، بما في ذلك في صفوف المستوطنين تجاه الاستيطان.

والأمر يتعلق بسؤال هوية الدولة العبرية وتركيبتها الديمغرافية، وامتداد ذلك إلى أسئلة أكثر تعقيداً، حول دولة ثنائية القومية أم دولة يهودية أم دولة كل مواطنيها؟ وكلها أسئلة مرتبطة موضوعياً بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين، وما تريده إسرائيل من هذه التسوية، وبمصير المستوطنات والمستوطنين في تسوية كهذه.

وغالبا، فإن التضارب إزاء الخيارات والبدائل في أوساط المؤسسة الرسمية الإسرائيلية هو شكلي، وبقي في إطاره التقليدي بين رؤية المستوطنين ورجالات الجيش وقوى اليمين من جهة وبين رؤية حزب العمل، والتي أصبحت تأتي على استحياء لا يخلو من تملق للمستوطنين، والرؤية الأولى ترى في الاستيطان خياراً استراتيجياً وحقاً مطلقاً له مبرراته الأيدولوجية والسياسية، وهدفه المركزي منع إقامة أي كيان سياسي مستقل على "أرض إسرائيل الغربية" !! بينما يرى حزب العمل والأحزاب التي على يساره، أنه لا بد من إخلاء مستوطنات في إطار تسوية إقليمية، والفرق هنا واضح، كونه فرقاً كمياً وليس كيفياً أو نوعياً.

لم يعد الاستيطان والمستوطنون مجرد فعل لمجموعات متطرفة، ذات نزعات ايدولوجية توراتية فحسب، بل إنه حركة تمارس لعبة السياسة بفاعلية، ولها سطوة ونفوذ كبيرين في مركز صناعة القرار الإسرائيلي، بحيث أصبحت المستوطنات تعيش حالة فريدة بكونها مستوطنات تملك دولة، وليس دولة لها مستوطنات على حد تعبير حاييم هنغبي (معاريف ١/ ٧/ ٢٠٠١)، ويواصل هنغبي في نفس المقال: "المستوطنون تراجعو في نفق الزمان، لقد ساروا من دولة إسرائيل إلى الدولة قيد التأسيس، وعقارب الساعة لديهم تتحرك للخلف، وذلك في إشارة واضحة إلى ما يمثله المستوطنون من قوة ضاغطة في الحياة السياسية في إسرائيل، وكونهم يمثلون حالة الصهيونية ما قبل الدولة، ويريدون العودة بالدولة من الاسرلة إلى الأيديولوجيا.

وكتب يهودا ليطاني (معاريف ٤/ ٨/ ٢٠٠٢) "غالبية سكان إسرائيل أسرى منذ أكثر من خمس وثلاثين عاماً، بأيدي حفنه من الاشخاص ذوي النزوات الدينية، وتعتبر نفسها الطلائعي الذي يتقدم المعسكر".

وفي هذا تعبير عن توصيف صلة الدولة والمجتمع في إسرائيل بالمشروع الاستيطاني، الذي حكم لمدة خمس وثلاثين عاماً طبيعة سياسات إسرائيل، والمرتبط بموضوع الاستيطان، وبنفس المحتوى، كتب ران كوهين، عضو الكنيست واصفاً المستوطنين، بأنهم "قيادة مسيحانية صغيرة تجر دولة بأكملها إلى مغامرة لا أخلاقية" (يدعوت أحرنوت ٢٩/٦/٢٠٠٢).

إلا أن العلاقة المركبة بين الدولة في إسرائيل والاستيطان، تقول أن المستوطنين ليسوا مجرد قيادة مسيحانية، بل هم جسم منظم بشكل جيد ويمارس تاثيراً كبيراً في حياة المجتمع الإسرائيلي، وذلك من خلال مؤسسة "يشع"، ومن خلال الأحزاب اليمينية المساندة للمشروع الاستيطاني. وبخلفية تأثير الاستيطان على احتمالات التسوية مع الفلسطينيين، كتب يهودا ليطاني مشيراً إلى هذه العلاقة، أن نهج الحكومات الإسرائيلية، سيؤدي إلى مزيد من التغيير العميق لوجه الضفة الغربية... وأن الاستيطان خلق واقعاً يحول دون أي امكانية للتسوية مع الفلسطينيين، تقوم على إخلاء المستوطنات.

وبحق، فقد جسدت المستوطنات واقعاً مادياً، يعد من أكثر عقبات تحقيق التسوية تعقيداً وصعوبة، وقد مارسته الحكومات الإسرائيلية عن سبق إصرار وترصد، بهدف تضيق مساحة التسوية والوصول إلى "حل وسط اقليمي"، وقد كتب "ميرون بنفستي" في إحدى إطروحاته سنة ١٩٨٧ "احتلال الضفة وغزة وسيطرة إسرائيل على كل أرض إسرائيل الانتدابية، خلقت واقعاً تاريخياً وجواً سياسياً جديداً، ذا ديناميكية كبيرة إلى درجة، أنه لا يوجد سبيل للعودة إلى الوضع الذي ساد في أرض إسرائيل قبل العام ١٩٦٧"، ويؤكد ذلك زئيف شيف المحلل العسكري لهآرتس (٢٥/١٠/٢٠٠٢): "إن الإبقاء على الأنوية الاسيتطانية غير الشعرية، هو محاولة لمنع كل حل إقليمي بالقوة (...) فهي ترمي إلى منع التواصل الإقليمي لكل كيان فلسطيني، ولا يوجد أي أمة في العالم يمكنها أن تقبل ذلك".

وهو إذ يتحدث عن البؤر الاسيتطانية التي لم يتجاوز عمرها بضعة أعوام، ينسى أو يتناسى تلك المستوطنات المنتشرة في كل أنحاء الضفة وغزة والقدس، فإذا كان من شأن مجموعة بؤر أن تؤدي إلى منع التسوية وتقسيم الضفة إلى كانتونات، فكيف الحال بوجود كل هذا المستوطنات؟ إنها تدمر تماماً أو تشطب الواقع الفلسطيني برمته.

ذهب يوسي سريد، ويوسي بيلين إلى أبعد من ذلك في توصيف الحالة الاستيطانية، فقد تساءل سريد (هارتس مطلع ٢٠٠١): من هم اليهود... المستوطنون أم نحن؟ مستنكراً مبلغ التأثير الذي يملكه المستوطنون في القرار الرسمي الإسرائيلي، وما يمثلونه من حالة لافتة في معادلة التسوية، والتي أصبحت إلى حد كبير مرهونة بحل قضية الاستيطان. أما بيلين، وفي معرض تعليقه على عملية طرد سكان خربة "يانون"/ نابلس، فقد وصف المستوطنين بأنهم "مشروع لصعود فاشية جديدة"، هذا التصريح البالغ الشدة من قبل واحد من أبرز رجالات السياسة في إسرائيل، يدلل على مدى الخوف في أوساط النخب الإسرائيلية من تفشي ثقافة التطرف اليميني لدى الجمهور الإسرائيلي عموماً، والتي يمثل المستوطنون ومؤيديهم رأس الحربة فيها، جارّين المجتمع الإسرائيلي إلى مصاف مجتمع يمارس الاحتلال والاستيطان، وليس الدولة فقط هي من يمارس ذلك.

ويقول د. دافيد نيومان/ رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بن غوريون (هآرتس ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١) "ستمنع المستوطنات أي قرار بالانسحاب في المستقبل. فما أن تضرب المستوطنة جذورها حتى لا يعود بوسع أحد اقتلاعها".

وفي حقيقة الأمر، فإن أحد الأسباب التي تسببت في فشل تطبيق إتفاقية إسرائيل هي الوجود المتناثر والكبير للمستوطنات، والتي تقف عائقاً مادياً كبيراً أمام عمليات الانسحاب وبناء التواصل الاقليمي/ الجغرافي الفلسطيني، ويضيف نيومان "بنيت المستوطنات للسيطرة على الأرض امتداداً للقوة الاحتلالية"، وهي بهذا المعنى تمثل حجر الزاوية في بنية الاحتلال، رغم كون معظمها عبارة عن منامات/ مهاجع، ويخلص نيومان إلى أن أي تسوية في المستقبل من شأنها أن تفصل بين الدولتين، يجب أن تتضمن

إخلاء المستوطنات، وإلا فإن الصراع سيستمر.... فلا يمكن الجمع بين التسوية والمستوطنات.

• مواقف الأحزاب

عرضنا في بداية هذا الجزء، لآراء ومواقف عدد من قادة الرأي العام والمعلقين والباحثين الاسرائيليين الذين يعتد برأيهم في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة الحالة السائدة في هذا المجتمع، وإن كان هناك ازدياد ملموس في حالة التذمر والانتقاد الموجهة إلى الحكومات الإسرائيلية بسبب الاستيطان، والتي ينبع جزء أساسي منها، من حقيقة ما يحصل عليه المستوطنون من معاملة تفضيلية في مجالات الضرائب والمنح والتسهيلات الحكومية على حساب المواطنين الإسرائيليين عموماً، وما ينفق على بناء المستوطنات وأمنها وطرقها الالتفافية وجدرانها العازلة، في وقت يمر فيه الاقتصاد الإسرائيلي بحالة من التراجع الحاد الذي ليس له مثيل منذ سنوات طوال.

لا بد لنا ونحن نعرض لموقف المجتمع الإسرائيلي ونظرته نحو الاستيطان، من التطرق إلى مواقف الأحزاب المختلفة من قضية الاستيطان، وإلى استطلاعات الرأي في أوساط الجمهور الإسرائيلي لإكمال دائرة الاطلاع على هذا المشهد.

- حزبي العمل والليكود

بطبيعة الحال، فإن مواقف الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) من هذا الملف، تتضح من خلال ما عرضناه من مشاريع استيطانية، شكلت على مر السنتين برنامج العمل الاستيطاني لحكومتي العمل والليكود، وقد تناوب الحزبان على الحكم منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم، إما بشكل منفرد أو من خلال حكومات اتحاد وطني جمعت الحزبين (إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة) وعرضنا في مقدمة الورقة، ما نرى أنه توافق شبه تام بين الحزبين والتي تظهر مدى التطابق في موقفيهما إزاء القضية.

مع ضرورة التوقف عند نقطة هامة ميزت سياسة حزب العمل عن سياسة الليكود، وهي المدى الإقليمي الذي يمكن لحزب العمل أن يذهب إليه في التوصل إلى حل لقضية

الاستيطان، وهو مدىً كمياً -كما أسلفنا-، كانت بداية التمايز سنة ١٩٩٢ في عهد حكومة رابين العمالية، عندما رفضت أمريكا بزعامة جورج بوش الأب، تقديم ضمانات القروض لإسرائيل بسبب سياسة الاستيطان، حيث وافق إسحق رابين على تجميد العمل في بناء المزيد من المساكن في المستوطنات أو توسيعها كشرط لحصوله على هذه الضمانات.

كان لرابين في حينه حسابات سياسية، تتعلق أساساً بترتيب أولويات إسرائيل القومية، نظراً لأهمية الحصول على هذه الضمانات، ولفتح باب التسوية الإقليمية مع الفلسطينيين، وما قدمه عملياً هو إجراء مؤقت جمد بموجبه بناء بضعة آلاف من الوحدات السكنية، ما لبثت أن تمت معاودة العمل على بنائها، وفي هذه الفترة قدم رابين تصنيفه المشهور للمتسوطنات بين مستوطنات سياسية ومستوطنات أمنية. معتبراً أنه يمكن التفاوض بشأن السياسية منها، أما الأمنية فستتمسك إسرائيل بها تحت ذريعة أهميتها للأمن الإسرائيلي، أراد رابين من وراء ذلك تقديم ذريعة مبتكرة للاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات بحجة الأمن، وفي الوقت نفسه، الظهور بمظهر من يقدم تنازل إقليمي من أجل التسوية، وقد وصف زئيف شيف هذا التصنيف بإنه محير ومربك، وأن رابين أراد به تحقيق مكاسب سياسية داخلية، لجهة امتصاص معارضة أحزاب اليمين والمستوطنين، والظهور بمظهر الشخصية القوية القادرة على التقدم جوهرياً نحو حل للصراع.... والتصنيف المذكور اشتقه رابين من واقع جغرافي، يتعلق بالأساس بمستوطنات (سياسية!!) في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية، ومن واقع سياسي رأى فيه رابين، أنه تم إقامة هذه المستوطنات للحيلولة دون تسوية إقليمية، ودون قيام دولة فلسطينية، وبذلك وضع رابين حدوداً استيطانية مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني.

حاول رئيس الحكومة العمالي اللاحق "باراك" (الباني الأكبر للمستوطنات)، أن يحذو حذو رابين، عندما قسم البؤر الاستيطانية بين قانونية وغير قانونية، مبدياً استعداداً لإزالة غير القانونية، مقدماً نموذجاً كمياً آخر لنظرة حزب العمل للمستوطنات في إطار تسوية إقليمية.

- الأحزاب على يمين ويسار الحزبين الكبيرين

ميرتس: يظهر ميرتس معارضته الشديدة لأعمال الاستيطان، وذلك واضح من خلال تصريحات قادته، وأولهم زعيمه "سريد" الذي صرح بأن "خرائط التسوية لم ترسم حسب الاعتبارات الأمنية بل حسب اعتبارات كل مستوطنة"، قائلاً ليس ثمة عدالة للاستيطان (هآرتس ١٠/ ١١/ ٢٠٠٠).

وينص برنامج ميرتس السياسي على ميرتس أن تعارض بشكل لا لبس فيه سياسة الاستيطان في المناطق (المحتلة)، تفكيك المستوطنات الصغيرة والمعزولة نهائياً، القدس عاصمة إسرائيل التي لن يعاد تقسيمها.

حركة السلام الآن: وهي حركة وليست حزباً، تضم في صفوفها ناشطين من عدة أحزاب ومنظمات ذات توجهات سلمية، وتعتبر الأكثر وضوحاً في معارضتها الثابتة للمشروع الاستيطاني، وهي من أهم مصادر المعلومات عن الاستيطان، وتنظم بشكل دائم مسيرات ومظاهرات احتجاج ضد الاستيطان، إضافة إلى العمل على المستوى البرلماني والقانوني ضد البناء الاستيطاني، وقرارات الحكومة ذات الصلة.

المفدال: ينادي حزب المفدال بتطبيق السياسة الإسرائيلية الكاملة على كل المستوطنات وتعزيز الاستيطان، ويدعو إلى تطبيق الحقوق الدينية والقومية لشعب إسرائيل في الحرم القدسي.

يسرائيل بعليا (حزب المهاجرين الروس): يرى الحزب ضرورة تطبيق السيادة الإسرائيلية على كل المستوطنات، وتعزيز وزيادة أعداد المستوطنين، معتبراً أن للشعب اليهودي الحق الثابت في أرض إسرائيل، ويرى الحزب في الهجرة اليهودية عنصراً حيوياً، ويتطلع إلى هجرة مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل، باعتبار ذلك عنصراً ديمغرافياً هاماً في أي استراتيجية أمنية بعيدة المدى.

- أحزاب أقصى اليمين (المتطرف): موليدت وتسومت

وتمثل غاية التطرف العنصري، والتي لا تكتفي باعتبار الأراضي الفلسطينية جزءاً من أرض إسرائيل الكبرى، بل تدعو لضمها إلى إسرائيل باعتبارها أرضاً دون سكان، وتنفيذ سياسة طرد جماعي للعرب، وهي السياسة المعروفة باسم "الترانسفير".

- **استطلاعات الرأي**

تظهر أحدث استطلاعات الرأي في إسرائيل على مدى الثلاث سنوات الماضة، أن هناك بشكل دائم غالبية (تزيد على٥٠٪ من الجمهور) تؤيد بصيغة أو بأخرى، إخلاء جزئي أو كلي للمستوطنات في إطار اتفاق تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما تعتقد نسبة كبيرة من هذا الجمهور، أن المستوطنات تشكل مشكلة أمنية وعقبة في وجه التسوية، وارتباطاً بذلك، فأن هناك أيضاً غالبية في إسرائيل تؤيد الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حتى ولو من جانب واحد.

واللافت للنظر، أن الكثير من الإسرائيليين يبدون تعاطفهم مع المستوطنين، إزاء علميات المقاومة الفلسطينية التي يتعرضون لها، ويبدون تفهماً لأسباب إقامة المستوطنات، ويرون أن لها مبرراتها التاريخية، وبإن حكومات إسرائيل أحسنت صنعاً بإقامتها.

- الفصل

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز تامي ستيمنتس لدراسات السلام في جامعة تل أبيب سنة ١٩٩٩، مرفقاً بدراسة ممتدة لعشر سنوات منذ ١٩٨٩، بأن ٨٠٪ من الجمهور اليهودي، يؤيد الفصل التام بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وإقامة حدود واضحة بينها بينما عارض ١٣٪ ذلك.

وقد علقت هارتس على هذا الاستطلاع، بالقول: "أحد العوامل الأكثر إعاقة للفصل المنشود هي المستوطنات.... كل الوسائل في العالم لن تنجح في الفصل بين المستوطنين والفلسطينيين، كل الحواجز والجدران وأبراج الحراسة والمراقبة والجدارن الحساسة، لن تمنع الاحتكاك بين المستوطنين والسكان العرب".

- تؤيد غالبية إخلاء جزئي أو كلي، وحالة اغتراب عن المستوطنات

استطلاع هام للرأي أجراه معهد "داحف"/ مينا تسيمح في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٠، أظهر نتائج لافتة حول علاقة وموقف الجمهور الإسرائيلي من المستوطنين والمستوطنات، بحيث تعارض _ حسب هذا الاستطلاع _ غالبية الجمهور توسيع المستوطنات، وتقبل تفكيكاً كلياً أو جزئي لها، كما تبين أن غالبية من المجتمع اليهودي تجهل واقع الاستيطان والمستوطنات، حيث أن ٥٧٪ من الجمهور، قالوا إن على الحكومة عدم المصادقة على توسيع المستوطنات، مقابل ٣٢٪ أيدوا المصادقة.

أما بخصوص إخلاء المستوطنات، فقد أبدى ٥٥٪ تأييدهم لإخلاء جزئي أو كامل للمستوطنات في إطار اتفاق، وقال ١٦٪ إنهم يؤيدون إخلاء كاملاً، بينما وافق ٣٩ ٪ على إخلاء جزئي، وقال ٤٠٪ (وهي نسبة عالية) لا يجب إخلاء أي مستوطنة تحت أي ظرف.

وانقسم الجمهور المستطلع في تقديره لموقف المستوطنين السياسي على نفسه، فقد رأى ٥١٪ أن المستوطنين معنيون بالتوصل لاتفاق سلام، ويعتقد ٣٤٪ منهم أن المستوطنين يشكلون مساساً بالأمن.

ويظهر الاستطلاع حالة اغتراب بين الجمهور والمتسوطنات والمستوطنين، فقد تبين أن ٦٠٪ من الجمهور لم يكونوا في مستوطنة (لأي سبب كان) منذ ست سنوات، وأن ٧٠٪ من الشبان لا يعرف أي مستوطنة، أما من فئة كبار السن، فإن ٧٩٪ منهم لا يعرف أي مستوطن، وظهر بأن ٨٢٪ لا يعرفون أين تقع " كريات أربع ".

- تعاطف مع المستوطنين، وتفهم لأسباب الاستيطان تاريخياً

مقياس السلام الإسرائيلي لشهر حزيران ٢٠٠١ الذي تركز حول الاستيطان، أظهر صورة مركبة لموقف الجمهور الإسرائيلي من الاستيطان، الذين أبدوا مساندة عاطفية وعملية للاستيطان والمستوطنين، على المستوى الشخصي وعلى المستوى التبريري لعملية الاستيطان.

وترى أغلبية، أنه لا فرق بين عمليات فلسطينية في داخل إسرائيل وأخرى ضد المستوطنين في المناطق المحتلة، وأن على الحكومة أن ترد عليها بنفس الشدة، ويرى ذلك ٦١٪ من ناخبي ميرتس، ٦٦٪ من ناخبي العمل، ٨١٪ من ناخبي الليكود، ٨٤٪ من ناخبي شاس، ويرى ٥٨٪ من الجمهور، حسب هذا الاستطلاع، أن المستوطنات تسهم في تعزيز المصلحة الوطنية.

ومن الناحية التاريخية، فإن ٦٣٪ من هذا الجمهور، يوافق على أن حكومات إسرائيل أحسنت صنعاً بإقامة المستوطنات، بينما ٢٩٪ لا يوافقون على ذلك.

وأظهر ٦٨٪ تعاطفهم مع المستوطنين، وقالوا إن الحكومة والجيش لم يفعلا ما فيه الكفاية لحمايتهم.

وفي قضية الإخلاء: ٥٤٪ من الجمهور، يؤيد جداً إخلاء المستوطنات في إطار اتفاق وعملية فصل بين الجانبين، بينما يعارض ذلك ٣٨٪.

وما يلفت النظر، أن ٥٢٪ من هذا الجمهور يؤيدون إخلاء المستوطنات بالقوة إن لزم الأمر ذلك، و٤٠٪ يؤيدون إخلاء كل المستوطنات إن كان اتفاق مع الفلسطينين يتوقف على هذا الأمر فقط.

- استطلاع داحف ٢٠٠٢

من ٢٧-٢٨ تشرين أول ٢٠٠٢ أجرى معهد داحف لصالح يديعوت أحرنوت استطلاعاً للرأي، أظهر الزيادة الملموسة في نسبة الإسرائيليين المؤيدين لإخلاء المستوطنات، فقد قال ٨٠٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم يقبلون بإخلاء غالبية المستوطنات في إطار اتفاق تسوية، بينما أظهر مقياس السلام الإسرائيلي لنفس الشهر، أن ٧٢٪ من الجمهور يؤيدون إخلاء المواقع الاستيطانية غير القانونية.

الخـــاتمـــة

تبلغ اليوم المساحة المشغولة للمستوطنات اليهودية/ الإسرائيلية في الأرض المحتلة حوالي ٩٥٠٠٠ دونم، أي ما نسبته ٢٪ (تقريباً) مساحة الضفة الغربية (٥,٧٧٨,٤٣٩

دونم)، وقد تصل هذه النسبة إلى ٣,٥ ٪ إذا أخذنا بالاعتبار المساحات غير المشغولة، ويعيش فيها ٢٣١٤٤٣ مستوطناً، إضافة إلى ٢١٥٠٠٠ آخرين يعيشون في مدينة القدس المحتلة.

وقد شملت سنوات أوسلو ارتفاعاً قياسياً في تطور وتسارع المشروع الاستيطاني، حيث قفزت الأنشطة الاستيطانية بنسبة ٥٢٪، بينما زاد عدد المستوطنين بنسبة ٥٤٪، بينما تتعزز في هذه الآونة مكانة المستوطنين السياسية في إسرائيل، فقد كان في الكنيست السابقة ٨ أعضاء كنيست من سكان المستوطنات أبرزهم بني الون وافغدور لبرمان، وفي الكنيست الحالية هناك ١٠ أعضاء كنيست، وهذه نسبة مرتفعة، فالمستوطنون يمثلون ٣٪ من مجموع الإسرائيليين وتمثيلهم يبلغ ٨٪ في الكنيست، ونسبتهم من أصحاب حق الاقتراع ٢,٣ ٪ فقط، أي ما مجموعه ٢,٥-٣ مقاعد في الكنيست.

يتضح من ذلك، أن إسرائيل ماضية بكل إمكاناتها العسكرية والمادية والسياسية في مشروع البناء والتوسع الاستيطاني، بكل حكوماتها، وبالرغم مما تدعيه من استعدادها للتسوية مع الفلسطينيين، إلا أنها تسوية مشروطة إسرائيلياً بتحقيق مطالب استراتيجية من خلال الاستيطان، وهي:-

١- رسم حدود التسوية النهائية عبر بناء سلسلة من المستوطنات وجدران الفصل، على حساب الأرض المحتلة، إلى الشرق من الخط الأخضر.

الاحتفاظ بغور الأردن كحاجز شرقي، ببناء جدار فاصل شرقي على امتداده وإبقاء مستوطنات على حالها.

تحويل الأرض المحتلة إلى معازل مغلقة، ومحاصرة بشبكات من الشوارع الالتفافية الأمنية الاستيطانية وكتل المستوطنات، بما يفقد إمكانية قيام دولة فلسطينية أي مقومات.

عزل مدينة القدس وتهويدها وتنفيذ مشروع القدس الكبرى / متروبوليتان، الممتدة من البحر الميت شرقاً وحتى بيت شيمش غرباً، ومن غوش عتصيون جنوباً حتى بيت إيل شمالاً.

تنفيذ نظام فصل عنصري وترانسفير منظم مباشر وغير مباشر، بحق مئات آلاف الفلسطينيين في مناطق العزل ومحيط مدينة القدس.

ولا يختلف في ذلك حزبا العمل والليكود وعلى يمينهم الأحزاب القومية المتدينة، فقد بينا أن ممارسة الاستيطان كماً ونوعاً، لم تكن مقصورة على حزب دون الآخر، أو حكومة دون سواها من حكومات إسرائيل، وقد جاء في مشروع وثيقة التفاهم المشتركة بين حزبي العمل والليكود في مطلع العام ١٩٩٧: كل اتفاق توقع عليه إسرائيل، يجب أن لا يتضمن التزاماً باقتلاع مستوطنات يهودية من أرض، ونص الاتفاق كذلك، على:

١- معظم المستوطنين بمستوطناتهم يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية، والمحافظة على تواصل إقليمي بين مستوطناتهم ودولة إسرائيل.

٢- منطقة الغور بمستوطناتها وقوات الجيش المنتشرة فيها تشكل منطقة أمنية، لحماية أرض إسرائيل الغربية من أي خطر من الشرق.

إن كل المشاريع التي تم التطرق لها في هذه الورقة، تدور حول هذه الاستنتاجات والمحاور التي إذا ما عقد بينها مقاربة أو مقارنة، فإنها تصب في الحقل نفسه وهي إصرار إسرائيل على التوسع في أكثر من ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية وضمها بمستوطناتها إلى دولة إسرائيل، والسماح بقيام كيان حكم ذاتي فلسطيني على مساحات مقطعة ومحصورة ومعزولة عن محيطها العربي، ومحاصرة من أطراف الخريطة الأربعة.

المبحث الثالث

التصورات الإسرائيلية نحو المستوطنات

أ.د. حسن عبد القادر صالح*

المشروع الصهيوني في فلسطين

يشكل الاستعمار الاستيطاني اليهودي، أحد الأركان الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين. فالصهونية المنتسبة إلى صهيون، هي حركة غلاة اليهود في القرن التاسع عشر لاستعمار فلسطين، غايتها العمل على جمع اليهود من أرجاء العالم، لتهجيرهم إلى فلسطين وسيطرتهم عليها وإقامة، دولة قومية لهم فيها. (نوفل ١٩٧٤ص٣).

ولا يختلف الفكر الصهيوني عن الفكر النازي في السياسة الجغرافية، فهما يستندان إلى فلسفة التفوق العرقي التي تتضمن اعتقاد الصهيونيين، بأن اليهود شعب الله المختار، وأن الرب وعدهم بالعودة إلى فلسطين أرض الميعاد، واعتقاد النازيين بأن العنصر الألماني هو أرقى شعوب الأرض، وأنه يستحق فرض وصايته على الآخرين. ومن هذا المنطلق وضع الألماني فردريك راتزل نظرية الدولة ككائن حي، وقام الألماني كارل هاوسهونر بوضع نظرية المجال الحيوي للدولة، وتلاهما السويدي رودلف كيلين الذي تبنى نظرية راتزل وقام بتطويرها. ونظر كيلين إلى العلاقة بين الدول على أنها علاقة صراع وتنافس ورغبة في السيطرة، واعتبر عملية النمو السكاني للدول على أنها علاقة صراع وتنافس ورغبة في السيطرة، واعتبر عملية النمو السكاني للدول القوية على حساب الدول الضعيفة عملة مشروعة. (نورمان ١٩٦٣ص٢٣٢)، و (البحيري ١٩٧١ص٢)، و(الديب ١٩٧٦ص٣٣٠-٣٣٧)، و(الدويكات ٢٠٠٢ص٥٦-٥٩)، و (السعدون ١٩٩٣ ص١١٩-١٢٧).

* أستاذ الجغرافيا في الجامعة الأردنية.

وقد استفادت النظرية الصهيونية من النظريات سالفة الذكر، بحيث إنها تحمل أفكارها التي تعتبر الدولة كائناً حيّاً ينمو ويتطور ويتمدد على حساب جيرانه، والتي تعتبر أن لكل دولة مجالاً حيوياً تتوسع فيه وفق ظروفها.

ويشكل الكيان الصهيوني الذي أقيم في فلسطين عام ١٩٤٨ حجر الزاوية في المشروع الصهيوني الذي مرّ بخمس مراحل، حسب النظرية الميدانية الموحدة لنشأة الدولة في الجغرافيا السياسية التي جاء بها الأمريكي جونز، وهي: الفكرة والقرار والحركة والميدان العملي والحيز المكاني (جونز ١٩٥٤).

أما المراحل التالية لمرحلة إنشاء الكيان الصهيوني، فإنها تتضمن حسب النظرية الصهيونية، توسيع رقعة الكيان الصهيوني على مراحل، لتحقيق أحلامهم في تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى ما بين نهري النيل والفرات. وتعتبر الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام ١٩٥٦و١٩٦٧و١٩٧٣و١٩٨٢، خير مثال على سياسة التوسع الإسرائيلي على حساب الدول العربية المجاورة، بحجة أن الطاقة الاستيعابية لفلسطين محدودة، وأن تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، يشكل ضغطاً سكانياً مرتفعاً على الموارد، بحيث تتطلب مصلحة الكيان الصهيوني شن حروب عدوانية، بغرض التوسع واحتلال أراضي عربية مجاورة. ويفسر هذا لنا عدم وجود حدود دولية تفصل بين الكيان الصهيوني وبعض الدول المجاورة، فالكيان السرطاني لا يعترف بالحدود، خشية أن يتناقض ذلك مع سياسته التوسعية.

وتعتمد استراتيجية الكيان الصهيوني على أدوات أساسية تسهم في تحقيق سياسة التوسع، وهي: استقبال المهاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض، ونشر الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة من فلسطين وجوارها، وتهجير سكان المناطق العربية المحتلة. وتهدف عملية التهجير إلى تفريغ المناطق المحتلة من سكانها، تمهيداً لإحلال القادمين من المهاجرين اليهود محلهم، ليتحول اليهود إلى أغلبية عددية، وليتم ترسيخ أقدام الاستعمار الاستيطاني في المناطق المحتلة. (صالح ١٩٨٥ص١٦٣-٢٠٧).

وتتضمن دوافع المشروع الصهيوني في فلسطين، دوافعا دينية وقومية تاريخية وأمنية وسياسية حزبية واقتصادية. وقد تضافرت هذه الدوافع معاً في إبراز فكرة الاستيطان، وبناء المؤسسات الاستيطانية التي تشرف على المشروعات الاستيطانية (أرشيف دار الجليل ١٩٨٨ص٥-٤)، و(ربابعة ١٩٨٣ص١٥٧)، و(معتوق ١٩٩٢ص٤٧-٥١)، و(اورن ١٩٨٠ص٢٠٢-٢٢١)، و(صالح ١٩٩٥ص١٢٢-١٢٤).

وقد أقامت الصهيونية لتنفيذ مشروعها، مؤسسات خاصة للعمل على تهويد فلسطين، أي نزع ملكيتها من أيدي أصحابها الأصليين، ونقل تلك الملكية إلى أيدي اليهود، كما أقيمت في الوكالة اليهودية مؤسسات الهجرة والاستيعاب التي كان همها تهجير اليهود من شتى بقاع العالم إلى فلسطين.

إن إلقاء نظرة على خريطة أصناف الأرض، وخريطة الاستعمار الصهيوني في فلسطين إبان فترة الانتداب البريطاني، يوضح مدى الارتباط بين هذا الاستعمار الاستيطاني والأصناف الجيدة للأرض، وبخاصة أن معظمها وقع في السهول الخصبة حيث التربة الغنية والمياه المتوافرة، وقد كانت جميع مشروعات التقسيم التي اقترحتها اللجان المختلفة تعطي الصهيونية أحسن أصناف الأراضي، وتترك للفلسطينيين الأراضي الفقيرة (صالح ١٩٨٤ص١٧٠-١٧٣).

وقد بنت الصهيونية استراتيجيتها الاستيطانية من الوجهة العسكرية، على القواعد التالية:

- اختيار مواقع المستعمرات في المنطقة التي خططت الصهيونية لاحتلالها، بغية إقامة دولتين فيها، على حدود تلك المنطقة وفي عمقها، وعلى محاور الاختراق، وعلى المفاصل الاستراتيجية العامة، وفي الأماكن الغنية بالمياه والمواد الأولية والموارد الطبيعية.
- أعداد المستعمرة لكي تكون قادرة على الدفاع عن نفسها، والتعاون مع غيرها من المستعمرات المجاورة لصد أي هجوم أو إعاقته، حتى تتمكن القوات النظامية من الاستعداد للدفاع، ومن ثم للقيام بهجوم معاكس.

- تزويد المستعمرة بمختلف وسائل الدفاع والصمود ومستلزمات المعيشة.
- إنشاء حرس خاص لحماية المستعمرات وتطويره، لكي يصبح فيما بعد نواة لجيش إسرائيل المستقبل، وقد طبقت القواعد سالفة الذكر قبل قيام الكيان الصهيوني وبعد قيامه، بصورة تامة وفعالة.

التوزيع الجغرافي للمستعمرات الاستيطانية اليهودية:- سنتطرق إلى توزيع المستعمرات اليهودية بصورة عامة قبل عام ١٩٤٨ وبعده، فيما يلي:-

أولاً: توزيع المستعمرات اليهودية حتى عام ١٩٤٨: إذا ألقينا نظرة على خريطة الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين يبدو لنا توزيع المستعمرات كما يلي: (سويد ١٩٩٠ص٤١٧-٤١٩).

في الشمال: أقيمت سلسلة من المستعمرات على طول الحدود الفلسطينية اللبنانية، وكان معظم هذه المستعمرات في الجليل الأعلى والجليل الأدنى.

في الجنوب: أقيمت مستعمرات على الحدود الفلسطينية المصرية وفي إقليم النقب.

في الغرب: انتشرت العديد من المستعمرات في إقليم السهل الساحلي لفلسطين، لما يتمتع به من مزايا موقعية إيجابية، إضافة إلى غناه بالموارد الطبيعية والاقتصادية.

في الشرق: أقيمت بعض المستعمرات في غور الأردن بمحاذاة الضفة الغربية للنهر.

ثانياً: توزيع المستعمرات اليهودية بعد عام ١٩٦٧: قام الكيان الصهيوني بإنشاء المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، متبعاً في بناء هذه المستعمرات الاستراتيجية العسكرية التي اتبعها سابقاً، مع تطويرها وفقاً للظروف المستجدة، مع مراعاة الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين والامكانيات المتاحة والقيود القائمة. وقد أقيمت المستعمرات في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الهدنة، أو متاخمة لمناطق يحتمل أن تصبح حدودية في المستقبل. وسيترتب على ذلك قيام مستعمرات في المناطق التي تتطلب وجوداً أمنياً، وربط المستعمرات مع بعضها بروابط اقتصادية فعَّالة.

وبحسب ما أورده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فإن المعايير الرئيسية لتخطيط مواقع المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، هي:

- تطويق المراكز العمرانية الفلسطينية، وتقييد التوسع في مساحاتها في المستقبل، وذلك بتقييد الحد الأقصى للمساحات المبنية فيها، وتطبيق أنظمة خاصة باستعمالات الأرض، والفصل في الخدمات العامة بين المراكز العمرانية الفلسطينية والمستعمرات اليهودية.
- تحديد مواقع المستعمرات اليهودية، بحيث تقيد توسع المراكز العمرانية الفلسطينية المجاورة.

من الناحية العسكرية

- إيجاد صفوف عريضة من المباني التابعة للمستعمرات اليهودية على جانبي الطرق الرئيسة، بغرض التحكم في الشرايين التي تربط المراكز العمرانية الفلسطينية.
- استعمال طرق التفافية للربط بين المستعمرات اليهودية، وذلك لتجنب المرور بالمراكز العمرانية الفلسطينية، وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد إنشاء المستعمرات اليهودية، فقد علق بول كويرنغ مدير وكالة منونيت للإغاثة على توزيع هذه المستعمرات، بأنه يهدف إلى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها، وأنه يظهر في ثلاثة خطوط، فأما الخط الأول، فإنه يسير بمحاذاة نهر الأردن، ويقوم هذا الحزام من المستعمرات بعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الأردن. وأما الخط الثاني، فيمتد بمحاذاة خط الهدنة لعام ١٩٤٩ بين الأردن والكيان الصهيوني (الخط الأخضر)، ويقوم هذا الحزام من المستعمرات بعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الكيان الصهيوني. ويقوم الكيان الصهيوني في الوقت الحاضر ببناء سور أمني من الإسمنت المسلح والأسلاك الكهربائية حول الضفة الغربية، بهدف عزلها ومحاصرتها. (الأمم المتحدة ١٩٨٢ص ٢٨-٢٩)

وهكذا، نجد أن الضفة الغربية تشتمل على ثلاثة نطاقات أو أحزمة من المستعمرات اليهودية، تمتد من الشمال إلى الجنوب في المنطقة الشرقية (غور الأردن)، والمرتفعات الجبلية الوسطى، والمنطقة الغربية (بمحاذاة الحزام الأخضر) وقد استحوذت المنطقة الوسطى على أعلى نسبة من المستعمرات (٤٦٪)، مقابل (٢٤٪) لغور الأردن، و (٣٠٪) لمنطقة الحزام الأخضر المتاخمة لخط الهدنة ١٩٤٩.

ويشتمل كل حزام استيطاني على عدد من الكتل الاستيطانية (٢٢كتلة) التي تشتمل بدورها على عدد من المستعمرات اليهودية، وأهم هذه الكتل، ما يلي: (بنفستي ١٩٨٦ص ٤٧)، و(وأبو لغد ١٩٨٢ص ٣٧)، و(صالح ١٩٩٠ص ٣٧١) ريحان، شمالي السامرة، الكتلة الغربية، شفي شومرون، سلغيت، قدوميم، تيرتا إيلون موريه، ترني شمرون، ارئيل، حلميش، شيلو، وادي الأردن، بيت إيل، معالية ادوميم، جفعوت، موديعيم، عوشت عنسيون، صحراء يهوذا، شمال البحر الميت، ياتير، جبل الخليل.

ولمعرفة الجهة التي تتركز فيها المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، تم تعيين المركز المتوسط لتحديد ظاهرة التمركز وفق معادلة معينة (دروري ١٩٨٢ص ٢٠٤)، واتضح أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي يتركز في نقطة تميل قليلاً إلى الغرب من شمال مدينة القدس. كما تم تحديد قرينة التجاور لمعرفة نمط انتشار المستعمرات اليهودية وفق معادلة أخرى (صالح ١٩٩٠ص ٣٣٩-٣٤٠)، واتضح أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي انتشر في البداية حول القدس والخليل وعلى طول نهر الأردن، وأن انتشاره أخذ يمتد بصورة عامة من الجهات الشرقية إلى الجهات الغربية في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر، وأنه يتركز في بؤر استيطانية حول المدن الفلسطينية.

في قطاع غزة، يمكن التمييز بين الكتل الاستيطانية نيسانيت (التكتل الشمالي من مدينة غزة)، نيتزاريم (التكتل الجنوبي من مدينة غزة)، غوش قطيف (التكتل الشمالي من مدينة خانيونس)، رفح يام (التكتل الغربي من مدينة رفح).

وفيما يتعلق بأصناف المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة ١٩٤٧، يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أصناف رئيسة، هي: مستعمرات حضرية وضواح، ومستعمرات ريفية وشبه حضرية، ومستعمرة ناحال. فأما النوع الأول، فإنه يشتمل على الأنماط التالية: (بنفنستي ١٩٨٤).

١. المدينة.

٢. القرية

٣. اليوشافا (الضاحية).

وأما النوع الثاني، فإنه يشتمل على الأنماط التالية:

١. يشوف كهيلاني.

٢. التعاونيات الزراعية.

٣. مركز المستعمرة.

آثار الاستعمار الاستيطاني اليهودي

تتنوع آثار الاستعمار الاستيطاني اليهودي، فهناك الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإيجابية بالنسبة للكيان الصهيوني والسلبية بالنسبة للفلسطينيين. وتتمثل الآثار السياسية في إنجاح المشروع الصهيوني، بترسيخ جذور الكيان الصهيوني وتقويته وتحقيق أهدافه التوسعية. وفي المقابل، نجد أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي يهدف إلى الضغط على الفلسطينيين، وذلك لإجبارهم على الهجرة إلى خارج بلادهم، وعدم إتاحة الفرصة أمامهم لإقامة دولتهم على تراب وطنهم. والجدير ذكره هنا، أن سلطات الاحتلال صادرت منذ عام ١٩٦٧ نحو (٦٠٪) من مساحة الضفة الغربية و(٤٠٪) من مساحة قطاع غزة، واستولت على (٨١٪) من كمية المياه الفلسطينية.

أما الآثار الاقتصادية، فإنها تتمثل في استيلاء المستعمرين اليهود على أراضي الفلسطينيين بأساليب مختلفة، وتضييق العيش عليهم بعد أن يتم مصادرة الأرض وتفريغها من سكانها الأصليين ونهب مواردها. وهناك علاقة قوية بين الاستعمار

اليهودي ومصادرة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٧٣)، (صالح ١٩٩٠ص ٣٦٨-٣٦٩). كما تتمثل في الاستيلاء على مصادر المياه العربية في المناطق المحتلة، وما يترتب على ذلك من حرمان الفلسطينيين التمتع بمواردهم الطبيعية، وبالتالي تدهور أوضاع الزراعة وتناقص الإنتاجية. ويسهم الاستعمار الاستيطاني اليهودي في تفاقم مشكلات الصناعة بالمناطق المحتلة. وينعكس سوء الأوضاع الزراعية والصناعية سلباً على العمالة الفلسطينية التي أصبحت تشكل ضغطاً مرتفعاً على الموارد، وتعاني من بطالة تصل نسبتها إلى ٨٠٪ من العمالة، وبخاصة في ظل الانتفاضة الفلسطينية (صالح ١٩٩٠ص ٣٧٤-٣٧٥).

وأما الآثار الاجتماعية والثقافية، فإنها تتمثل في اضطهاد سلطات الاحتلال للفلسطينيين، بإشاعة جو من الذعر والخوف في ظل القهر، وسفك الدماء، والاعتقالات، وهدم البيوت والمخيمات، وطمس المعالم، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضي، ومحاصرة المدن والقرى، وتكثيف الحواجز الأمنية، وبث الفرقة بين الفلسطينيين، والتدخل في المناهج الدراسية، الأمر الذي انتشرت معه الأمية والبطالة والفقر والجريمة، ولم يعد الفرد قادراً على تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. وعمل المستعمرون اليهود على إقامة الحواجز العسكرية، وذلك لفصل المراكز العمرانية الفلسطينية عن بعضها، وعزلها لفترات طويلة، بحيث يتعرض سكانها إلى الجوع وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، إضافة إلى إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات لفترات طويلة.

إن الضغط الاقتصادي الصهيوني وانعكاساته الاجتماعية، يأتي من خلال زيادة نسبة من هم دون خط الفقر في المناطق المحتلة، وكذلك إغلاق الضفة والقطاع عبر العوازل الصهيونية المتمثلة في المستعمرات الاستيطانية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

١. الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس): طبيعتها والهدف منها. نيويورك ١٩٨٢.

٢. أورن، الحانان، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية في أمن إسرائيل في الثمانينات. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.

٣. بحيري، صلاح الدين، الصهيونية وحدود الكيان مجلة كلية الآداب/ الجامعة الأردنية، المجلد (٢)، أيار ١٩٧١.

٤. الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية. جامعة مؤتة ٢٠٠٢.

٥. الديب، محمد، الجغرافيا السياسية. مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٦.

٦. ربابعة، غازي، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (١٩٦٧-١٩٨٠). مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٣.

٧. السعدون، غالب، نظرية (بيولوجية الدولة- المجال الحيوي) في السوق الصهيوني. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد (٢٧) حزيران ١٣.

٨. سويد، يانسين، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت ١٩٩٠.

٩. صالح، حسن عبد القادر، أصناف الأرض في فلسطين. الموسوعة الفلسطينية،القسم الأول، دمشق ١٩٨٤

١٠. صالح، حسن عبد القادر، سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا. دار الشروق، عمان ١٩٨٥.

١١. صالح حسن عبد القادر، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت ١٩٩٠.

١٢. صالح، حسن عبد القادر، طمس المعالم العربية والإسلامية وتهويدها في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي (١٩٤٨-١٩٩٤). في كتاب الموسم الثقافي الثالث عشر لمجمع اللغة العربية الأردني. عمان ١٩٩٥

١٣. معتوق، سمير، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية (١٩٦٧-١٩٨٥). دار البشير عمان ١٩٩٢.

١٤. نوفل، سيد، الصهيونية السياسية بين الأساسين الاستعماري واليهودي. مجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس العدد (١) يناير ١٩٧٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abu- Lughed , I., lsraeli settlements in occupied arab lands: cenquest to colony. Palestine studey mag. Vot.b.no.2,1982.
2. Benvenisti m., demographec, economic, legal, social development in the west bank. jezusalem post, jerusalem post, jeruoalem: 1986.
3. Benvenisti m., the west bank data project. Washengton 1984.
4. Drori m., autonomy in judea, samaria and Gaza I egal legal aspect of its implementation. The institute for the study of human issues. Philadelphia 1982.
5. Jones, s.b., the powes inventory and national strotegy. World politics, vol.6, no.4.,1954.
6. Norman,l., lnternational politics. Hazpez and row. New York 1963
7. Saleh h.a.k., jewish settlements and the eoononec impact on….??

الفصل الثالث

الاستيطان والشعب الفلسطيني

- المبحث الأول: الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة
- المبحث الثاني: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القدس والخليل)
- المبحث الثالث: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة "القدس والخليل"

المبحث الأول

الآثار السلبية للمستوطنات
على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة

وجيه أبو ظريفة*

الاستيطان في الفكر الصهيوني

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين والقادة الصهاينة، أن فلسطين هي أرض إسرائيل، وأن تاريخها توقف تماماً برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم، قد توقف هو الآخر برحيلهم منها ولن يستأنف إلا بعودتهم إليها، وبذلك حولت الحركة الصهيونية إيمانها بالاستيطان، عبر ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: أن اليهود رغم انتمائهم إلى العديد من الدول والمجتمعات، إلا أنهم يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقيه سياسية.

الثاني: أن علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العداء والصراع ضمن ظاهرة معاداة السامية.

الثالث: أن مشكلة اليهود لا يمكن حلها إلا بإقامة دولة يهودية، وأن ذلك لا يتم إلا بالاستيلاء على (أرض الميعاد) والاستيطان فيها.

وتطور مفهوم الاستيطان في الفكر الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧ الإشارة الأولى لبدء العمل على قيام دولة لليهود في فلسطين وبذلك حمل ذلك الجيل من الصهاينة أفكار الاستيطان، فقد قال جابوتنكسي، إن الصهيونية هي الاستيطان وهي تحيا وتموت مع قضية القوة، ومن ثم ترجم هذه

---

* مدير لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان في قطاع غزة، وعضو السكرتاريا العليا للجان مواجهة الاستيطان في القطاع.

الأفكار على أرض الواقع الجيل الثاني، من أمثال مناحيم بيجن وإسحاق شامير و شارون وغيرهم.

الاستيطان والأمن والحدود

إن طبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي المتمثل بصراع بين مدافع عن حقه وبين مهاجر جاء مغتصباً للأرض باستيطانها، يجعل حاجه المهاجرين للأمن هدفاً أسمى، وبالتالي فالاستيطان وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات الاستيطانية أينما كانت، وكلما زادت هذه التجمعات كانت الحاجة أكثر إلى التقدم والتوسع في بناء نقاط استيطانية جديدة، وقد آمن القادة الصهاينة أن الاستيطان وتناميه يرسمان الحدود للدولة اليهودية، وعليه، فقد كانت كل نقطة استيطانية جديدة تشكل منطلقاً للمزيد من التوسع، وتدعم ادعاء إسرائيل بالحاجة الماسة إلى المزيد من الأرض.

وقد اعتبر "يغال الون" الذي ساهم في رسم معالم الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، أن الاستيطان ذو مكانة إستراتيجية دفاعية وهي إحدى الوسائل الهامة في الصراع حول الحدود.

وأكد على ذلك إسحاق رابين، بأن المستوطنات تقدم أساسا ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع حدود آمنة، وأن هدف الاستيطان هو توسيع الحدود.

الاستيطان في الضفة الفلسطينية وغزة

وكما أسلفنا، فإن أهمية الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، تتمثل في مركزية الاستيطان في الفكر الصهيوني والذي يشكل التعبير العملي لهذا الفكر، وقد ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية والديموغرافية التي مرت بها إسرائيل عقب حرب حزيران ١٩٦٧، في صياغة أهداف هذا الاستيطان وطبيعته والغرض منه، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، لم تعتبر إسرائيل الضفة والقطاع والقدس مناطق محتلة حسب القانون الدولي، بل اعتبرتها مناطق تمتلك إسرائيل وحدها، ولأسباب تاريخية ودينية

وإستراتيجية الحق المطلق في فرض سيادتها عليها، فمنذ كانون أول ١٩٦٧ أُسقط اسم الضفة الغربية وقطاع غزة رسمياً من قاموس مؤسسات السلطة في إسرائيل، وأطلق عليها الاسم التوراتي "يهودا والسامرة وغزة"، وعرفتها بأنها المناطق المدارة، ومن هنا بدأت في صياغة أهداف الاستيطان بما يخدم سياستها، وتمثلت تلك الأهداف بما يلي:

أولاً: أهداف دينية وتاريخية

دأبت المؤسسة الصهيونية ومنذ نشأتها، على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستيطان فيها، مما ساهم بشكل كبير في جذب الكثير من اليهود، وخاصة المهاجرين الجدد إلى المستوطنات المقامة في الأرض المحتلة، خاصة في القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وحتى غزة.

ثانياً: أهداف إستراتيجية

سعت إسرائيل من وراء الاستيطان في الضفة وغزة، إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، وتتمحور حول استنزاف موارد الشعب الفلسطيني الاقتصادية والطبيعية، وضرب البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني أيضاً. وكذلك إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في الأراضي المحتلة، بحجة حماية المدنيين الإسرائيليين في المستوطنات، وكذلك لكي تؤدي المستوطنات وظيفة الدفاع في الساعات الأولى، وذلك في حال وقوع أي هجوم عربي محتمل لتحرير الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن إستراتيجية إسرائيل العسكرية تقوم على نقل المعركة إلى أرض العدو، بذلك بدأت إسرائيل في إقامة الأحزمة الاستيطانية الطولية والعرضية في داخل الأرض المحتلة.

ثالثاً: الأهداف السياسية

تهدف الدولة الصهيونية من وراء بنائها للمستوطنات في الأراضي المحتلة، إلى تحقيق أهداف سياسية، تتضمن منع التوصل إلى حل سياسي للصراع مع العرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى المقبول عربياً وفلسطينياً، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على

الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس، وبذلك تشكل المستوطنات عائقاً أمام التواصل الجغرافي للمناطق الفلسطينية، والفصل بين أراضي الدولة الفلسطينية التي من الممكن أن تقوم في ظروف معينة ومحيطها العربي، وبالتالي نرى التركيز في إقامة المستوطنات في غور الأردن وشرق الضفة الغربية وشمالها، وأيضا جنوب قطاع غزة وحزام المستوطنات حول القدس، مما سيجعل إقامة كيان فلسطين أمراً صعباً أو حتى مستحيلاً، وهذا سيمنع أية تسوية سياسية يمكن أن تعطل مشروع إسرائيل الكبرى، وفرض أمرٍ واقعٍ لا يمكن لأية حكومة في إسرائيل من الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، واعطاء إسرائيل الفرصة للاستمرار في الوجود في أماكن متقدمة داخل الكيان الفلسطيني أو حوله.

رابعاً: الأهداف الاقتصادية

ضمنت إسرائيل باحتلالها الضفة الغربية والقطاع منجماً اقتصادياً هاماً، يسهم في إخراجها من الأزمات الاقتصادية التي كانت تعيشها، حيث استولت على مساحة كبيرة من الأرض والمياه والأيدي العاملة الرخيصة، فإقامة المستوطنات الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة، يضمن قلة تكاليف الإنتاج، ومنع التطور الصناعي والزراعي للفلسطينيين، وخلق حركة تجارية جيدة تكون الدائرة الاقتصادية فيها مغلقة، إضافة للتسويق السياحي والمحميات الطبيعية.

خامساً: أهداف ديمغرافية

أحدثت النكبة في عام ١٩٤٨ خلخلة في التوزيع السكاني الفلسطيني، وتدفقت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة، مما أوجد في هذه المناطق كثافة سكانية فلسطينية عالية، خاصة في قطاع غزة، مما خلق خللاً ديمغرافياً كبيراً في منطقة شرق و جنوب إسرائيل، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان إلى تعديل التوازن السكاني، خاصة في القدس من أجل العمل على تهويدها.

تأثير الاستيطان على الشعب الفلسطيني

تطورت معاناة الشعب الفلسطيني وازدادت حدتها بعد احتلال إسرائيل لباقي أجزاء فلسطين التاريخية في حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)، وكان هذا التطور الحاد في الأزمة التي لاحقت الشعب الفلسطيني منذ الغزوات الصليبية وما تلاها من الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، وصولاً إلى نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، حيث شكلت هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة، وأكثر صعوبة وتعقيدا أمام الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، فكامل شعبنا أصبح تحت الاحتلال واحتلت بقية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الدول العربية المجاورة، وأصبحت القدس عاصمة لدولة إسرائيل على كامل ما تدعية من أرض إسرائيل، وزاد عدد اللاجئين والنازحين، وحوصرت البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في المخيمات والقرى والمدن تحت ظلم جنود الاحتلال وبطشهم، وبالتالي جاءت حركة الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة امتداداً لهذه الهزيمة المريرة، وتجسيداً لنتائجها على الأرض، ومنعاً لأي تغيير قادم قد يترافق مع أي تطور سياسي في المنطقة، وشملت آثار الاستيطان - كتعبير مباشر عن الاحتلال بسياساته المختلفة- كافة مناحي الحياة للأرض والإنسان الفلسطيني، حيث أصبحت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، تشكل في غالب الوقت حياة المواطن الفلسطيني على الأرض الفلسطينية.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن تأثيرات الاستيطان، نستعرضها فيما يلي:

أولاً: التأثير السياسي

يعتبر الهدف السياسي من أهم أهداف إقامة إسرائيل للمستوطنات، حيث حرصت إسرائيل ومنذ إقامتها على نقل حروبها المتعاقبة إلى أراضي الخصم، ولذلك كانت المستوطنات قواعد أمامية من أجل حماية الحدود، وتحصينها عبر قواعد عسكرية وديمغرافية يهودية، وبالتالي تكون خطوط دفاعية هامة في حالة الحرب، وورقة تفاوضية قوية في حالة المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب، وربط القادة الإسرائيليين بين الأمن

والسيادة والسياسة، حيث مثل الاستيطان أداة الربط بينها، وقد أدت الظروف السياسية في المنطقة دورا هاماً في توسيع الاستيطان وزيادته، حيث لم تجد إسرائيل أي رادع يمنعها من إقامة المستوطنات، خاصة بعد اتفاقيات فك الاشتباك على جبهات القتال، حيث كان الشعور الإسرائيلي أن هذا الواقع لا يمكن الرجوع عنه إلى الوراء، وبالتالي نشطت حركة الاستيطان، وأيضا الدور الذي لعبته المستوطنات الشرقية خاصة في هضبة الجولان السورية المحتلة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والمستوطنات التي أقيمت في سيناء، وما شكلته من ورقة تفاوضية رابحة بين المفاوض الإسرائيلي للمساومة على أمور أخرى، مثل ترتيبات الأمن والعلاقات الدبلوماسية.

وبذلك هدفت إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات إلى التأثير في الحلول السياسية والتحكم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل، وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقد كان لحرب الخليج الثانية وما تلاها من مفاوضات أهمية في بدء سياسة جديدة، فيما يتعلق بالمستوطنات، حيث زادت حكومة الاحتلال من الحوافز المالية، وتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي في المستوطنات، وتدفقت الأموال لتطوير البنية التحتية والخدمات في المستوطنات، لاستدراج مزيد من المستوطنين، وشهدت فترة حكم شامير فترة ذهبية للمستوطنين، حيث استمر الاستيطان الصهيوني بالنمو والتطور من أثر سلبي بوتيرة متسارعة، رغم ما يمثله هذا التطور على مفاوضات واشنطن، ولكن كانت إسرائيل تهدف إلى إطالة عمر المفاوضات لعشر سنوات دون أي اتفاق، لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية وغزة.

وقد أثرت الأوضاع السياسية في العالم، وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتي أدت إلى، فقدان الفلسطينيين لجزء كبير من المدى الإستراتيجي المؤيد لحقوقهم، وتدفق مليون مواطن من دول الاتحاد السوفيتي السابق، جزء كبير منهم غير يهود، حيث تم استيعاب أعداد كبيرة منهم في المستوطنات.

وجاءت بعدها اتفاقيات إسرائيل التي أضرت بشكل كبير بمصالح الشعب الفلسطيني، فيما يتعلق بموضوع الاستيطان، وذلك بتأجيل النظر فيه إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي، وهذا أعطى فرصة كبيرة للاحتلال للاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها وتطويرها بما يخدم أهدافه الاستراتيجية المتمثلة، في عدم رغبة إسرائيل في التوصل إلى حل سلمي شامل وعادل، قائم على إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: التأثير الأمني

يمثل الغرض الأمني أحد أهم الأهداف التي قامت إسرائيل ببناء المستوطنات من أجلها، وبذلك كان لما قامت به إسرائيل في هذا المجال الكثير من التأثيرات على الشعب الفلسطيني، الذي يدفع يومياً ثمن بقاء هذه المستوطنات عبر القتل والتدمير وهدم المنازل والحصار الخانق ومصادرة ممتلكاته وتحويلها إلى مستوطنات، تشكل نقطة الارتكاز الأولى في الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فاستفادت إسرائيل من المستوطنات المقامة على الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن الفلسطينية لقطع هذه الطرق، ومنع حركة المواطنين الفلسطينيين عليها، وإقامة الحواجز لإذلال المواطنين وقتلهم، كما استخدمت المستوطنات باعتبارها نقاط انطلاق للحملات العسكرية الضخمة التي تشنها لاجتياح المدن الفلسطينية، وشكلت ركيزة للحشودات الإسرائيلية، ونقاط مراقبه لقصف المدن الفلسطينية، وتدمير كافة المنازل المحيطة بالمستوطنات، كما يحدث في الخليل وبيت لحم وخان يونس وبيت حانون.

وشكلت المستوطنات أوكاراً للمخابرات الإسرائيلية، ونقطةً لرصد حركة المناضلين الفلسطينيين ومتابعتهم، حيث توجد قواعد ضخمة للرصد والمراقبة ولتشغيل الطائرات بدون طيار وطائرات الأباتشي التي تقصف السيارات والمنازل الفلسطينية، خاصة في عمليات الاغتيالات، وقد شكل المستوطنون ميليشيات خاصة بهم، ولا سيما في الخليل وغزة، حيث تقوم هذه الميليشيات بالاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم وقتلهم والاعتداء

عليهم، ولعل الجميع شاهد هذه التصرفات الهمجية على شاشات التلفزيون بفضل الصحافيين الفلسطينيين. واستخدمت الحجج الأمنية لحماية المستوطنات لتجريف مئات آلاف الدونمات واقتلاع ملايين الأشجار، وهدم آلاف المنازل، خاصة في محيط المستوطنات القريبة من التجمعات السكنية والطرق الالتفافية والحدود.

ثالثاً: التأثير الاقتصادي

كانت وما تزال سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية، تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بكل تكويناته وربطه ربطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنع أية عملية تنمية حقيقية وتطوير للبنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وقد استخدمت سلطات الاحتلال الكثير من الوسائل والإجراءات، لتحقيق هذا الهدف من خلال الأوامر العسكرية، حيث أصدرت أكثر من (٩٠٠) أمرا عسكرياً لتنظيم الحياة الاقتصادية في الأرض المحتلة، هدفت إلى سلب أية مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج المختلفة، والحصول على الحد الأقصى من العوائد من خلال السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني التابع، وإقامة اقتصاد مواز وبشكل أكثر تطوراً في المستوطنات، ليحل محل الاقتصاد الفلسطيني أو ينافسه بشراسة في أسوأ الأحوال، وقد جاء قرار حكومة نتنياهو في ١٣-١٢-١٩٩٦. باعتبار المستوطنات مناطق أفضلية قومية، وما يتبعه من تخفيض الضرائب والمساعدات الاستثمارية عبر الهبات والتبرعات، وقد أثر الاستيطان على المجالات الاقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية والعمالية.

١- الزراعة والمياه

تعتمد نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني على الزراعة، كونه مصدر رزق أساسي، وهذه المهنة تعتمد أساسا على عنصري الأرض والمياه اللذان يُعدان من أهم عناصر الاستيطان الصهيوني، حيث يتم توفيرهما قبل جلب الإنسان، وكان استيلاء المستوطنات على الأرض والمياه المنطلق الأساسي لتطوير الاستيطان، وتعتبر كثير من المستوطنات مستوطنات زراعية تقوم بزراعة منتجات معدة للتصدير، مثل الزهور

والفواكه والخضراوات التي تشكل جزءاً هاماً في تجارة إسرائيل الخارجية، ويتم تصديرها عبر شركة خاصة ضخمة هي (Agrexco)، ولا تقوم بكتابة مكان الإنتاج على عبواتها، وفي نفس الوقت تقوم إسرائيل بتدمير البنية الزراعية الفلسطينية، عبر تجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار ومنع دخول البذور والمواد الكمياوية اللازمة للزراعة، وبما تقوم به من إجراءات على المعابر والجسور والطرق الرئيسية من حصار، بهدف منع المزارعين الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم، مما يؤدي بالتالي إلى خسارة فادحة للمزارعين، وتوقفهم عن زراعة أراضيهم تمهيداً لمصادرتها أو تحويلهم إلى عمال يهجرون مزارعهم وأراضيهم.

ولعل ما قامت به إسرائيل خلال الأعوام الثلاثة الماضية، من اقتلاع أكثر من مليون شجرة مثمرة وإغلاق وتجريف حوالي مليون دونم من الأراضي الزراعية، وتدمير أكثر من نصف مليون متر من شبكات الري وهدم الدفيئات الزراعية، ويأتي هذا في محاولة لتدمير قطاع الزراعة الفلسطيني من أجل محاصرة المواطن، وتوفير المياه المستخدمة في الزراعة الفلسطينية، لاستخدامها في بناء المستوطنات وضخها إلى إسرائيل.

أما في مجال المياه، فقد بدأت الصهيونية العالمية بالعمل للسيطرة على المياه في فلسطين منذ عام ١٨٧٣،عندما بدأت بعثة الجنرال " تشارلزوارن " وحصول شركة يهودية على امتياز استثمار نهر الأردن واليرموك عام ١٩٢٦ ولمدة ٧٠ عاماً، وما تلا ذلك من مشاريع تستهدف السيطرة على منابع المياه في جنوب لبنان وهضبة الجولان وغور الأردن وبحيرة طبريا، وأيضا الضفة الغربية وغزة، حيث تتشكل المياه الجوفية في الضفة والقطاع عبر خزانات جوفية، هي:

١- الحوض المائي الشمالي الشرقي.

٢- الحوض المائي الشرقي.

٣- الحوض المائي الغربي.

٤- الحوض المائي في قطاع غزة.

حيث تنهب المستوطنات من المياه الفلسطينية أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، بينما لا تتجاوز كمية استهلاك الفلسطينيين من مياه كافة هذه الخزانات ١٠٠ مليون متر مكعب، وقامت حكومات إسرائيل بضخ المياه من المستوطنات إلى إسرائيل، ونهب الخزانات الجوفية بشكل كبير، مما ساهم في المساس بالمخزون الإستراتيجي للمياه الجوفية خاصة في قطاع غزة، حيث قامت إسرائيل بحفر شبكة من الآبار على الوديان الجوفية للمياه القادمة من جبال الضفة الغربية، بهدف اصطياد المياه قبل وصولها إلى الخزان الجوفي في القطاع، وأقامت تجمع غوش قطيف الاستيطاني على الخزان الجوفي، وحفرت أكثر من ستين بئراً تقوم باستخراج المياه وضخها إلى إسرائيل لري النقب، وفي نفس الوقت تقوم حكومة الاحتلال بواسطة الجيش والمستوطنين، بتدمير الآبار الارتوازية الفلسطينية وآبار تجميع مياه الأمطار، حيث تم هدم أكثر من ١٠٠ بئر ارتوازى في قطاع غزة فقط، وأدى إزالة الغطاء الطبيعي للأرض الفلسطينية خاصة الغطاء الرملي إلى ضعف ترشيح مياه الأمطار، وبالتالي، زيادة الفاقد منها، نتيجة عملية التبخر، والنخفاض ما يصل منها إلى الخزان الجوفي، مما أدى إضافة إلى ما سبق، إلى زيادة حجم سرقة المياه، بسبب دخول مياه البحر على الخزان الجوفي، وبالتالي زيادة ملوحته، وفي بعض المناطق لا تصلح مياه الخزان الجوفي، للاستهلاك الآدمي أو الزراعي.

٢- قطاع الصيد البحري

أما عن التأثير على الصيد في بحر غز، فقد تأثر الصيادون الفلسطينيون والذين يفوق عددهم عن خمسة آلاف صياد بوجود المستوطنات، حيث حرمتهم قوات الاحتلال من الصيد مقابل هذه المستوطنات التي توجد معظمها على شاطئ بحر قطاع غزة، فلا يستطيع الصيادون الفلسطينيون الصيد، إلا في الأماكن المطلة على مدينة غزة والمنطقة الوسطى، بطول لا يتجاوز ثمانية أميال، وبعمق لا يزيد على خمسة أميال في منطقة من أكثر مناطق البحر المتوسط فقراً من الأسماك، مما ساهم في تراجع عدد الصيادين، وبعد ما كانت الثروة السمكية تدر على الاقتصاد الوطني في الظروف العادية، أكثر من خمسة ملايين

دولار في العام، أصبحت عبئاً على الاقتصاد، حيث أصبحت تكاليف الصيد أكبر من الإنتاج، وازداد عدد العاطلين عن العمل، إضافة للإجراءات الاحتلالية، حيث استولى المستوطنون على مينائي خان يونس ورفح، وأتلفوا الثلاجات والمراكب وسفن ومعدات الصيد، إضافة لممارسة القوات البحرية الإسرائيلية إطلاق النار على الصيادين، وإغراق سفنهم، ومصادرة أدوات الصيد، واعتقال الصيادين.

٣- الصناعة

تعتبر الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي، ولكي تستفيد الصناعات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، قامت سلطات الاحتلال بالكثير من الإجراءات لمنع تطور الصناعة الفلسطينية، وإبقائها في مستوى متدنٍ من الناحية التكنولوجية، وفي نفس الوقت، قامت إسرائيل بتوسيع القاعدة الإنتاجية للمستوطنات عبر الاستيلاء على المصادر الطبيعية الفلسطينية، والحد من استعمال الفلسطينيين لثرواتهم خاصة الأرض والمياه، وذلك لجعل المواطنين العرب عبارة عن مجموعة من العمال التابعين للاقتصاد الإسرائيلي في إسرائيل والمستوطنات، فقامت إسرائيل بتقديم كافة التسهيلات، حيث تقوم الحكومة بتقديم هبه تغطي ٣٠٪ من قيمة أي مشروع استثماري في المستوطنات، إضافة إلى منحة قروض تغطي الثلثين المتبقيين للمشروع. وفي نفس الوقت حاصرت الصناعة الوطنية، ومنعت دخول المواد الخام، وتصاريح إقامة المصانع، وتصدير الإنتاج، وفرض رسوم جمركية عالية على المواد الخام المستوردة، إضافة إلى ما قامت به من إغلاق للبنوك الوطنية، ومنع دخول روؤس الأموال إلى الأراضي الفلسطينية، وحتى أثناء عملية السلام، كانت لا توافق على منح المستثمرين بطاقات هوية أو إقامة في الضفة والقطاع.

كما تقوم المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بتهريب الخمور، والسيارات، والأقمشة، والسجائر، والمواد الغذائية الفاسدة التي لا تستطيع تسويقها في إسرائيل، إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة الأسمدة الكيماوية الفاسدة أو الخطيرة.

إن توفير الحكومة الإسرائيلية لكثير من التكاليف على الصناعة في المستوطنات، يقلل من تكلفة المنتج الذي يؤدي بدوره إلى ضرب المنتج الفلسطيني، مما ساهم في إغلاق عدد كبير من المصانع، خاصة مصانع الخياطة والمشروبات الخفيفة والصناعات الزراعية، وبهذا تعود مرة أخرى كافة مصروفات الشعب الفلسطيني الاستهلاكية لسوق الإنتاج الإسرائيلي.

٤- العمالة الفلسطينية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ فترة ازدهار، أدت إلى زيادة الطلب على العمالة، خاصة في قطاع الإنشاءات في إسرائيل والمستوطنات؛ وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية وشاقة ولأكثر من ثماني ساعات يومياً وبأجر زهيد، وهذه الشروط متوفرة في العمالة الفلسطينية المحتاجة للعمل بأي شكل، خاصة في ظل سياسات إسرائيل في مصادرة أراضيهم، ونهب الموارد الطبيعية والمياه، مما حولهم إلى عماله تقليدية تبحث عن العمل في أي مكان لتوفير لقمة العيش، وهجرة أعداد كبيرة إلى الخارج، خاصة في ظل ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إيجاد فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة، بسبب استيلاء إسرائيل على أخصب الأراضي ومنابع المياه والخزانات الجوفية، ويعمل العمال الفلسطينيون في إسرائيل و المستوطنات وكأنهم عبيد، حيث يتم استغلالهم بشكل كبير، إضافة للضغوطات الأمنية التي تمارس عليهم في محاولات إسرائيلية لتجنيدهم.

رابعاً: التأثير البيئي

قام المشروع الاستيطاني الصهيوني على فكرة اقتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر القادم من بيئة غريبة على هذه البقعة مكانه، ويتطلب الإحلال مكافحة صاحب الأرض الأصلي، والعيش على ممتلكاته، واستنزاف كل ما يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية،خاصة الأرض والمياه، دون الاهتمام بنتائج السيطرة على الأرض

ومصادرتها أو سحب المياه الجوفية ومياه الأنهار، وقد قامت إسرائيل بجملة من الممارسات التي أثرت في البيئة الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، مما أدى إلى تلوثها جميعاً.

١- المياه

منذ الأيام الأولى للاحتلال، أصدر الحكام العسكريون العديد من الأوامر العسكرية للاستيلاء على المياه الفلسطينية، باعتبار كافة المياه السطحية والجوفية في الأراضي المحتلة مُلْكاً لدولة إسرائيل، ومنح حرية استخدامها لضابط مياه إسرائيلي، وبالتالي أعطت لنفسها الفرصة للتحكم في كميات المياه المسحوبة وأعماق الآبار، وحتى مسارات الأنهار والوديان والينابيع، وبدأت في حملة مسعورة للاستيلاء على المياه الفلسطينية، مع الاحتفاظ قدر الإمكان بالمياه المتوفرة داخل الخط الأخضر، مما ساهم في تدمير جودة المياه في الأراضي الفلسطينية، فمثلاً / في قطاع غزة، تصل نسبة الكلورايد في المياه إلى ١٥٠٠ مليجرام، ونسبة الكبريت إلى ما يزيد على ٩٠٠ جرام في المليون، وتصل نسبة الالتلورايد إلى ٣,٨ جزء من مليون، إضافة إلى البكتيريا، وتؤدي جميع هذه المركبات إلى الأمراض الجلدية ومشاكل في العظام، وتآكل الأسنان، والخلايا السرطانية، وسهولة تسمم الأطفال، والتخلف العقلي، مما أثر في الصحة العامة للمواطن الفلسطيني، إضافة إلى أن ضخ مياه الخزانات الجوفية الفلسطينية إلى المستوطنات وإسرائيل، أدى إلى تناقص منسوب الخزانات الجوفية، واختلاطها بمياه البحر في غزة، وقلة جودتها، مما يشكل خطراً حقيقياً على المياه الفلسطينية، وبالتالي على الوجود الفلسطيني على الأرض.

٢- الأرض والنبات

ساهمت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية على تدمير الأرض الفلسطينية والنباتات بشكل خاص، حيث تقوم إسرائيل باختيار مواقع لمستوطناتها على قمم الجبال والمناطق الخضراء، حيث تقوم بتجريف هذه المواقع، وإقامة المستوطنات عليها، ومن ثم

إقامة الطرق والخدمات، والتخلص من المجاري والنفايات، مما ساهم في تدمير الغطاء الأخضر للأرض، كما أدى قيام إسرائيل بتدمير الكثبان الرملية على شواطئ غزة، وسرقة الرمال منها، إضافة إلى إقامتها لعشرات الكسارات في الضفة الغربية، إلى تدمير الأرض والمساس بها، إضافة إلى سيطرتها على المخزون الإستراتيجي للأرض الفلسطينية، ومنعها لأي حالة من التمدد الأفقي العمراني أو الزراعي

إن إنشاء المستوطنات يتطلب توفير الحماية لها من قبل جيش الاحتلال، وبالتالي قامت إسرائيل بتدمير مئات آلاف الدونمات من الأشجار المثمرة والمزارع والغابات، وتسوية الرمال وشق الطرق وإقامة المواقع العسكرية، مما ساهم في تدمير الأرض والنبات بما يمثل ذلك من أضرار بالبيئة الفلسطينية، إضافة لإقامة المصانع والورش الصناعية.

٣- مخلفات المستوطنات

تقوم إسرائيل ببناء المستوطنات على كامل مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة، وبذلك لا تقوم بتأسيس بنية تحتية موحدة لتصريف المياه العادمة والمجاري، وتتدفق كافة تلك المخلفات السائلة والصلبة إلى مناطق تجميع داخل الأرض الفلسطينية وبدون معالجة، مما يؤثر في البيئة الفلسطينية خاصة المياه الجوفية، وتحديداً في قطاع غزة، بسبب التربة الرملية التي تساهم في وصول هذه المخلفات السائلة إلى الخزان الجوفي، كما تقوم إسرائيل مستغلة عدم قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مناطق الاستيطان، بدفن النفايات الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية، حيث تم ضبط الكثير من المحاولات الإسرائيلية لدفن نفايات كيماوية أو نفايات مجهولة في قرى أم التوت قرب جنين وعزون وجيوس، إضافة لوجود مكب للنفايات في طولكرم وجنوب قطاع غزة، مما يشكل تهديداً للمواطن الفلسطيني وتدميراً للبيئة الفلسطينية، كما يقوم المستوطنون بإنشاء المصانع دون المواصفات البيئية، أو المصانع التي تنتج موادَّ كيماوية خطيرة دون معالجة لعوادم المصانع أو لمخلفاتها، ومن ثم تقوم بإلقائها في الأراضي الفلسطينية، خاصة القريبة من المستوطنات والمحاجر الاستيطانية.

وقد نتج عن المستوطنات، عدد كبير من الآثار البيئية السلبية، منها:

١- تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والخطيرة التي تلقى على أطراف المدن الفلسطينية.

٢- تلوث المياه الجوفية، نتيجة لدفن هذه النفايات وتسرب سوائلها إلى الخزانات الجوفية أو الوديان الجوفية.

٣- يتسبب حرق النفايات بأضرار تلحق بالتربة والأرضي الزراعية القريبة.

٤- يؤدي الدخان المتصاعد من النفايات المحروقى إلى تلوث الهواء، مما يضر بالصحة العامة للسكان.

٥- لا يمكن للسلطة الوطنية أو وزارة جودة البيئة من الوصول للأماكن التي يتم دفن النفايات السامة والكيماوية فيها، ولا يعرف أين يتم دفن هذه النفايات أو ماهيتها، مما يقلل من القدرة على الرقابة عليها أو مواجهة مخاطرها، إضافة إلى أن هناك حديث عن قيام إسرائيل بدفن مخلفات مفاعل ديمونا الذري في أماكن فلسطينية في الضفة والقطاع.

خامساً: التأثير الاجتماعي

إن التعقيدات التي تقوم إسرائيل بفرضها على حياة المواطن الفلسطيني من قتل وتدمير للمنازل والمؤسسات، وتقطيع أوصال المدن والقرى، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، يعبر تعبيراً دقيقاً عن التميز العنصري الذي تمارسه إسرائيل، فبينما تقام المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وتنعم بالثروات الطبيعية الفلسطينية، وتشكل تهديداً اجتماعياً خطيراً ومتعمداً على المواطن الفلسطيني، مما ساهم في وجود أزمات اجتماعية، فمثلاً إغلاق الطرق ساهم في تراجع العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، حيث تقوم المستوطنات في أحيان كثيرة، بعزل مناطق بكاملها لا يستطيع أحد الدخول أو الخروج منها، مثل منطقة المواصي في جنوب قطاع غزة، إضافة لما يشكله السور العنصري من خطة

عزل، حيث يعزل خلفه مئات آلاف من المواطنين الفلسطينيين، وساهمت المستوطنات في نشر المخدرات، حيث لا يوجد رقابة على زراعة المخدرات، وخاصة البانجو والأفيون في المستوطنات، وبالتالي محاولة تسويقها في داخل الأراضي الفلسطينية، وقيام المستوطنات بمصادرة الأراضي والمياه وهدم المنازل، ساهم في تحويل عدد كبير من المواطنين إلى فقراء أو عمال، وساهم في تغير الواقع الاجتماعي، ومنع التطور الطبيعي للمواطن الفلسطيني، إضافة للمحاولات الدائمة من قبل المستوطنين والمخابرات الإسرائيلية في المستوطنات، لتجنيد العملاء خاصة من عمال المستوطنات المعوزين.

إن هذه الممارسات وغيرها، لا تساهم في خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي الصحيح في المجتمع الفلسطيني، بل تساهم في زيادة التطرف والعنف بين المواطنين الفلسطينيين، والإخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة للمجتمع الفلسطيني.

الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى

فشلت مفاوضات السلام التي كانت تدور بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام ١٩٩١ في إيجاد حلول للمشاكل المستعصية بين الطرفين، لا سيما في مواضيع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وغيرها، وجاءت الاجتماعات التي استمرت لأكثر من إسبوعين في كامب ديفيد بمشاركة الرئيس ياسر عرفات، ورئيس حكومة إسرائيل آنذاك يهود باراك، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومئات من أفراد الطواقم الفنية، والوزراء، والخبراء، ولكن لم تنجح هذه القمة في وضع حلول للمشكلات العالقة في أعقد قضية صراع في العالم، وقد جاء لقاء الرئيس عرفات مع باراك بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٠ قبل ثلاثة أيام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبدء الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، حيث طالب عرفات بمنع شارون من زيارة وتدنيس المسجد الأقصى، ولكن كل هذه المطالب الفلسطينية والعربية والدولية، لم تمنع شارون وحكومة إسرائيل من ارتكاب تلك الحماقة التي كانت بداية لجرح عميق في جسد الشعب الفلسطيني، ولتتواصل بشكل أكبر رحلة نهر الدم بين الشعبين، وليشكل الاستيطان صفحة هامة من

هذه الانتفاضة، حيث اعتبرت المستوطنات من أهم أهداف المقاومة، في وقت عانى فيه الفلسطينيون من أبشع صور القتل والدمار على أيدي هؤلاء المستوطنين الحاقدين، ولتستمر حكومات إسرائيل في سياساتها الإرهابية العسكرية والاستيطانية، ففي الوقت الذي كانت فيه حكومة نتنياهو تصدر عطاءات لثلاثة آلاف وحدة، سكنية سنوياً، أصدرت حكومة باراك عطاءات لأربعة آلاف وحدة، ورصدت حكومة باراك ٢٥٠ مليون دولار كإعفاءات ضريبية، وأصبح دخل المستوطن الشهري بمعدل أربعة آلاف دولار، بينما لا يزيد في تل أبيب علىألفي دولار، وفي المدن العربية داخل إسرائيل عن ألف دولار، وخصصت الحكومة الإسرائيلية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لتطوير الطرق وتأمين الحافلات للمستوطنين.

وبعدما جاء شارون وشريكه موفاز إلى سدة الحكم، وهم الذين يؤمنون بالاستيطان إلى حدود الموت، فأصبحت المساعدات والمنح والموازنات للمستوطنات دون حدود خاصة في ظل حكومة إسرائيلة يمينية، تضم في صفوفها غلاة المتطرفين والمستوطنين، ولكن بسبب ازدياد هذه المقاومة للاحتلال والاستيطان، بدأت حالة من الرعب تدب في صفوف المستوطنين، ولم تنجح كل هذه الأمور في طمأنتهم، فقد أكد استطلاع للرأي قامت به شركة هوب وأساتذة من جامعة تل أبيب، أن ٧٧ ٪ من المستوطنين، جاءوا إلى المستوطنات لأسباب تتعلق بالمستوى المعيشي، وأن ٧٠٪ منهم على استعداد للعودة إلى داخل الخط الأخضر في حالة تعويضهم، وستزداد تلك النسبة كلما ازدادت قدرة المقاومة الفلسطينية على تشكيل خطر على حياتهم، والمساس بمقومات بقائهم في المستوطنات.

وبدراسة بسيطة، وعبر إحصائيات تظهر تأثير العدوان الإسرائيلي من قبل الجيش الذي يوجد في المستوطنات على المواطن الفلسطيني، يعرض الجدول التالي إحصائية منذ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ حتى ٥/ ٩/ ٢٠٠٣:

٨٨٢٤٣٥	عدد الأشجار التي قطعت.
٤٣٥٩٢ دونماً	الأراضي في غزة.

٧٤٤٥٣ دونماً	الأراضي في الضفة.
٧٥٠٤٨٧ دونماً	إغلاق أراضي.
٢٩٤٥١ دونماً	مساحات الأراضي التي تضررت.
٨٥٩٤	عدد المباني في غزة.
٢١١٠	عدد المباني في غزة تدمير كلي.
٢٠٨٥٧	عدد المباني في الضفة.
٣٨٥٩	عدد المباني في الضفة تدمير كلي.
٧٧٣	عدد المدارس والجامعات التي تضررت.
١٦٤٠	عدد المواقع العسكرية التي تضررت.
٣٦٣	مستشفيات متضررة.
١١١٦٠	عدد المنشآت الاقتصادية.
١٠٦٢	مزارع الثروة الحيوانية.
٩٦٦٧	أغنام وأبقار.
٧١٦٦	خلايا نحل.
١٤٦٤٥٧٥	نفوق طيور.
١٩٧٠٥٣	جدران إستنادية وأسيجة / متر.
٣٩٥٩٦٨	خطوط مياه / متر.
٤٣٣١	بيوت بلاستيكية.
٢٤٢	عدد البؤر الاستيطانية والمنازل التي استولى عليها المستوطنون ٨٦٢٧١ الوحدات السكنية والكرفانات التي أقيمت والمخطط لها.
٣٥٦	عدد المساجد التي تضررت.
٩٤٨٩٢	مساحة الأراضي التي جرفت بغرض توسيع المستوطنات وجدار الفصل العنصري.
٥٩	عدد الكنس التي تضررت.
٢٥٠	عدد الطرق الالتفافية الجديدة.

٦٥٩٠٣٤	عدد الاشتال التي جرفت.
١١٨٠٤٥	مساحة الأراضي التي جرفت / إجمالي / دونم.
١٠٥٩	برك مياه.

آليات مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان

قام الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية على أسس عدوانية عسكرية، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مارس الاحتلال مبادئ الصهيونية باغتصاب الأرض وطرد سكانها بحجج وذرائع مختلفة، وتوطين اليهود القادمين من أرجاء المعمورة، ورغم الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد هزيمة ١٩٦٧، إلا أنه لم يرضَ بهذا الاحتلال والاضطهاد، بل أصبحت مقاومة الاستيطان الصهيوني جزءاً من مقاومة الاحتلال، أحد ركائز فعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، وعموم الشعب الفلسطيني.

وقد تأثرت حركة مقاومة الاستيطان بعدد من العوامل، كانت تحدد حجم وأسلوب وطبيعة هذه المقاومة، وأهم هذه العوامل:

أولاً: أوضاع الحركة الوطنية، فكلما كانت حركة المقاومة الوطنية أفضل كانت هذه المقاومة تتفاعل وتزداد، وتأخذ أبعادا وأساليب أكثر قوة، وعندما تتراجع الحركة الوطنية لمختلف الأسباب، كانت تتراجع قوة مقاومة الاستيطان.

ثانياً: طبيعة المرحلة السياسية، حيث ساهمت الأجواء السياسية في تحديد مدى قوة المقاومة، فعندما تكون الأجواء السياسية ترتبط بالمفاوضات أو المبادرات السياسية، فإن حركة المقاومة تكون متعلقة إلى حد كبير بالوعي والنشاط الشعبي، حيث كان ولا يزال للنشاط الشعبي والعمل الجماهيري يؤدي دوراً بارزاً في مقاومة الاستيطان، فبزيادة الوعي والتشكيلات الشعبية، تزداد وسائل المقاومة وآلياتها، وإشراك قطاعات جديدة وكبيرة في معركة الدفاع عن الأرض

ثالثاً: مكان الاستيطان، فكلما كان مكان بناء المستوطنات بالقرب من الأماكن الفلسطينية المأهولة أو طرقها الرئيسية، وجهت بشكل أكبر مما لو كانت بعيدة عن هذه المناطق.

المقاومة الفلسطينية للاستيطان

شهدت حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان، مراحل مختلفة متأثرة بواقع الصراع العربي الإسرائيلي، والظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية والإجراءات العسكرية الاحتلالية، وتنقسم مراحل مقاومة الاستيطان إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٦٧- ١٩٨٧

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، حيث توافقت هذه المرحلة مع بدء استيلاء جيش الاحتلال على المناطق الفلسطينية، والشروع بإقامة المستوطنات عليها، وبالتالي تميزت هذه المرحلة بتصعيد الهجمات العسكرية على المستوطنات والمستوطنين وجنود الاحتلال، وامتنع العمال الفلسطينيون عن العمل في المستوطنات وحتى في إسرائيل.

وقد كان اندلاع مواجهات يوم الأرض في الثلاثين من مارس عام ١٩٧٦، نقلة نوعية كبيرة في حركة مواجهة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، حيث بادرت الجماهير العربية داخل الخط الأخضر والضفة والقطاع إلى الخروج بمظاهرات عارمة، رافضة سياسة مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والاستيطان فيها، وبذلك بدأت قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية بالانخراط في معركة الدفاع عن الأرض، رغم تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية نتجة للأزمات التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، والإجراءات الاحتلالية القمعية على الأرض الفلسطينية، وإحباطات توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكان من أهم ملامح حركة المقاومة الوطنية في هذه المرحلة:

١- أبرزت الدور التاريخي المتطور لحركة المقاومة التي بدأت بعمليات عسكرية ضد الاحتلال، ومقاومة بدايات حركة الاستيطان، وشن هجمات مسلحة على المستوطنات، خاصة في غور الأردن والخليل والقدس.

٢- جاءت هذه المرحلة، لتثبيت قوة ارتباط الشعب الفلسطيني بالأرض الفلسطينية وتعميق حبه للوجود العاطفي والوطني الفلسطيني، وتمسكه بالبقاء على الأرض الفلسطينية، وارتباط قيادة الشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة، وبدء إدراك أهمية المقاومة داخل الأرض المحتلة،

٣- أثرت الأوضاع السياسية لتلك المرحلة خاصة اتفاقيات كامب ديفد في زيادة الإحساس، بضرورة التركيز على الجهد الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، كمحور ومحرك رئيسي في عمليات المقاومة

المرحلة الثانية: مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي انطلقت في ٩/ ١٢/ ١٩٨٧ تطورا هاما واستراتيجيا في حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان والاحتلال، حيث تصاعدت حركة المقاومة كما ونوعا، وأصبحت المستوطنات أهدافاً رئيسية في هجمات المقاومة، وساعد في ذلك تشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة داخل الأرض المحتلة لأول مرة، في التركيز على مقاومة الاستيطان إدراكا لما يشكله من خطر، وبدأت وسائل جديدة في أعمال المقاومة، مثل حرق المستوطنات ومزارعها، وإغلاق الطرق، وحصار المستوطنات، ووقف أيّ تعامل مع المستوطنات، حيث أصبحت المستوطنات كنتونات معزولة ومحاصرة بالمناطق الفلسطينية، ومن أبرز سمات هذه المرحلة:

١- مركزية قيادة الانتفاضة ومركزية فعالياتها، وبالتالي سهولة إصدار التعليمات وتنفيذها من قبل أذرع قيادة الانتفاضة.

٢- شهدت هذه المرحلة أشكالاً متنوعة من النضال بدءاً بالعودة إلى العمليات المسلحة، والزجاجات الحارقة، وإغلاق الطرق، وحرق المزروعات، وانتهاءً بعمليات رشق الحجارة، وحرق الإطارات على الطرق.

٣- بدء التركيز السياسي على موضوع الاستيطان خاصة في مفاوضات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومفاوضات واشنطن، والتركيز على مطالب الوفد المفاوض بتجميد الاستيطان.

المرحلة الثالثة (١٩٩٣-٢٠٠٠)

شهدت هذه المرحلة اتفاق إعلان المبادئ بين م ت ف وإسرائيل الموقع في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ الذي أجَّل حل موضوع الاستيطان إلى مفاوضات الحل الدائم، وبدء عودة م ت ف إلى الأراضي المحتلة، واستلام السلطة الوطنية للمناطق الفلسطينية، وكانت هذه بداية جديدة في مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان، وبداية مرحلة جديدة، وحملة محمومة من قبل المستوطنين والحكومات الإسرائيلية لالتهام مزيد من الأراضي، وإقامة المستوطنات وتوسيع القائم منها، بهدف خلق وقائع جديدة على الأرض لمنع التواصل الجغرافي للمناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وساهم تأجيل موضوع الاستيطان لمفاوضات الحل الدائم في ذلك، وتصنيف الأراضي الفلسطينية إلى مناطق أ-ب-ج، حيث استمرت إسرائيل في إخضاع المستوطنات للسلطة الإسرائيلية الكاملة كمناطق ج، وجميع المناطق المحيطة بالمستوطنات، تخضع للمسئولية الأمنية الإسرائيلية لصفتها مناطق ب، حيث الإدارة المدنية للسلطة الوطنية والأمنية لإسرائيل، واستغلت إسرائيل عدم وضوح الاتفاقات، خاصة فيما يتعلق بالتطور الطبيعي للمستوطنات في تسريع الحملة لبناء وحدات إضافية جديدة، وتوسيع دائرة المنطقة الأمنية المحيطة، وإقامة التكتلات الاستيطانية، وشق الطرق الالتفافية، حيث إن حجم الأراضي المصادرة بعد اتفاقيات إسرائيل، تقارب حجم كافة الأراضي التي تمت مصادرتها منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، ورغم ذلك ازدادت حدة المقاومة الوطنية للمستوطنات والمستوطنين ولكن بأشكال مختلفة، حيث تم تشكيل لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان ومراكز حقوق الإنسان والجمعيات الخاصة، بمساعدة المناطق المحاذية للمستوطنات، وتثبيت المواطنين على الأرض الفلسطينية عبر نشاطات مكثفة، ساهمت فيها مؤسسات السلطة الوطنية، مثل إقامة مدن جديدة بالقرب من المستوطنات وزراعة الأشجار واستصلاح الأراضي، إلا أن كل هذه المحاولات، لم ترقَ إلى حجم الحملة الإسرائيلية المكثفة، بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، إضافة إلى عدم تنظيم كافة الجهود الرسمية والشعبية في مقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض.

ومن ملامح هذه المرحلة:

١- ازدياد الاهتمام الرسمي من السلطة الوطنية بالدفاع عن الأراضي وحمايتها، واستثمارها بشكل يمنع توسع المستوطنات.

٢- تركيز حكومات إسرائيل المتوالية على التوسع الأفقي قدر الإمكان، تحت ذرائع أمنية واهية.

٣- تركيز المقاومة على العمل الشعبي، لما للسلطة الوطنية من التزامات أمنية في مناطق المستوطنات.

المرحلة الرابعة: ٢٠٠٠- مرحلة مقاومة العدوان الإسرائيلي الحالي

في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ بدأت إسرائيل حرباً عدوانية شاملة على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وقد كانت المستوطنات القواعد الأساسية لهذه الحرب، وبالتالي أصبحت هذه المستوطنات مواقع عسكرية مستهدفة من قبل المقاومة الفلسطينية التي اختلفت آليات مقاومتها للاحتلال والاستيطان عن المراحل السابقة، حيث ازدادت عمليات المقاومة العسكرية من اقتحام للمستوطنات، والقيام بعمليات استشهادية داخلها، واستهداف سيارات المستوطنين عند تحركها على الطرق عبر إطلاق النار وتفجير العبوات الناسفة، وبدأت آليات جديدة من المقاومة مثل قصف المستوطنات بقذائف الهاون والصواريخ المصنعة محلياً، أو إطلاق النار على المستوطنات القريبة من المدن، مثل مستوطنة جيلو في بيت لحم، ومجمع غوش قطيف الاستيطاني في خان يونس ورفح.

من أهم مميزات هذه المرحلة التي ما زالت مستمرة حتى الآن:

١- زيادة العمليات العسكرية والاستشهادية ضد المستوطنات والمستوطنين وجيش الاحتلال، مما أرعب المستوطنين، ودفعهم إلى التفكير الجدي في الهرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢- وضوح كامل لخطر وجود الاستيطان على الأرض المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي انخراط كافة القوى الوطنية والفعاليات الشعبية في مقاومته.

٣- استطاعت المقاومة الفلسطينية ابتداع آليات جديدة ومتطورة للمقاومة، وتغلبت على كافة العقبات التي يحاول جيش الاحتلال والمستوطنون وضعها لحماية المستوطنات، ووجهت ضربات مذهلة للمستوطنين أينما وجدوا.

الخاتمة (نحو خطة شاملة لمقاومة الاستيطان)

إن سياسة إسرائيل الاستيطانية لا يمكن أن يتم مواجهتها، إلا ضمن خطة شاملة لمقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، وبالتالي الدفاع عن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. حيث لا يمكن الوصول إلى أيّ حل سلمي أو استقرار دون نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الوطني،ة و حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، على أن تكون هذه الأرض خالية من المستوطنات اليهودية، ومن أي وجود عسكري أو مدني إسرائيلي، تبعاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، ولاستحالة تنفيذ هذا الحل السياسي دون تفكيك المستوطنات، فإن عملية مقاومة الاستيطان هي جزء من إرساء أسس السلام الشامل والدائم في فلسطين والشرق الأوسط والعالم، وهذه الحالة تتطلب نضالاً واسعاً على كافة المحاور بدءاً بدور العالم في حماية قرارات الشرعية الدولية، ووقف سياسة الكيل بمكيالين، والعمل على إجبار إسرائيل على الالتزام بهذه القرارات، وفرض العقوبات عليها، وتقديم المجرمين من المستوطنين وقوات الاحتلال وساستهم إلى المحاكمات بصفتهم مجرمي حرب.

ولكن الدور الأساسي في عملية مقاومة الاستيطان، يتحملها الشعب الفلسطيني وامتداده العربي، وأود هنا أن أتقدم ببعض الإجراءات التي أن تم العمل بها - وهذا ممكن- أن تحد من خطر الاستيطان، عن طريق تفكيك المستوطنات لتصبح الأراضي الفلسطينية خالية منها، وبالتالي تصبح الطريق ممهدة أمام عملية سياسية جادة، تؤدي إلى حل سلمي.

أولاً: على المستوى العربي

١- دعم مقومات صمود الشعب الفلسطيني، خاصة في المناطق المحاذية للمستوطنات والمناطق المحاصرة التي تحاول إسرائيل إخلاءها تمهيداً لضمها للمستوطنات، وإقامة المشاريع الإنتاجية، واستيعاب العمالة الفلسطينية.

٢- مقاطعة شاملة لإسرائيل على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، وربط أي تقدم على لأيٍّ من هذه المجالات، بالتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، بدءاً بتجميد الاستيطان على طريق تفكيكه.

٣- مقاطعة الشركات الدولية والمؤسسات التي تتعامل مع المستوطنات، أو تدعمها أو تقيم علاقات اقتصادية وتجارية معها، وخاصة في مجال التسويق، وإقامة مركز لرصد هذه الشركات، وتعميم أسمائها في الوطن العربي.

٤- العمل على فضح سياسات الاستيطان في فلسطين، وأثرها على السلام والاستقرار في المنطقة عبر حملة دبلوماسية وإعلامية واسعة النطاق، تعتمد على الإحصائيات والأرقام والحقائق.

٥- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدولية ومحكمة جرائم الحرب، والعمل على تقديم المسئولين الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين إلى هذه المحاكم بصفتهم مجرمي حرب، لأن الاستيطان يعتبر جريمة حرب حسب القانون الدولي.

ثانياً: على المستوى الفلسطيني

١- ربط أيّ عودة للمفاوضات بوقف العدوان الإسرائيلي وتجميد الاستيطان ووقفه، وخاصة بناء سور الفصل العنصري، وعزل القدس وحصارها.

٢- ربط أي إجراء أو تنسيق مشترك مع الجانب الإسرائيلي بتفكيك مستوطنات، خاصة تلك التي تشكل عائقاً أمام المواطنين الفلسطينيين، وتعوّق إجراءات السلطة الفلسطينية، مثل نتسار يم وكفار داروم بغزة.

٣- تكثيف الجهد الشعبي في مواجهة الاستيطان عبر زراعة الأراضي والحفاظ عليها، ودعم المزارعين في مناطق التماس، وترسيخ وجودهم على الأرض، وتعويضهم عن خسائرهم، وإعادة بناء ما دمره الاحتلال.

٤- توفير أماكن عمل كافية للعاطلين عن العمل لتفادي اضطرارهم وتحت ضغط الحاجة للعمل في المستوطنات، لأنه من غير المعقول أن تبنى المستوطنات بأيدي فلسطينية.

٥- مقاطعة كافة منتجات المستوطنات والشركات الإسرائيلية، وتحريم كافة أشكال المتاجرة مع المستوطنات.

٦- تكثيف عمليات المقاومة ضد المستوطنين وحماتهم من جنود الاحتلال، لكي يدركوا الأخطار التي تهدد بقاءهم في الأراضي الفلسطينية، وليدفعوا ثمن الاحتلال والاستيطان.

إن عملية الدفاع عن الأراضي الفلسطينية ومواجهة الاستيطان، بحاجة إلى تركيز كافة جهود الفلسطينيين والعرب ومحبي السلام في العالم، للعمل على التصدي لهذه الغطرسة الإسرائيلية التي تتحدى العالم والأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تعتمد على قوتها العسكرية، وتواصل قتل الفلسطينيين، وتدمير منازلهم، وسرقة أراضيهم وثرواتهم، مما سيؤدي إلى مواصلة رد الفعل الفلسطيني على هذه الهمجية الصهيونية دفاعا عن النفس والحقوق.

إن شعبنا مصمم على الاستمرار في نضاله المشروع الذي كفلتة كافة الأعراف والمواثيق الدولية، قدماً نحو الاستقلال، وإقامة الدولة المستقلة القابلة للحياة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس (وإننا حتماً لمنتصرون)

المبحث الثاني

إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة /القدس والخليل) (الورقة الأولى)

م. رائف نجم*

الأهمية الروحية للأرض المقدسة والمواقع المقدسة

خلق الله تعالى الكرة الأرضية لتعيش عليها ذرية آدم عليه السلام. وخص أجزاء منها بالتقديس والمباركة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف والخليل ليهتم بها المسلمون ويحافظوا عليها. وقال تعالى (ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين)(١)، أي نجا الله إبراهيم ولوطا عليهما السلام إلى أرض فلسطين التي أمضيا فيها زمنا هربا من المشركين والمفسدين. وقال تعالى (والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)(٢). وفي هذه الآية يقسم الله تعالى بالزيتون كناية عن مدينة القدس، والبلد الأمين كناية عن مكة المكرمة، دلالة على قدسية هاتين المدينتين. وقال تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله)(٣). وفي هذه الآية خص الله تعالى بالبركة المسجد الحرام في مكة والمسجد الأقصى في القدس. وجعل نبيه محمداً (صلى الله عليه وسلم) أول فاتح إسلامي للقدس في ليلة الإسراء والمعراج. وفي بيت المقدس رعى المسلمون التراث

---

* الرئيس الأسبق للجنة الملكية لإعمار الأقصى.

(١) سورة الأنبياء/ ٧١.

(٢) سورة التين/ ١-٣.

(٣) سورة الإسراء / ١.

وحفظوه، وتبارى أمراؤهم في إنشاء المساجد والمدارس والمؤسسات الخيرية، واغدقوا عليها الأوقاف والهبات، وأوقفوا الأراضي في القدس والخليل لمنفعة المسلمين.وبعد كل هذا يدعي اليهود اليوم أن القرآن لم يذكر القدس سوى مرة واحدة، أما التوراة فقد ذكرتها عشرات المرات، وعليه فإن أهمية القدس والخليل الروحية لدى اليهود هي أكثر بكثير من أهميتها لدى المسلمين. ونحن نجيبهم بأن الأهمية لا تقاس بعدد المرات، لأن القرآن ذكر بني إسرائيل عشرات المرات، ولكن ليس في مدحهم بل في ذمهم، وتوعدهم بالعذاب لمخالفتهم أوامر الله ولم يطيعوا أنبياءه، وأفسدوا في الأرض المقدسة وقتلوا ونهبوا واحرقوا وهدموا وارتكبوا جميع المنكرات.

ويكفي الدلالة على أهمية القدس عند المسلمين، أنها شهدت إسراء ومعراج الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وفرضت الصلاة من فوقها، وأما الأهمية الروحية للقدس لدى المسيحيين، فهي أنها تضم في أحضانها كنيسة القيامة التي بنتها القديسة هيلانة سنة ٣٣٥م في نفس الموقع الذي رفع منه عيسى عليه السلام إلى السماء، وأما الأهمية ا لروحية المزورة لدى اليهود والتي استند عليها المستوطنون الإسرائيليون، فقد جاءت من تركيز الصهيونية العالمية على هذا المحور الروحي لأنه سيخدم مخطط الغزو الاستيطاني اليهودي.

فكان تركيزهم على إنشاء الهيكل الثالث اليهودي في القدس، وفي نفس موقع المسجد الأقصى المبارك، وجعله المركز الأول للعبادة عند يهود العالم. وادعت الصهيونية أن ذلك هو حق اليهود التاريخي الأزلي، الذي عبرت عنه توراتهم في العهد الذي قطعه الرب لإبراهيم وذريته حيث جاء النص التالي:

(في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقا، قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات. القينيين والفنزيين والقدمونيين والحثيين والفرزيين والرفائيين والاموريين والكنعانيين والجرشاشيين واليبوسيين)[1].

(١) التوراة، سفر التكوين، الإصحاح ١٥، النصوص ١٨-٢١.

وحتى لو كان هذا النص حقيقياً، فإنه ليس لليهود فقط، بل يشمل كل من ذكر من الشعوب، ومنهم الكنعانيون واليبوسيون ومؤسسو مدينة القدس، ومنهم الحثيون سكان مدينة الخليل الأصليون، وذلك قبل الاستيطان اليهودي فيهما بألفي سنة.

الاستيطان الإحلالي

هو القاعدة التي استندت عليها الصهيونية لإرساء جذور الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المقدسة. ولم يكن هذا الاستيطان هو الأول من نوعه، فقد سبقه الاستيطان الإحلالي الذي مارسه الأنجلو سكسون في الأرض الأمريكية، عندما قتلوا عشرين مليونا من الهنود الحمر الذين كانوا يشكلون السكان الأصليين لتلك الأرض. ومن لم يمت منهم شغلوه في مناجم اليورانيوم حتى يقضي عليه تأثير الأشعة.

ثم نجح الاستيطان الإحلالي في استراليا. ولكنه لم ينجح في الجزائر أو في جنوب أفريقيا، حيث قاومت شعوب هذه البلاد المستعمر، ولن ينجح في فلسطين لأن فيها شعب يقاوم الغزو، علاوة على عدم إمكانية تفريط العالم الإسلامي بالمقدسات الموجودة في القدس والخليل، الأرض التي باركها الله تعالى في قوله عن إبراهيم عليه السلام (ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين).

وإذا عدنا إلى زمن الدولة العثمانية، نجد أنها كانت تتعرض إلى إغراءات من أجل الموافقة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وخصوصا في عهد السلطان عبد الحميد عندما ذهب إليه يهوديا ثيودور هرتزل، وقرّه صو أفندي، وعرضا عليه أن يسدد اليهود ديون الدولة العثمانية، وأن يخصوا السلطان عبد الحميد شخصيا بخمسة ملايين ليرة ذهبية عثمانية.

ولكنه دون تردد رفض العرض اليهودي ولم يفرط بالأرض المقدسة. ثم رفع اليهود قيمة الرشوة، ظنا منهم أن المبلغ الذي عرضوه قليل. وقدموا له عرضا جديدا لتعمير الاسطول العثماني، ودفع مبلغ ماية وخمسين مليون ليرة ذهبا للسلطان شخصيا. ولكن

السلطان عبد الحميد قال لهم: "إن حفنة من تراب الأرض المقدسة أغنى من أموال اليهود في الدنيا". فقرر اليهود بعد ذلك التخلص منه. فتعاونت المحافل الماسونية مع الحركة القومية الطورانية ويهود الدونمه(الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر)، وتم عزل السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٩م، ونُفي إلى سالونيك وشوِّهت سمعته وأُهين.

وبعد ذلك وقعت اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦م، ثم صدر وعد بلفور سنة ١٩١٧م، ووجهه وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد روتشيلد. ومن ثم بدأ تنفيذ الاستيطان اليهودي إلى الأرض المقدسة. وحتى ذلك الوعد المشؤوم، فقد خالفه اليهود وخالفته بريطانيا وأمريكا، لأن النص الذي صدر سنة ١٩١٧م كان بالشكل التالي:
(إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعطف إنشاء وطن قومي لليهود، وسوف تبذل جهودها لتسهيل الوصول إلى هذا الهدف. وقد أصبح واضحا تماما أن ذلك لن يؤثر على الحقوق المدنية والدينية لسكان فلسطين من غير اليهود).

والمقصود في هذا الوعد بسكان فلسطين من غير اليهود هو ٩٢٪ من سكان فلسطين، ورغم ورود جملة " لن يؤثر على الحقوق المدنية والدينية للسكان من غير اليهود" فإن الواقع الحالي يؤكد محاولات الصهيونية وحكومة أمريكا الإجهاز على أية حقوق مدنية ودينية للسكان العرب، واستباحة الجغرافيا والديموغرافيا".

وهذا الشعب اليهودي الذي لا يزيد على ١٥ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم ومنهم ٦,٥ مليون نسمة في فلسطين، يصر الآن على اتباع نفس سياسة العدوان والإفساد التي مارسها في مراحل التاريخ القديم، في القصور الإمبراطورية للبابليين والآشوريين والرومان فطردوهم من الأرض المقدسة. وبإمكان هذا الشعب الآن التعايش مع شعوب الأرض ومن ضمنهم الأمة العربية والإسلامية إذا أرادوا ذلك. ولكن الله تعالى قال فيهم (ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين) (سورة المائدة/ ٦٤).

ونقرأ في هذا القرن الحادي والعشرين ترويجهم لملحمة (هيرمجدون) التي ستقع بين القدس ويافا ويدعمهم في ذلك سبعون مليون أمريكي متصهين، وأنه سيبقى من اليهود

بعد المعركة (١١٤) ألفا سيعتنقون ديانة النبي عيسى عليه السلام. فلماذا يا ترى لا يعتنقونها الآن ويوفروا على شعبهم القتل في هذه المعركة التي يؤمنون بوقوعها؟. وأن هؤلاء المستوطنين في الأرض المقدسة هم نواة الجيش الإسرائيلي الذي سيقود المعركة.

الاستيطان الإسرائيلي والوقف الإسلامي

اعتبرت السلطات الإسرائيلية، حكم الوقف الإسلامي مثل حكم الأراضي الأميرية التي يحق للدولة استغلالها. رغم أن قانون الوقف واضح ولا يجوز استعمال أراضي الوقف أو العقارات الموقوفة إلا بالأسلوب الذي حدده الواقف وبواسطة متولي الوقف، وهو الآن دائرة الأوقاف في القدس والخليل. ولكن السلطات الإسرائيلية سمحت للمستوطنين إقامة بعض المستوطنات على أراضي الوقف.

ومن العقارات الوقفية التي صادرتها السلطات الإسرائيلية والمستوطنون في القدس حي الشرف وحي المغاربة وباب السلسة وحي الباشورة والمدرسة التنكزية التي جعلوها مقرا لحرس الحدود الإسرائيلي، ورباط كرد، وحوالي مائة مسكن عربي خصص أحدها سكنا لشارون في شارع الواد. وترتفع الأعلام الإسرائيلية على جميع هذه المباني تحديا للشعور الإسلامي.

وفي الخليل تمت مصادرة أجزاء كبيرة، أهمها في الدبويا (البلدة القديمة) التي تشكل خطرا كبيرا مستمرا على الحرم الإبراهيمي، حيث وقعت مجزرة كبيرة بعد الفجر في أحد الأيام، من قبل الجندي المستوطن (جولدشتاين) الذي اعتبر بعد ذلك قديسا.

إن استمرار وجود المستوطنين قرب المعالم الدينية، مثل المسجد الأقصى ومسجد إبراهيم الخليل عليهما السلام، يسبب استمرار الاحتكاك والاعتداءات المسلحة على المسلمين، كما حصل في مجزرة الأقصى ومجزرة المسجد الإبراهيمي.

وعليه، فإن على الأمة العربية والإسلامية استغلال أراضي الوقف التي ما زالت شاغرة بدون استعمال حتى تبعد عنها السيطرة الإسرائيلية، ويمكن إنشاء مساكن عليها لاستيعاب التضخم السكاني الفلسطيني، ومنع تسربها إلى المستوطنين.

كما أن هناك أخطاراً أخرى ناتجة عن وجود المستوطنين قرب المسجد الأقصى المبارك وهي محاولاتهم المستمرة لاقتحام أبواب المسجد الأقصى، ومحاولاتهم في الدخول تحت اسم السياحة.

الخطر الجغرافي والديموغرافي للاستيطان الإسرائيلي

لقد انقلب النظام الجغرافي والديموغرافي في القدس والخليل على عقب، فبعد أن كان المستوطنون يعيشون على رقعة صغيرة من الأرض المقدسة، فقد صادروا اليوم الأراضي الشاسعة في كل من المدينتين المقدستين بمساعدة بريطانيا خلال مرحلة الانتداب وبمساعدة أمريكا بعد إقامة الدولة العبرية. والجدول التالي يوضح التطور الجغرافي في القدس:

السنة	نسبة أراضي العرب	نسبة أراضي	نسبة أراضي الأجانب	المصدر
١٩١٨	٪٩٤	٪٤	٪٢	بلدية القدس العربية
١٩٤٨	٪٨٤	٪١٤	٪٢	بلدية القدس العربية
١٩٤٩	٪٢٥	٪٧٣	٪٢	بلدية القدس الإسرائيلية
١٩٩٤	١٤!	٪٨٤	٪٢	بلدية القدس الإسرائيلية
٢٠٠٢	٪١٠	٪٨٨	٪٢	بلدية القدس الإسرائيلية

أما الجدول التالي، فيبين الوضع الديموغرافي في القدس:

السنة	عدد السكان المسلمين والمسيحيين	عدد السكان اليهود	المجموع
١٩١٨	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
١٩٤٨	١٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
١٩٦٧	٨٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠

١٩٩٤	١٥٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
١٩٩٧	١٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٠٥٠٠٠
٢٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
٢٠٠٢	٢٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠

لقد أصبحت مساحة القدس الكبرى التي أعلنت بموجب قانون التنظيم الذي صدر في عام ١٩٧٦م خمسة عشر ضعفا للمساحة المعروفة في سنة ١٩٤٨م. وأصبحت الحدود الشمالية نيفي يعقوب، والجنوبية صور باهر، والشرقية التلة الفرنسية. وتم ضم تسع مدن عربية وأكثر من خمسين قرية عربية إلى تنظيم القدس الكبرى، وفي عام ١٩٩٨ صدر تنظيم جديد للقدس الكبرى، بحيث ضموا إليها مساحات إضافية، وأصبحت حدودها من الشمال مدينة رام الله ومن الجنوب جبل أبو غنيم أو بيت لحم ومن الشرق معاليه أدوميم ومن الغرب اللطرون.

وبذلك تصبح مساحة القدس الكبرى حوالي ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية لخدمة الاستيطان اليهودي في الأرض المقدسة.

واتبعت السلطات الإسرائيلية المبدأ نفسه في مدينة الخليل. فبعد أن كانت نواة الاستيطان اليهودي في منطقة الدبويا فقط، انتشرت بشكل كبير حول مدينة الخليل، وتمت السيطرة الكاملة إداريا وعسكريا على المسجد الإبراهيمي، ولا يقيم المسلمون صلواتهم فيه، إلا تحت الحراسة الإسرائيلية في الوقت الذي يسمح لليهود بدخوله.

نشر المستوطنين المخدرات بين الشباب الفلسطيني في القدس

بعد احتلال القسم الأول من فلسطين في عام ١٩٤٨، نشر اليهود المخدرات بين الشباب الفلسطيني في مدينتي يافا وحيفا، بهدف تدمير البنية الاجتماعية الفلسطينية هناك. وأعادوا التجربة بعد عام ١٩٦٧ في مخيم الجلزون قرب رام الله، ثم في البلدة القديمة في القدس. وكان بعض الشباب من العرب في البلدة القديمة يبيعونها أثناء النهار في الأسواق بصورة علنية، ولا تتدخل سلطات الأمن الإسرائيلية لمنع ذلك. وكانت النتيجة، أن

هاجم سكان المخيم بقوة السلاح مروجي هذه المخدرات في مخيم الجلزون حتى منعوهم من الاستمرار. كما اختفت هذه الظاهرة العلنية في القدس القديمة، إلا أن المشكلة ما زالت مستمرة. ويساعد هذا الترويج وصول الشباب إلى مرحلة الزواج في الوقت الذي لا يتمكنون من الحصول على مساكن جديدة تأويهم، بسبب مصادرة المستوطنين بعض مساكن القدس، وامتناع البلدية الإسرائيلية عن إصدار رخص بناء جديدة لعرب القدس، ومن يتمكن من الحصول على رخصة لمسكن صغير، عليه أن يدفع رسوم باهظة تصل إلى ٢٥ ألف دولار.

التعايش السلمي في القدس والخليل

لقد أثبت التاريخ، أن المسلمين والمسيحيين الشرقيين الذين عاشوا معاً في الأرض المقدسة على مدى التاريخ، كانوا متقاربين من حيث المبادئ السياسية والطباع الاجتماعية، وازدادت أواصر المحبة والتآخي متانة، وعلى الأخص بعد زوال الحكم العثماني، وفي غضون الانتداب البريطاني، وخلال الحكم الأردني، وذلك بسبب مطامع اليهود في الاستيطان على هذه الأرض المقدسة. وقد ألمت النكبات بالمسلمين والمسيحيين على حد سواء، وقاوموا الانتداب البريطاني والوطن القومي اليهودي والاحتلال الإسرائيلي سنين طويلة دون أن يتمكن أحد من تفريق صفوفهم، وكان شعارهم الوحيد: الدين لله والوطن للجميع.

قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون)[١].

أما المسيح عليه السلام فكان يقول: (أنتم تسجدون لما لستم تعلمون، أما نحن فنسجد لما نعلم، لأن الخلاص هو من اليهود)[٢]. أن قوة المسلمين والمسيحيين في الأرض

(١) سورة البقرة / ١٣٦.

(٢) إنجيل يوحنا، الإصحاح، العدد ٢٢.

المقدسة في وحدتهم، وكل فرقة تؤدي إلى ضعف، وكل ضعف يؤول إلى سقوط، وبالتالي تمكن الأعداء منهم.

لقد أثبت التاريخ، أن الأرض المقدسة لن تدم إلا لسكانها العرب، فكم من يد غازية استلبته، وسرعان ما يسترد سكانها وحدتهم ثم يستردونها ويعيدون إليها عروبتها. كما ثبت استحالة التعايش السلمي مع اليهود على هذه الأرض منذ العصور القديمة في زمن البابليين والآشوريين والرومان، وعلى مدى خمسة آلاف سنة. وأقول للأمتين الإسلامية والمسيحية (إن مقدساتكم على هذه الأرض المباركة قد منحتكم الحياة والسلام، وقد حق عليكم في هذه الظروف السياسية، والعدوان الاستيطاني، أن تمنحوا مقدساتكم الحياة والسلام، وأن تنقذوها من حقد الصهيونية العالمية التي تخطط للسيطرة على العالم الإسلامي والمسيحي).

هل بإمكان الاستيطان الإسرائيلي تشكيل أساس لمملكة يهودية زمنية؟

تدعي الصهيونية استنادا إلى معتقدات توراتية وتلمودية زائفة، أن الاستيطان اليهودي قد شكل في التاريخ القديم مملكة يهودية على الأرض المقدسة. وعلى هذا الأساس، فبالإمكان تشكيل مملكة يهودية حديثة على نفس الأرض. وهذا المعتقد، ليس سنداً تاريخياً ولا سنداً منطقياً ولا سنداً دينياً ولا سنداً قانونياً.

إذ إن المؤسسين الأوائل لمدينة القدس هو اليبوسيون العرب سنة ٣٠٠٠ق.م. كما أن المؤسسين الأوائل لمدينة الخليل هم الحثيون. والتوراة المحرفة نفسها لا تنكر ذلك، حيث جاء فيها (وأخبروه وقالوا قد ذهبنا إلى الأرض التي أرسلتنا إليها، وحقا إنها تفيض لبناً وعسلاً وهذا ثمرها "عنقود عنب خليلي"... وأيضا قد رأينا بني عناق هناك. العمالقة ساكنون في أرض الجنوب. والحثيون واليبوسيون والأموريون ساكنون في الجبل، والكنعانيون ساكنون عند البحر وعلى جانب الأردن)[1]. ففي هذا النص، دلالة واضحة على أن العمالقة

(١) التوراة، سفر العدد، الإصحاح ١٣، النص ٢٨-٢٩.

واليبوسيين والكنعانيين والحثيين، كانوا يسكنون في جميع أنحاء فلسطين: أي في المنطقة الجبلية وفي غور الأردن وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهم أهل البلاد الأصليين.

وجاء في التوراة أيضا (وقام إبراهيم من أمام ميته وكلم بني حث "أي الحثيين" قائلا : أنا غريب ونزيل عندكم، أعطوني ملك قبر معكم لادفن ميتي من أمامي). وكان ذلك عندما توفيت زوجته سارة، فأعطاه الحثيون المغارة الموجودة تحت المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وجاء في التوراة النص التالي (وكان بنو يعقوب، اثنى عشر،هم: رأوبين، وشمعون، ولاوي، ويهوذا، ويساكر، وزبولون، ويوسف، وبنيامين، ودان، ونفتالي، وجاد، واشير. هؤلاء بنو يعقوب الذين ولدوا له في فدان آرام)[1] أي أنهم ولودا ونشأوا خارج فلسطين، وخارج الأرض المقدسة المباركة)، وعليه فإن فلسطين لم تكن وطنا أصليا لبني إسرائيل بشهادة توراتهم.

وقد ترك اليهود ديانة يهودية متأخرة مقتبسة من التراث الكنعاني والبابلي والآرامي. وأن عهد الملوك بما فيه عهد داود وسليمان الذي لم يمكث أكثر من سبعة وسبعين عاما، كان عهدا كنعانيا بحضارته وثقافته ولغته.

وأخلص من كل هذا، إلى أن الكيان اليهودي لم يقم على أساس قومي راسخ أصيل بثقافته وتقاليده ووطنه، لأن اليهود لم يملكوا تراثا خاصا بهم، ولم يكن لهم وطن، لأنهم كانوا غرباء وافدين إلى فلسطين، وإلى الأرض المقدسة في القدس والخليل.

إن كيان إسرائيل كان قائما على الاغتصاب والاعتداء على شعب أمن له قوميته وثقافته وتقاليده، عاش على أرضه، وجاء اليهود لطرده والإقامة مكانه، زاعمين أن يهوه (إلههم الخاص بهم)، أمرهم أن يبيدوا هذا الشعب ويحلوا محله.

إن اليهود المنتشرين في أنحاء العالم، بما فيهم المستوطنين الإسرائيليين في الأرض المقدسة، ينتمون إلى قوميات مختلفة وليسوا عنصرا واحدا، ولا يمكن أن يشكلوا شعبا

(١) التوراة، سفر التكوين، الإصحاح ٣٥، النصوص ٢٣-٢٦.

واحدا متحدا. ولذلك تسعى الصهيونية إلى ربط عمليات اضطهاد اليهود، بمصير واحد وولاء واحد إسرائيل. والإسرائيليون المستوطنون في الأرض المقدسة بعضهم متدين والبعض الآخر علماني وشتان بين معتقداتهم. ولم يجمعهم إلا الخطر الذي افتعلته الصهيونية، وتمكنت من الحصول على الدعم الأمريكي منقطع النظير.

إن هذا الوضع لا يتجانس مع القانون الطبيعي. فكيف ستعيش هذه الفئة ذات الأجناس المختلفة التي تبلغ بضعة ملايين بين خضم عربي إسلامي كبير، ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع، إلا لمرحلة زمنية قصيرة لأنه يتناقض مع الطبيعة البشرية.

٨- تأثير الاستيطان على التسوية النهائية لقضية القدس والخليل والقضية الفلسطينية بعامة

بدأ الاستيطان في مدينة القدس على يد (منتفيوري) الذي بنى حيا كاملا في الجانب الغربي من المدينة، أطلق عليه اسمه (حي منتفيوري)، وكان ذلك في بداية مرحلة الانتداب البريطاني. إن أول مستوطنة إسرائيلية أنشئت في منطقة القدس كانت في عام ١٩٢٤م وهي مستوطنة (كفار عفري) في قرية بيت حنينا. ودمرها المتظاهرون الفلسطينيون ثلاث مرات في أعوام ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٤٨، الجانب الغربي من المدينة أطلق عليه اسمه (حي منتفيوري) وكان ذلك في بداية عهد الانتداب. وعليه فإن المخطط الاستيطاني لتهويد القدس قد بدأ قبل قيام الدولية العبرية بربع قرن من الزمان. وبلغت نسبة عقاراتهم في البلدة القديمة في سنة ١٩٤٨، ٤٪ فقط، والباقي كان يملكه العرب. ورغم ذلك نجحوا في إطلاق اسم (الحي اليهودي) على هذه البقعة الاستيطانية. وكان الاسم في البداية يعبر عن جنسية السكان وليس المالكين. وبالتدرج أصبح الناس يعتقدون أن اليهود هم المالكون لهذا الحي. وعندما تم هدمه خلال حرب ١٩٤٨، بقي على وضعه إلى ما بعد احتلال ١٩٦٧ حيث حولته السلطات الإسرائيلية إلى مستوطنة حديثة، تطل بأبنيتها المرتفعة على المسجد الأقصى المبارك.

وقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في القدس في مطلع الحادي والعشرين ٣٣ مستوطنة، علاوة على عدد كبير من العقارات المصادرة في لبلدة القديمة، وقد أثر حجم الاستيطان الإسرائيلي على طابع التسوية في مدينة القدس، فأخذ المفاوض الإسرائيلي يطرح على السلطة الفلسطينية خرائط تقسيم الأحياء في البلدة القديمة، بحيث تبقى العقارات المصادرة تحت السلطة الإسرائيلي، تماما كما كانوا يفعلون بالمستوطنات حول القدس. والمفاوض الفلسطيني يطلب إزالة ما يمكن إزالته من المواقع الاستيطانية مثل مستوطنة رأس العمود (نئوت ديفد) ومستوطنة سلوان (مدينة داود) ومستوطنة أبو ديس (كدمات صهيون)، أو أن تكون جزءاً من الأحياء البلدية الفلسطينية. وبقاء مثل هذه المستوطنات سينتج عنه احتكاك واصطدامات مستمرة بين الجانبين، لأن العدوان هو من الطبائع الأصلية في نفوس اليهود.

وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية في إنشاء المستوطنات أسلوبا عسكريا، يتمثل في بناء المستوطنة الواحدة على مرتفع يطل على ما حوله من أراض عربية منخفضة، وتحرص السلطات الإسرائيلية على أن تكون الأبنية في خطوط متوازنة بعضها خلف بعض، وأسطحها منحدرة، وبناؤها من الخرسانة المسلحة والحجر، ونوافذها صغيرة الحجم، وترتبط المستوطنة بطرق معبدة، وتجهز بجميع خدمات البنية التحتية اللازمة.

وقد أوضحت الجمعيات اليهودية، التي وقفت من وراء المستوطنين، أن أحد أهدافها المركزية هو إغلاق الطريق أمام أي إمكانية لتقديم تنازلات إسرائيلية في مناطق القدس، حتى لو كانت هذه التنازلات حلولا تسووية، لا تتضمن أي تنازل عن السيادة الإسرائيلية.

وقد جهدت الجمعيات الاستيطانية اليهودية في أنحاء كثيرة من خارج البلدة القديمة، لتكثيف الاستيطان مثل جبل الزيتون، وحي الشيخ جراح، والثوري، وسلوان، وأبو ديس، ورأس العامود. حتى وصل عدد المستوطنين اليهود في الجانب الشرقي من مدينة القدس حوالي ٢١٠ ألف نسمة، منهم حوالي (٢٤٠٠) يهودي في البلدة القديمة مقابل

٢٢ ألف مسلم و(٤٩٠٠) مسيحي و(٢٢٠٠) أرمني. وسيكون لهذا الوجود المرتفع من أعداد المستوطنين اليهود تأثير كبير على صورة التسوية الدائمة النهائية في القدس، إن تم لها أن ترى النور.

أما بالنسبة لمدينة الخليل، فإن مخطط الاستيطان في هذه المدينة، قد تمركز في البداية في حي الدبويا في البلدة القديمة لمدينة الخليل لقربها من مسجد إبراهيم الخليل عليه السلام، ولوجود بيوت قديمة تركها أهلها بسبب حالتها السيئة وعدم وجود إمكانية مادية لديهم لإعمارها، فصادرها المستوطنون وساعدتهم السلطات الإسرائيلية في ترميمها، وإنشأ الجيش الإسرائيلي أبراج حراسة مسلحة حول الحي المصادر، بهدف حماية سكانه اليهود الذين لا يزيد عددهم على (٤٢٠) شخصا مقابل أربعين ألف عربي حولهم. ثم أنشأوا مستوطنة كريات أربع على حدود مدينة الخليل، ومنعوا استكمال مسجد خالد بن الوليد الجميل الذي كان يجري بناؤه في نفس الموقع وبقي إلى الآن بدون قبة، وبنصف مئذنة. وقد بلغ الآن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الخليل (٢٧) مستوطنة.[١]

المستوطنات في منطقة القدس

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع
١.	كفار عفري	١٩٢٤	بيت حنينا.
٢.	عطيروت	١٩٦٧	على أراضي قلنديا.
٣.	معالية دفنا	١٩٦٨	٣٠٧دونم من أراضي عائلات مقدسة.
٤.	الحي اليهودي في البلدة القديمة	١٩٦٨	٣٣٤٥دونم حول القدس.
٥.	الحي اليهودي في البلدة القديمة	١٩٦٨	١١٦ دونم من أراضي حارة شرف.

(١) المركز القانوني للدفاع عن الأرض / نابلس.

٦.	جفعون	١٩٦٨	أراضي قرية الجيب
٧.	نيفي يعقوب	١٩٦٩	ـــ
٨.	جفعات شابيرا	١٩٧٠	التلة الفرنسية-١٥ ألف دونم لـدير اللاتـين وعرب شعفاط ولفتا
٩.	راموت	١٩٧٠	بيت اكسا ولفتا وشعفاط
١٠.	تل بيوت الشرقية	١٩٧٠	٢٤٠٠ دونم من أراضي صور باهر
١١.	ريخس شعفاط	١٩٧٠	١١٩٨دونم من أراضي شعفاط الرأس
١٢.	مشور أد وميم	١٩٧٤	أراضي قرية أبو ديس
١٣.	معاليه أد وميم	١٩٧٥	أراضي العيزرية وأبو ديس
١٤.	جبعات زئيف	١٩٧٧	أراضي قرى بيتونيا وبيت دقو والحبيب
١٥.	بزغات زئيف	١٩٧٨	ـــ
١٦.	كفار أد وميم	١٩٧٩	أراضي فرية عنان
١٧.	جيلـــو	١٩٨٠	٢٧٠٠ دونم من أراضي بيـت جـالا وبيـت صفافا وشرفت
١٨.	جفعون حد شاه (أ)	١٩٨٠	أراضي بيت إجزا
١٩.	جبعات بنيامين-آدم	١٩٨٣	أراضي قرية جبع
٢٠.	عنا توت	١٩٨٣	أراضي قرية عناتا
٢١.	هارادار	١٩٨٥	أراضي قرية بيت سوريك وبدو
٢٢.	بسكات عمومر	١٩٨٧	١٠٠٠ دونم ثم توسع
٢٣.	داود	١٩٩٠	مشروع ماميلا غرب باب الخليل
٢٤.	جبعات همطوس	١٩٩١	أراضي بيت صفافا وبيت جالا وأراضي دير الروم الأرثوذكس (١٧٠) دونم
٢٥.	جعفون حد شاه(ب)	١٩٩١	أراضي قرية بدو
٢٦.	هارحوما	١٩٩٧	جبل أبو غنيم

٢٧.	مشروع استيطاني في رأس العامود	١٩٩٨	رأس العامود
٢٨.	برج اللقلق	١٩٩٨	باب الساهرة
٢٩.	ألـــون	١٩٩٩	أراضي وادي القلط
٣٠.	فرمرية	١٩٩٩	أراضي قرية صور باهر
٣١.	كدمات زيون	٢٠٠٠	أبو ديس
٣٢.	جيفا عوت	٢٠٠١	جنوب القدس
٣٣.	نوف ذهب	٢٠٠٢	ـــــ

إن اتفاقية التسوية التي تمت بشأن الخليل بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، تحدد التزامات وحقوق الجانبين بالنسبة للمسجد الإبراهيمي وبالنسبة لتقسيم المنطقة. ولكن الممارسات التي تجري على الواقع بسبب وجود المستوطنين وتكاثرهم، وممارساتها التعسفية اليومية ضد أهالي الخليل، تختلف كل الاختلاف عما تم التوقيع عليه. ولذلك فإن أي تسوية يتم التوقيع عليها لا يحترمها بالجانب الإسرائيلي، ويقول عنها بعض رؤساء وزاراتهم، إنها ليست كتابا مقدسا. وهي في الواقع كما هو ظاهر للعيان عبارة عن هدنة يستكين لها الجانب الفلسطيني والعربي ويستعد للانقضاض عليها الجانب الإسرائيلي كلما تسنح له الفرصة. ولا يمكن أن يتعايش المستوطنون مع أية اتفاقيات أو مع السكان الفلسطينيين العرب حولهم.

المبحث الثالث

إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة "القدس والخليل" (الورقة الأولى)

فرج شلهوب*

مقـــدِّمة

امتاز الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بوصفه استيطاناً إجلائياً احلالياً، وهو بمثابة جزء من سياسة شاملة لاختراق الوجود الفلسطيني، وفي الطريق إلى تصفية هذا الوجود وتدميره، عمد إلى تكريس حضوره على كامل الجغرافيا الفلسطينية بتأن، ولكن وفق خطة، وفي هذا كانت القدس والخليل، وبما لهما من خصوصية دينية، وما يوجد بهما من أماكن مقدسة، محوراً هاماً في خطة الاستهداف الاستيطاني الإسرائيلية، وليس من الصعب، استكشاف أن الاستهداف كان خاصا وبمزايا تفضيلية لدى مخططي الاستيطان اليهودي والداعمين له، سواء لجهة الكثافة أو نوعية الاستيطان وانتشاره، أو التركيز على حسم هوية المكان والسيادة فيه.

هذه الورقة محاولة للوقوف على جملة من المسائل في السياق الاستيطاني العام، وفيما يخص مدينتي القدس والخليل بوجه خاص، وهي محاولة لإعادة إنتاج الصورة الاستيطانية في المدينتين كما تبدو تاريخياً وجغرافياً، بما يتيح فسحة من التفكير لاشتقاق آليات عمل مناسبة، في ظل مرحلة سياسية تحفل بالكثير من الانتكاسات، واستنزاف الجهود، وربما بعيداً عن جوهر مواجهة النشاط والمشروع الصهيوني ومركزه، الهادف إلى ابتلاع الأرض وتشتيت الإنسان في فلسطين.

* مدير تحرير صحيفة السبيل، متخصص في الشؤون الفلسطينية.

القدس والاستيطان

- تأسست بلدية القدس في العهد العثماني عام١٨٦٣م.
- أقيمت أحياء وكنائس عديدة في المدينة بين عامي ١٨٤٢ - ١٨٩٧م، وبنيت نحو ٢٧ مستوطنة في القدس وحولها.
- تم بناء الأحياء اليهودية على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، وقد كان للقنصل البريطاني آنذاك مساهمة واضحة في مساعدة اليهود.
- أنشئت بين عامي ١٨٩٧-١٩٣٠م، ٢٤ مستوطنة أخرى داخل القدس وضواحيها، ليصل عدد المستوطنات في المدينة وحولها إلى نحو ٥١ مستوطنة.
- أول مستوطنة بنيت على أرض فلسطين كانت بتاح تكفا.
- عام ١٨٨٠م لم يتجاوز عدد اليهود ٣٠٠٠ نسمة، ليصل العدد عام ١٩١٨ إلى عشرة آلاف، فيما تقول مصادر إسرائيلية، أن العدد كان في العام ١٩١٤م نحو ٣٥ ألفاً[1].
- بدأت في عهد الانتداب البريطاني، مرحلة تغيير جذري في الواقع الجغرافي والسكاني في مدينة القدس لصالح المستوطنين، حيث ظهر التواطؤ بين سلطات الانتداب والمنظمة الصهيونية العالمية.

حدث التواطؤ عبر العمل في اتجاهين:

أ- توجيه مكثف للهجرة نحو القدس.

ب- دفع المخططات الهيكلية للمدينة باتجاه الغرب لتنمو الأحياء الاستيطانية.

- مع بداية الانتداب تم توسيع حدود بلدية القدس باتجاه الشرق، ليتم ضم المستوطنات اليهودية إلى المدينة مع إبقاء القرى العربية خارجها. بلغ دفع الحدود عدة كيلومترات نحو الغرب، لتشمل مستوطنات جفعات شاؤول وثكنات مونتفيوري وبيت هاكيرم وثكنات هبوعليم وبيت فجان التي تبعد ٧كم عن أسوار المدينة القديمة. ومن جهة الشرق تم دفع الخط لبضعة مئات من الأمتار فقط، ليقف خط الحدود على مداخل القرى العربية المجاورة "الطور، شعفاط، لفتا، دير ياسين، سلوان والعيسوية".

- في عام ١٩٤٦م جرى توسيع مخطط المدينة مرة أخرى باتجاه الغرب وجرى ضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج التنظيم السابق، وقد بلغت مساحة هذا المخطط ٢٠١٩٩ دونماً[٢].

الناحية السكانية

- تم توجيه الكثير من المهجرين اليهود باتجاه الاستيطان في القدس. ليحدث انقلاب سكاني، فعلى سبيل المثال ٤٠,٧٪ من مجموع المهجرين اليهود في العام ١٩٢٢م استوطنوا في القدس وفي العام ١٩٣٠م استوطن منهم نحو ٣٠,١ ٪ في المدينة.
- بلغ عدد السكان الإجمالي في القدس عام ١٩٢٢م، نحو ٦٢ ألف نسمة، منهم ٢٨ ألفاً من العرب، و٣٤ ألفاً من اليهود.
- بلغ عدد السكان في القدس عام ١٩٣١م، ٩٠ ألفاً منهم ٣٩ ألفاً من السكان العرب، ونحو ٥١ ألفاً من اليهود.
- بلغ عدد السكان في القدس عام ١٩٤٤م، ١٥٧ ألفاً منهم ٦٠ ألفاً من العرب، و٩٧ ألفاً من اليهود حسب الإحصاءات البريطانية.
- أما القدس القديمة، فوفق إحصاءات وردت في تقرير المندوب البريطاني في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، أفادت أن عدد سكان القدس القديمة ٣٦ ألفاً منهم ٣٣,٦ ألفاً من العرب و٢٤٠٠ من اليهود[٣].
- ضم القسم العربي من القدس الجديدة ٣٩ الفاً، منهم ٣٠ ألفاً من العرب، و٩ آلاف من اليهود، فيما بلغ عدد سكان القسم اليهودي ٨٩,٥ ألف نسمة، منهم ١٥٠٠ من السكان العرب، و٨٨ ألف يهودي، ويعني هذا أن عدد سكان المدينة في نهاية عهد الانتداب بلغ نحو ١٦٤,٥ألفاً، منهم ٦٥ ألف عربي، و٩٩,٥ ألف يهودي[٤].
- جرى في ١٩٤٨/١/٣٠ توقيع وقف إطلاق النار، وتقسيم المدينة على النحو التالي٢٢٢٠ دونماً أي نحو ١١,٤٨٪ من مساحة المدينة تحت السيادة الأردنية، ١٦٢٦٤دونماً أي نحو ٨٤,١٢ ٪ من مساحة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، و٨٥٠ دونماً أي ٤٪ من مساحة القدس الكلية منطقة دولية.

- وافقت الحكومة الأردنية في ٤/ ١٩٥٢ على توسيع حدود المدينة، لتصل إلى نحو ٦٥٠٠ دونم المبني منها ٣٠٠٠ دونم، لتنضم بذلك إلى المدينة قرى سلوان، ورأس العامود والصوانة وأرض السمار، والجزء الجنوبي من شعفاط[٥].
- في الخمسينات والستينات أخذ توسع القدس الشرقية، يتجه شمالاً نحو قلنديا وشرقاً نحو أبو ديس والعيزرية.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى، أن النشاط الاستيطاني في القدس سار منذ احتلال العام ١٩٦٧م باتجاهين: الأحزمة والبؤر، استهدف الاتجاه الأول، تركيز أعداد كبيرة من المستوطنين حول القدس، أما الثاني، فقام على أساس اختراق استيطاني داخل البلدة القديمة تقوم به منظمات يهودية.

وفي حالة القدس، يمكن رصد ثلاث أطواق استيطانية حول المدينة:

الطوق الأول: يهدف إلى محاصرة البلدة القديمة داخل السور، ومحاصرة الأحياء العربية المجاورة تمهيدا لتفتيتها وإخلائها من السكان.

الطوق الثاني: على الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة القدس، ويتألف من الاحياء السكنية القلاعية التي تتخذ شكل القوس، وتحيط بالقدس الشرقية من الجنوب والشرق والشمال، ليتم الحصار الاستيطاني حول المدينة.

الطوق الثالث: ضمن مشروع القدس الكبرى، ويهدف لضم مساحات جديدة لبلدية القدس، لتغطي المدينة أكثر من ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية[٦].

المخططات الهيكلية

- قرر وزير الداخلية الإسرائيلي موشيه شابيرا في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٧، ضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة وتوسيع حدودها، حيث تم توسيع حدود المدينة ٩ كم شمالاً حتى مطار قلنديا و١٠ كم جنوباً حتى صور باهر، مع إخراج العديد من التجمعات السكانية العربية خارج حدود المدينة، حيث أخذت هذه الحدود شكلاً غريباً، مرة مع الخطوط الطبوغرافية وأخرى مع الشوارع، واتسعت مساحة القدس الشرقية من ٦,٥

كم٢ إلى ٥,٧٠ كم٢ لتصبح مساحة القدس الكلية ١٠٨كم٢، أي أن التوسع جاء في المنطقة الشرقية لخدمة المخططات الإسرائيلية الاستيطانية فيما وراء الخط الاخضر، ولعزل المدينة من الشرق عن العمق العربي في الضفة.

- جرى عام ١٩٩٠ توسيع المخطط باتجاه الغرب، ليستوعب بذلك التجمعات اليهودية الجديدة غرباً، لتصبح مساحة المدينة ١٢٣كم٢.(٧)

التغيرات داخل المدينة القديمة

- وزير الحرب الإسرائيلي موشيه ديان، يأمر بهدم حي المغاربة وجزء من حارة الشرف وحارة السريان المجاورة للحرم القدسي، وترحيل أكثر من ١٠٠٠ من سكانها العرب لكشف حائط المبكى، وعمل ساحة أمامه وفتح طريق مباشر نحوه، وبناء حي يهودي مكان الحي العربي، وإسكان نحو ٦٠٠ أسرة يهودية فيه.
- في عام ١٩٦٨ تمت إعادة بناء الحي اليهودي، وأسكنت فيه ٢٧٠ أسرة يهودية، وعمدت سلطات الاحتلال لوضع يدها على العديد من المنازل والعقارات، بحيث أصبح اليهود يملكون ٨٤٪ من عقارات القدس القديمة(٨).
- هدم العديد من المنازل المحيطة بالسور الخارجي للمدينة القديمة، وإقامة حدائق ومتنزهات فيما سمي الحزام الأخضر، في باب العمود وباب المغاربة وحي العمرية، باسم متنزه الحرية.

التغييرات في الأحياء خارج السور

- بناء حي سكني ومجمع استيطاني فوق جبل سكوبس "المشارف" الذي تقوم عليه الجامعة العبرية، وربطه بالقدس بمبان سكنية للمستوطنين باسم "حي شابيرا".
- بناء مستوطنة رامات أشكول في حي الشيخ جراح.
- بناء مستوطنة معاليه دفنا شمال حي الشيخ جراح، وبناء حي استيطاني ومبان جامعية ومبان للوزارات فوق جبل الزيتون.

- في عام ١٩٧٤م أقرت لجنة تنظيم المدن، إقامة مركز تجاري وسط المدينة العربية على مساحة ٢٧٠٠ دونم على المساحة الممتدة من مقبرة ماميلا إلى المستشفى البلدي، ومن محطة سكة الحديد جنوباً وطريق يافا شمالاً وسور القدس ووادي الجوف شرقاً[٩].
- إقامة مستوطنة في رأس العمود استمراراً لعملية اختراق الأحياء العربية.

الأحزمة والأحياء الاستيطانية المحيطة بالقدس

- بناء سلسلة من المستوطنات والأحياء الاستيطانية ذات الأبنية العالية، التي تشكل جدراناً استيطانية تفصل القدس عما حولها.
- مع بداية الثمانينات، تكوّن حول القدس جدارا من المستوطنات من جهة الشرق على شكل نصف دائرة، يضم "رامات، اشكول، الشيخ جراح، جلال دفنا، سنهداريان، النبي يعقوب" شمال بيت حنينا "التلة الفرنسية" طريق رام الله، الجامعة العبرية على جبل المشارف، تل بيوت، جبل المكبر، راموت "النبي صموئيل"، جيلو، "قرية شرفات العربية"، جفعات همفتار "تل الذخيرة"، عنتوت "عناتا"، وفي الدائرة الأبعد ضم المخطط الإسرائيلي، معاليه أدوميم "الخان الأحمر"، جيعون "الجيب"، نيفي حورون "عمواس ويالو" مخميش، حلميش، جفعات حداش، عطروت "قلنديا" جفعات زئيف، بسغات زئيف، بيتار "بتير"، مستوطنة أبو غنيم فوق أراضي صور باهر وبيت ساحور[١٠].

السكان وملكية الارض

- حدث اختراق جغرافي وديموغرافي وخلخلة للسيطرة السكانية والجغرافية العربية.
- في عام ١٩٦٧م كان السكان العرب يمثلون ١٠٠٪ من سكان القدس الشرقية، ويسيطرون على ١٠٠٪ من مساحة الأراضي.

بعد عمليات المصادرة وإقامة المشروعات الاستيطانية، أصبحوا لا يسيطرون إلا على ٢١٪ من هذه المساحة. فيما عدد المستوطنين يقترب من عدد السكان العرب، فثمة نحو ١٧٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية، وضمن الأحزمة الاستيطانية حول المدينة،

مقابل ٢٠٠ ألف عربي مطلع عام ٢٠٠٠، وفق مركز الإحصاء الإسرائيلي، يشكلون ما نسبته ٣١,٥ ٪ من مجموع سكان المدينة الموحدة.

- رغم كل مخططات الاستيطان والتهويد وتزايد أعداد اليهود وما رافقها من أعمال طرد وهدم بيوت، تزايدت نسبة السكان العرب إلى مجموع سكان المدينة من ٢٦,١ ٪ عام ٦٧ إلى ما يقارب ٣١,٥ ٪ عام ١٩٩٩م.
- وضعت لجنة خبراء إسرائيلية تقريرا مفصلا في العام ١٩٨٧م، بناء على طلب من الحكومة حول مشروع القدس الكبرى.

عرض التقرير الذي يهدف لتحقيق أغلبية يهودية ساحقة في عام ٢٠١٠ في مدينة القدس، بحيث يعاد انتاج نسبة ٦٩٪ يهود و ٣١٪ عرب بصورة متواصلة.

يقول تقرير اللجنة في ذلك الوقت: "يعيش ضمن حدود القدس الكبرى نحو مليون وربع المليون من السكان ٥٥٪ يهود و٤٥٪ عرب. وبالتالي فالمطلوب تكثيف الاستيطان في منطقة القدس الكبرى، وضم مستوطنات بعيدة إلى حدود البلدية مثل معاليه أدوميم على طريق أريحا- القدس وجبعات زئيف شمال غرب المدينة، ومستوطنة كفار عتصيون في شمال غرب بيت لحم.. وهذا يعني ضم واقعي للمنطقة المحيطة بالقدس لإسرائيل، يشار إلى أن مستوطنة معاليه أدوميم، حصلت على نحو ٥٠كم٢ من أراضي الضفة الغربية.

الاستيطان في مدينة الخليل

- شكل اليهود في مدينة الخليل أقلية محدودة على مدى نحو قرن ونصف، ولعل عام ١٨٨٠ قد سجل أقصى تعداد وصلت إليه الطائفة اليهودية في المدينة قبل الاحتلال، حيث بلغ تعدادهم بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ نسمة، وبنسبة تتراوح بين ١٠-١٢٪ من مجموع السكان الذي بلغ آنذاك نحو عشرة آلاف.
- تأرجحت أعداد اليهود قبل هذا التاريخ وبعده بصورة كبيرة، بين الازدياد المحدود والنقص الشديد. ولعل الجدول التالي يوضح هذا التأرجح[١١].

السنـــة	السكان اليهود	السكان المسلمون	نسبة اليهود
١٨٣٤	٢٤١	١٥٠٠	٪١٦
١٨٥١	٤٥٠	١١٠٠٠	٪٤
١٨٧٥	٦٠٠	١٧٠٠٠	٪٥,٣
١٩٢٢	٤٣٠	١٦٠٧٤	٪٧,٢
١٩٣١	١٣٥	١٧٢٧٦	٪٨,٠

- في العام ١٩٢٩م وبعد أحداث البراق، حدثت خلافات عميقة بين السكان المسلمين واليهود، على خلفية مناصرة يهود الخليل للتحركات الصهيونية الداعمة لفكرة تكثيف الهجرة والاستيطان، الأمر الذي أدى إلى مقتل عدد من اليهود وهو ما دفع الانتداب البريطاني إلى ترحيل اليهود من الخليل إلى القدس.
- كانت أملاك اليهود في القرى والأرياف صغيرة جداً، ولم تتجاوز ٢٠ دونماً من أرض الخليل العمران، و٤٤ دونماً من أرض الخليل الريف، أي ما نسبته ٨٠٪ من أرض المدينة والمحافظة[١٢].
- شهدت الخليل منذ عام ١٩٦٧ عدداً من المراحل في استراتيجية التهويد، بهدف خلق واقع جغرافي يهودي في المدينة وضواحيها، أبرزها:

أ- تم عام ١٩٧٠ إنشاء مستوطنة كريات أربع كنواة استيطانية خارج المدينة، وذلك قبل بدء عملية الاستيلاء على بعض الأماكن داخل المدينة نفسها.

ب- الاستيلاء على بعض الأبنية داخل المدينة وتحويلها إلى أحياء سكنية لليهود.

ج- العمل على فرض التواصل الجغرافي بين الأنوية الاستيطانية داخل المدينة ومستوطنة كريات أربع، من خلال الأنفاق والطرق التي أضرت كثيراً بحياة المواطنين الفلسطينيين.

الاستيطان داخل المدينة

- كانت البداية في ١٠/ ٥/ ١٩٦٨، حيث وصلت مجموعة من المستوطنين اليهود، وعددهم ٧٣ مستوطناً إلى المدينة، وأقاموا في فندق النهر الخالد قبل أن يعلنوا نيتهم إعادة إسكان الطائفة اليهودية في الخليل.
- كانت باكورة أعمال هذه المجموعة، في إقامة بعض الفعاليات الاقتصادية في منطقة الحرم الإبراهيمي، حيث توجد مغارة "الماكيفلا" حيث أقاموا مطعماً "كاشيد" للزائرين اليهود، ثم حوانيت لبيع الأدوات الدينية والتذكارية.
- شرعت الحكومة الإسرائيلية في١٩٦٨، بإقامة مدرسة دينية لاستقطاب المستوطنين.
- أدت زيادة زيارات المستوطنين للحرم الإبراهيمي، إلى تحويل جزء من المسجد إلى غرفة صلاة، تمهيداً للسيطرة على المسجد وجواره.
- تم في ١٩٦٨ إقرار إقامة كنيس مقابل المسجد الإبراهيمي، في أول خطوة لفرض واقع جغرافي يهودي داخل مركز المدينة.
- استثمر الاحتلال الأحداث وأي مقاومة شعبية لها، في تعزيز قبضته على المدينة، وهدم عدد من البيوت بحجج أمنية.
- استمرت جهود الاحتلال في زرع البؤر والمواقع الاستيطانية داخل المدينة.
- في العام ١٩٧٩ احتلت مجموعة من النساء اليهوديات مبنى الدبويا وتم طرد سكانه، ليتحول المبنى إلى أهم البؤر الاستيطانية في التأثير على المدينة، عبر تشديد الإجراءات الأمنية، وسياسات الضغط على السكان لإجبارهم على الرحيل.
- تم في ١٩٨٥ الاستيلاء على مدرسة أسامة بن منقذ، وأقيمت فيها بؤرة استيطانية سميت "بيت رومانو" وتم تشييد بناية ضخمة في المكان. لاحقاً تمت السيطرة على منطقة الكراجات لاستخدامات الجيش والمستوطنين، والحجة أمنية للحفاظ على الأمن والنظام.

- صادق وزير الجفاع الإسرائيلي في ٩/ ٤/ ١٩٨٤ على إقامة بؤرة استيطانية في تل روميدة "رامات شاي"، تقيم فيها ١٥ عائلة في وسط المنازل الفلسطينية، وتسكنها عائلات متطرفة من كاخ.
- أقام المستوطنون في ١٩٨٥ بناية ضخمة في سوق الخضار بجانب بناية الأوقاف الإسلامية، بدعوى وجود كنيس يهودي في الموقع.
- سيطر المستوطنون في ٥/ ٦/ ١٩٩٦ على منطقة قنطرة الحمام، وأقاموا فيها بؤرة استيطانية جديدة.

الاستيطان على هوامش المدينة وخارجها

- عام ١٩٧٠ أنشئت مستوطنة كريات أربع والتي يسكنها نحو ستة آلاف مستوطن.
- عام ١٩٨٢ أقيمت مستوطنة خارصينا شرق شمال المدينة.
- عام ١٩٨٤ أقيمت مستوطنة بيت حاجاي جنوب المدينة.
- أقيمت بؤرة استيطانية في منتصف المسافة بين بيت حاجاي وكريات أربع، تحت اسم "عاز"[١٣].
- أكد المهندس عبد الهادي حنتش خبير الخرائط والاستيطان، عضو اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي، أن حجم المصادرات للأراضي في مدينة الخليل هي الأشرس، وبلغت ٦٢٪ من مساحة المدينة التي تقدر بأكثر من مليون و٢٠٠ ألف دونم، حيث تم إنشاء ١٨ بؤرة استيطانية جديدة منذ بدء الانتفاضة إضافة إلى ٢٧ مستوطنة قائمة سابقا على أراضي المحافظة، ومنذ اتفاق أوسلو وحتى قبل الانتفاضة تم الاستيلاء على ٢٧٦ ألف دونم من مساحة الخليل. وأفاد أن الإحصاءات تشير إلى وجود ١٢ ألف مستوطن في الخليل مقابل نصف مليون فلسطيني[١٤].

مصادرة الاراضي

- حتى عام ١٩٩٥م صودر من أراضي الخليل ٤٠٠ ألف دونم، أي ما نسبته ٣٦٪ من مساحة المحافظة، وذلك لأغراض عسكرية واستيطانية.

- في ٢٧/ ٣/ ١٩٩٦م أغلقت بأمر عسكري، منطقة على حدود الخط الأخضر جنوب غرب الخليل، قدرت مساحتها بـ١٩٠كم٢ أي ما يعادل ١٧٪من مساحة المحافظة.
- تمت مصادرة ٧ آلاف دونم تحت ذريعة إقامة محميات طبيعية.
- تم تأجير ٥ آلاف دونم لمستثمرين يهود كمحاجر وكسارات.
- تمت مصادرة ٤٥٠٠ دونم، لإقامة طرق إلتفافية لاستخدامات الإسرائيليين.
- يصنف المستوطنون في الخليل، بأنهم الأكثر تشدداً والأكثر تحمساً لفكرة "أرض إسرائيل الكاملة".
- يقيم ٤٠٠ مستوطن وسط المدينة ينغصون حياة السكان، وهدف جملة الإجراءات اقتلاع آلاف الفلسطينيين من المدينة القديمة، وفرض أمر واقع يكون فيه معظم المنطقة القديمة المسماة (H2) والتي تمثل ٣٠٪ من إجمالي مساحة المدينة فارغة من أي تواجد فلسطيني[١٥].

إسرائيل والمقدسات الإسلامية

احتلت الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية وعقارات الوقف الإسلامي في فلسطين، مساحة واسعة من جملة الاعتداءات الإسرائيلية، وقد بدأت منذ فترة زمنية مبكرة من عمر الاستيطان اليهودي وتواصلت عبر المدى الزمني للاحتلال.

فالدعاية الدينية لاستجلاب المهجرين، ركزت على استيطان فلسطين، من أجل إعادة بناء الهيكل على جبل موريا في القدس، وحول قبور يعتقد أنها لأنبياء أو شخصيات عاشت في العصر الإسرائيلي القديم مثل قبر راحيل زوجة النبي يعقوب، وأم النبي يوسف في بيت لحم، وقبور إبراهيم وإسحق ويعقوب وزوجاتهم في الحرم الإبراهيمي وقبر يوسف النجار في الخليل، وقبر النبي يوسف في قرية بلاطة / نابلس، وقبر النبي صموئيل والنبي داوود في القدس.

- كانت البداية في تنشيط الزيارة إلى هذه المواقع، وبصورة مكثفة، ثم مجاورة هذه الأمكنة وملازمتها، لخصوصيتها الدينية، ليتهيأ الأمر لاحقا لمحاولات الاستيلاء والسيطرة وتوسيع الاستيطان في المنطقة.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض نماذج الإعتداء على المقدسات الإسلامية ومحاولات السيطرة عليها.

١- حائط البراق

- يشيع اليهود أن الحجارة الضخمة التي بني منها الحائط الغربي لسور المسجد الأقصى تعود لفترة الهيكل الثاني، وأن هذه الحجارة جزء من حجارة الهيكل الذي أحرقه ودمره الحاكم الروماني تيطس عام ٧٠م. ثم أزال بقاياه الإمبراطور هدريانوس عام ١٣٥م. بينما يؤكد المسلمون، أنه الحائط الذي ربط به البراق في رحلة الإسراء.
- في القرن الثامن عشر، تزور وفود اليهود الحائط وتصلي عنده نائحة متذكرة خراب الهيكل، ودمار مملكة "إسرائيل"، ليسموه لاحقاً حائط المبكى.
- سمح المسلمون لليهود بهذه الزيارة، والوقوف على الرصيف الملاصق للحائط، دون إحداث أي تغيير في معالم المكان.
- أول محاولة يهودية لتغيير الوضع جرت في حكم إبراهيم باشا لبلاد الشام، في أيار ١٨٤٠م حيث طلب اليهود توسيع الرصيف، وإحداث بعض التغييرات، فرفضت الإدارة المصرية.
- المحاولة الثانية، إبان الانتداب البريطاني، حيث تمت محاولة لنقل ملكية الحائط عبر الرشاوى والضغوط، ولكنها فشلت.
- حاول اليهود عام ١٩٢١ وضع حنفية ماء وكراس للجلوس على رصيف الحائط، ولم تنجح المحاولة، وتم عرض مبالغ ضخمة على الحاج أمين الحسيني لإقناع المسلمين بالتنازل عن ملكية الحائط، ولكن دون نتيجة.
- في عام١٩٢٧ تقوم جمعية هامزراحي في أمريكا، بتحرك بين يهود العالم للاتحاد، وطلب السيطرة على الحائط الغربي وقبر راحيل.
- في العامين ١٩٢٨-١٩٢٩م، تصاعدت حدة الصراع على المكان لتصل إلى صدامات مسلحة راح فيها عشرات القتلى، وهو ما تمخض عنه تشكيل لجنة دولية حضرت لدراسة النزاع، وأثبتت أن ملكية الحائط تعود للمسلمين[١٦].

٢- قبر راحيل

- محاولة في العشرينات للاستيلاء على القبر، لاتخاذه مزاراً، تصدى المجلس الإسلامي الأعلى للمحاولة، ووصل الأمر للقضاء حول ملكية قطعة الأرض قرب القبر التي حاول اليهود إنشاء غرفة عليها، لتحكم المحكمة بصحة ملكية الوقف الإسلامي، ودحض أي ملكية لليهود.
- في أيلول ١٩٢٦ محاولة أخرى لترميم الموقع من قبل اليهود، بالتنسيق مع دائرة الأشغال البريطانية والاستيلاء على المفاتيح. ولإفشال محاولات الاستيلاء على أرض المقبرة الاسلامية المحيطة بالقبر، أنشأ المجلس الإسلامي الأعلى سوراً عليها، وأجرى ترميماً شاملاً للقبر.

٣- القدس الغربية

- في ١٧/ ٨/ ١٩٢٩ بعد خمسة أيام من أحداث البراق، هاجم اليهود مسجد عكاشة والقبة القيمرية في حي عكاشة الواقع شمال غربي القدس.
- تم تحويل مسجد عكاشة إلى مستودع.
- أهملت القبة القيمرية فعاث بها الحشاشون فساداً وأصبحت مركزاً للمنكرات.
- حوّل مقام أحمد بن ثور، الواقع في القسم المحتل من الحي الثوري في القدس الغربية، إلى منزل لعائلة يهودية بعد هدم الضريح.
- مقبرة مأمن الله، "ماميلا" التاريخية، دمر الإسرائيليون معظمها، وقدرت المساحة المتبقية، بنحو ثمن المساحة الأصلية البالغة ١٣٤دونماً.
- تعود هذه المقبرة إلى عهد الفتح الصلاحي للقدس، حيث دفن فيها صلاح الدين وآلاف المجاهدين الذين استشهدوا في الحروب، وتوالى الدفن فيها بعدئذ إلى أن أصبحت أكبر مقبرة في القدس، حيث ضمت قبور مئات العلماء والفقهاء والأدباء والأعيان والحكام من المدينة.

أنشأ الإسرائيليون على الجزء المدمر من المقبرة، حديقة الاستقلال ومواقف للسيارات وفندق بلازا الضخم وخدمات عامة، كما فتحت فوق أرضها الشوارع والطرق حتى يتم طمس معالم المقبرة.

٤- مقام النبي داوود

- يقع على جبل صهيون، خارج سور القدس القديمة وعلى بعد أمتار قليلة منه، ويضم القبر الذي يعتقد أن النبي داوود دفن فيه وإلى جواره مدفن سليمان الحكيم، ومسجدان أحدهما الكبير والثاني الصغير، وفوق المسجد الكبير علية العشاء السري، وهو المكان الذي يعتقد المسيحيون، أن السيد المسيح عليه السلام تناول فيه عشاءه السري الأخير، قبل أن يقبض عليه الرومان بوشاية يهوذا الأسخريوطي.
- حاول اليهود خلال حكم المماليك الاستيلاء على القبر، وإبعاد الرهبان الفرنسيسكان عنه الذين تمتعوا ببعض الحقوق فيه، ونجحوا في عام ١٤٢٠ ولكن نجاحهم كان قصيراً.
- خلال العهد العثماني والانتداب البريطاني، سمح لليهود في أوقات معينة، بزيارة المكان، وبقي المسجدان عامرين بالصلاة طوال الفترة، ولم تؤثر زيارات الملل الأخرى للموقع على إسلامية المقام والمسجدين.
- في عام ٤٨ احتل الإسرائيليون "حي النبي داوود" وكان جميع سكانه من آل الدجاني الذين كانوا سدنة المقام لأربعة قرون ونصف، واعتبر الحي منطقة محرمة لا يجوز لأحد من العرب دخولها، قبل أن يعاود اليهود محاولات السيطرة على المكان وما فيه من ممتلكات، ومنع سكانه من العودة إليه، والقيام بهدم نحو ٢٠٠ بيت، وإزالة جميع الآيات والنقوش التي تشير إلى إسلامية المقام، وجعلوا منه كنيساً يهودياً، وكتبوا العبارات العبرية على جدرانه.
- في عام ١٩٥٠ أقيم متحف في المكان، يعرض آثاراً ادعى اليهود، بأنها تعود لليهود في فلسطين.

- في ١٥ أيار/١٩٥٨ وفي العيد العاشر لقيام دولة "إسرائيل"، اختار زعماء "إسرائيل" الموقع للاحتفال بهذه المناسبة كمظهر لنجاح الحركة الصهيونية(١٧).

فالمعبد أصبح ينسب للنبي داوود، والجبل جبل صهيون الذي إليه تنتسب الصهيونية.

استخلاصات ونتائج

من جملة ما تم عرضه يمكن الإشارة إلى عدد من الاستخلاصات التي تمثل قراءة للتمايزات التي طبعت الاستيطان في القدس والخليل، والتي هي في جوهرها، إشكالات ترسخت في الواقع، ويحتاج الأمر معها إلى وقفة عميقة لتحديد الطريق للمستقبل.

١- استهدف الاستيطان في القدس والخليل، بالأساس السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة، (الحرم القدسي، الحرم الإبراهيمي) والدعاوى الإسرائيلية على هذا الصعيد، تزعم ملكية المكان وترفض التنازل عن السيادة عليه، فالهيكل موجود في مكان المسجد الاقصى، والتنقيب عن بقية آثار الهيكل تتم تحت أساسات المسجد، وحائط البراق هو حائط المبكى وحجارته هي حجارة الهيكل الثاني. حتى خارج حدود البلدة القديمة في القدس، فالدعاوى اليهودية تتواصل حول ملكية مقام النبي داوود، والعديد من الأماكن الدينية الأخرى، وهو الحال نفسه في التعاطي مع الحرم الإبراهيمي، حيث قبور الأنبياء إبراهيم وإسحق ويعقوب وزوجاتهم.

ومن ثم فالاستيطان من وجهة نظر إسرائيلية، يأتي باعتباره حاجة لفرض السيطرة على المكان وجواره، وبصورة حاسمة تمنع خلخلة السيطرة اليهودية بأي صورة من الصور، أو السماح بكثافة سكانية حوله تهدد الأغلبية اليهودية في أي وقت من الأوقات.

٢- الاستيطان في مجمل المدن الفلسطينية في الضفة وغزة، باستثناء القدس والخليل، لم يقترب حتى التماس مع التجمعات السكانية العربية، وظل محافظاً على مسافة ما مع هذه التجمعات، في الوقت الذي كان الاستيطان في المدينتين، يتحرك وفق مسارين

الأحزمة والبؤر، الأول يستهدف العزل وتكثيف الوجود اليهودي وتعزيز السيطرة على الأرض، والثاني يتغلغل داخل التجمعات السكانية العربية، وتحديداً المناطق ذات الخصوصية الدينية، بهدف إحكام السيطرة فيها وحولها، عبر سياسة متأنية ومواظبة دون انقطاع، وهو ما يجعل الانفكاك بين ما هو عربي ويهودي في هذه المناطق أمراً أكثر تعقيداً، في ظل حجم التداخل وكثافة التغيير الجغرافي والديمغرافي وتعنت الجانب الإسرائيلي. وهو ما برز بصورة واضحة في المفاوضات حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل، واستثناء مدينة القدس ابتداءً من أي حديث في المفاوضات السابقة.

٣- حرص الاستيطان على السيطرة على أوسع نطاق من جغرافية المدينتين، ففي الوقت الذي كانت تتم فيه عمليات التوسيع لمدينة القدس بصورة متواصلة وبمساحات كبيرة، باتجاه الغرب في مرحلة ما قبل احتلال الـ٦٧ وباتجاه الشرق داخل أراضي الضفة الغربية بعد احتلال ٤٨، فإن ٦٢٪ من أراضي الخليل تمت مصادرتها بصورة أو بأخرى. وهو الأمر الذي يمكن رصده أيضاً على الصعيد الديموغرافي، بصورة صارخة في القدس، حيث القرار الإسرائيلي الواضح بالمحافظة على نسبة الكثافة اليهودية بما يتجاوز الثلثين، في كل مرحلة من مراحل توسيع المدينة، أو في تركيز الجهود الاستيطانية في الخليل على البلدة القديمة، وما رافق ذلك من تعزيز للوجود اليهودي وتفريغ للمنطقة من السكان العرب، ضمن سياسة متواصلة في ظل سيطرة عسكرية كثيفة.

وفي هذا يشار إلى أن اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس، دعت إلى أن تكون نسبة اليهود والعرب في مدينة القدس ٧٦٪ يهود مقابل ٢٤٪ عرب وهو ما تحقق، حيث نجح اليهود في إجراء التهويد الديمغرافي للقدس الشرقية بنسبة ٥٠٪، مقابل تهويد ٧٩٪ من جغرافية المدينة.

٤- يلاحظ وبصورة جلية، أن الاستيطان في القدس والخليل، سبق الاستيطان في أي منطقة فلسطينية أخرى، فأول مستوطنة كانت في القدس، ونحو ٤٠٪ من المهجرين

اليهود عام ١٩٢٢م و٣٠٪ في العام ١٩٣٠ استوطنوا في القدس. فيما حسم الجانب اليهودي وفي مرحلة مبكرة وقبل احتلال ٤٨ بعقدين، مسألة التفوق السكاني في مدينة القدس. فيما بدأ الاستيطان اليهودي لمدينة الخليل قبل نحو قرنين، وهو ما يعكس حضور المدينتين بصورة خاصة، في المخطط الصهيوني الساعي للسيطرة على الأرض الفلسطينية. ويفسر ما جاء في خطة الليكود والعمل حول المناطق التي ستضم إلى دولة "إسرائيل" في إطار التسوية الدائمة، حيث نصت الخطة صراحة، على مناطق القدس الكبرى، وبيت إيل وجزء من مستوطنات بنيامين وجنوب جبل الخليل وغربي السامرة، حيث يعيش نحو ١٥٢ ألف مستوطن يمثلون ٧٥٪ من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.

٥- نسبة كبيرة من المستوطنين في القدس والخليل، هم من اليهود الأكثر تطرفاً والأكثر تحمساً لفكرة "إسرائيل" الكاملة، وهو ما يعني أنهم الأكثر رفضاً لفكرة التعايش وإمكانية قسمة الجغرافيا، وهو ما يجعل فكرة التسوية في هذين الموضعين أكثر استحالة، كما يديم حالة الاحتقان والتوتر، وما يجره ذلك من فرض شروط أمنية وتواجد عسكري إسرائيلي كثيف، مقارنة مع مدن فلسطينية أخرى في الضفة، وما يصاحب ذلك من سياسات تضييق على السكان العرب، وانتهاج سياسات صارمة لإجبارهم على الرحيل، بحجج أمنية لحفظ الأمن ومنع الاحتكاك بين السكان.

٦- من الإشكاليات التي أخذت بالبروز على خلفية مشهد التسوية السياسية، أن محاولات الاحتلال للسيطرة على بعض الأماكن المقدسة، كانت تؤول في النهاية إلى قبول الجانب الفلسطيني بالدعاوى الإسرائيلية والتأقلم معها، حدث هذا في قضية حائط البراق، وقبر راحيل، ومقام النبي داوود، وهو الأمر الذي يخشى أن يحدث شيء قريب منه، فيما يتعلق بقسمة الحرم الإبراهيمي، أو إمكانية دخول اليهود إلى مواقع داخل الحرم القدسي هي بالقطع أماكن إسلامية مقدسة. وكأن ما تم من إقرار سياسي حول اعتبار الأراضي المحتلة عام ٤٨ أرضاً إسرائيلية دون منازعة، يعاد تطبيقه بصورة جزئية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، تحت ضغط الغطرسة

الإسرائيلية، وعجز الجانب العربي عن تحريك المشهد حول الأماكن المقدسة، لغير صالح الجانب الإسرائيلي.

٧- من الإشكاليات التي لم تعد تخفى على أحد، أن المخطط الإسرائيلي مستمر وغير قابل للتوقف، فرغم مرور عقد من التفاوض السياسي، إلا أن قراراً واضحاً بوقف الاستيطان لم يتحقق، فضلاً عن أن الموقف الإسرائيلي، يرفض التجاوب مع أي طرح يتعلق بعدم تغيير الوضع الديموغرافي والجغرافي في مدينتي القدس والجزء المستهدف من الخليل بصورة خاصة، وكما يبدو أن التصور الإسرائيلي حتى في ظل الاتفاق السياسي، لا يرغب في المساواة بين الوضع الذي يمكن أن يسود في المدينتين، وما يمكن التوافق عليه في باقي مدن الضفة الغربية.

٨- إشكالات أخرى على الصعيد السياسي والتفاوضي هناك:

أ- ثمة إصرار إسرائيلي على فكرة السيادة على القدس الشرقية التي تمثل حدود ٤/ حزيران/ ٦٧، والتي نص القرار ٢٤٢ على إعادتها للجانب العربي.

ب- ثمة اصرار اسرائيلي آخر على ضم أراض واسعة من الضفة الغربية، أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقدس من جهة الشرق، مثل معاليه أدوميم وجفعات زئيف وكفار أدوميم.

جـ- يصر الجانب الإسرائيلي على عدم تقسيم مدينة القدس أو عودتها لما كانت عليه قبل عدوان ١٩٦٧.

د- طرح التقاسم الوظيفي فيما يتعلق بالحرم القدسي والأماكن المقدسة الأخرى.

هـ- عدم التطرق لعودة اللاجئين الفلسطينيين من أصل مقدسي، ولا لأملاكهم المصادرة بصورة جادة في القدس الغربية، والاكتفاء بالحديث حول هذه الموضوع فقط، عندما تتشدد "إسرائيل" في موقفها إزاء موضوعات التفاوض في القدس الشرقية، علما بأن هناك إحصاءات تتحدث عن أكثر من ٤٠٠ ألف مقدسي حرموا من العودة، أو حق الإقامة في مدينتهم، بينهم نحو خمسين ألفا كانوا خارج المدينة عشية العدوان عليها عام الـ٦٧.

ملحق

الاستيطان في القدس أهم المستوطنات في القدس المحتلة

اسم المستوطنة	مساحة الأرض العربية المصادرة (بالدونم)	اسم الأرض العربية المصادرة	عدد سكان المستوطنة	مساحة المستوطنة (بالدونم)	سنة التأسيس
النبي يعقوب	١٨٣٥	-	١٩٣٠٠	٨٦٢	-
راموت	٤٨٤٠	-	٣٧٢٠٠	٢٨٧٥	١٩٧٢
جيلو	٢٧٠٠	بيت صفافا	٣٠٢٠٠	٢٧٤٣	١٩٧١
تلبيوت الشرقية	٢٢٤٠	صور باهر	١٥٠٠٠	١٠٧١	١٩٧٣
معلوت دفنا	-	-	٤٧٠٠	٣٨٩	١٩٧٣
الجامعة العبرية	-	العيسوية ولفتا	٢٥٠٠	٧٤٠	١٩٢٤ وحتى ١٩٦٧
ريخس شعفاط (جبعات هاشعفاط)	-	بيت حنينا وشعفاط	-	١١٩٨	١٩٩٠
رامات أشكول (جبعات همفتار)	٣٣٤٥	لفتا وشعفاط	٦٦٠٠	٣٩٧	١٩٦٨
بسجات زئيف وبسجات عوفر	٣٨٠٠	بيت حنينا وشعفاط وحزما وعنبتا	٣٠٠٠٠	-	-
عطروت	١٢٠٠	قلنديا والرام وبير نبالا وبيت حنينا	-	١١٥٨	١٩٧٠
جبعات هاماتوس	٩٨٠	بيت صفافا وبيت جالا	-	١٧٠	١٩٩١
هار حوماه	١٨٥٠	صور باهر وأم طوبا وبيت ساحور	-	١٧٠	١٩٩١
التلة الفرنسية	-	لفتا وشعفاط	٦٥٠٠	٨٢٢	١٩٦٨
ماميلا	١٣٠	حي الشماعة في الخليل	-	-	تحت التأسيس

الهوامش

١- أحمد عثمان/ دراسة حول الاستيطان/ الشرق الأوسط ١٩/ ١١/ ,٢٠٠٠

٢- تطور مدينة القدس جغرافيا وسكانيا/ محمد رشاد الشريف/ معلومات دولية-العدد ٦٥ صيف ,٢٠٠٠

٣- تطور مدينة القدس/ مرجع سابق.

٤- عارف العارف/ المفصل في تاريخ القدس ص,٤٣٠

٥- خليل التفكجي/ دراسة حول التهويد في القدس/ الدستور ١٣/ ٢/ ,٩٧

٦- إسرائيل والقدس تشويه التاريخ وتزييف الجغرافيا/ عبدة معروف.

٧- خليل التفكجي/ مصدر سابق.

٨- النهار/ ملف القدس/ حلقة٢ تاريخ ١٤/ ٨/ ,٢٠٠٠

٩- روحي الخطيب/ المؤامرات الإسرائيلية على القدس ص,٥٩

١٠- القدس بين براثن التهويد والاستيطان/ محمد رشاد/ ملف ص,٧٠

١١- التهويد والاستيطان في مدينة الخليل/ مكتب ملف الخليل.

١٢- التهويد والاستيطان في مدينة الخليل.

١٣- التهويد والاستيطان مرجع سابق.

١٤- حرب استيطانية قذرة برسم خطة شارون/ فضل عطاونة.

١٥- التهويد والاستيطان/ مكتب ملف الخليل.

١٦- إسرائيل والمقدسات الإسلامية/ دراسات / المركز الفلسطيني للاعلام.

١٧- إسرائيل والمقدسات الإسلامية/ مرجع سابق.

الفصل الرابع

الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان

- المبحث الأول: البعد القانوني للمستوطنات الإســـرائيلية.. دراسة في القانون الدولي العام
- المبحث الثاني: الوضع القانوني للمستوطنات
- المبحث الثالث: الاستيطان وفرص الحرب والسلام

المبحث الأول

البعد القانوني للمستوطنات الإسرائيلية..
دراسة في القانون الدولي العام

أ.د. موسى الدويك*

مقدمة

لقد نشأت إسرائيل نتيجة لسلسلة متواصلة من العمليات الاستيطانية التي نفذتها الحركة الصهيونية بدقة على أرض فلسطين، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن الاستيطان في حد ذاته ليس اختراعا صهيونيا، ولم يكن خاصا باليهودية أو الفكر اليهودي، وإنما هو ظاهرة أوروبية أيضا، إلا أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، قد تفرد بمسميات مختلفة سواء من حيث مرتكزاته الفكرية المغلقة، أو من حيث ممارسته العملية القمعية.

ولقد عرف العالم إلى جانب الخبرة الصليبية في الاستعمار الاستيطاني نظامين آخرين، هما النظام اللاتي والنظام الأنجلو سكسوني، وهما من نتاج الغرب الأوروبي أيضا.

وفي النموذج الأول، لم يلجأ المستعمرون إلى استخدام أسلوب الإبادة الجماعية، وهو ما اتضح من خلال الممارسة الاستعمارية في الجزائر، وأمريكا اللاتينية، في حين لجأ أصحاب النموذج الثاني إلى إبادة السكان الأصليين، وإحلال المستوطنين المستعمرين مكانهم، أو اللجوء إلى استخدام أسلوب العزل للسكان الأصليين بدلا من إبادتهم، مثلما حدث في جنوب أفريقيا وفي استراليا، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

* مدير المعهد الفلسطيني للقانون الدولي الإنساني، العميد السابق لكلية الحقوق في جامعة القدس.

ولقد جمع الاستيطان الصهيوني في فلسطين بين أسوا ما في هذين النموذجين، بل إنه أضاف إليهما من عنده ما هو أكثر سوءا!، حيث إنه تشبه بالنظام الأنجلو سكسوني، عندما لجأ في بعض الحالات إلى أسلوب إبادة السكان الأصليين من أبناء الشعب الفلسطيني (مثل مذابح دير ياسين، وقبية، وكفر قاسم والدوايمه ونحالين.....)، كما تشبه بالنظام اللاتيني أيضا، باستخدامه أسلوب العزل الجنسي للمواطنين الفلسطينيين عن المستوطنين اليهود. وأما الإضافة السيئة التي انفرد بها، فقد تمثلت في عمليات طرد السكان الأصليين خارج الحدود، وبذلك يعتبر الاستيطان الصهيوني في فلسطين الأكثر سوءا من الناحية التاريخية، ويمثل بالتالي نموذجا استيطانيا قائما بذاته.[1]

ويلاحظ على الاستيطان الصهيوني في فلسطين عموما، أنه قد استفاد من التجربة الصليبية، ولم يكرر أخطاءهما، حيث أن الصليبيين لم يهتموا بالانتقاء السكاني؛ لذلك استقبلت مستوطناتهم الكثير من العجزة والشيوخ والنساء والأطفال، ممن شكلوا عبئاً عند الصدام مع القوة العربية الإسلامية، وقد تجنب المشروع الصهيوني الوقوع في ذلك الخطأ، وذلك بانتقائه العناصر المهاجرة إلى فلسطين، بحيث تكون عناصر شابة فتية أو علمية مؤهلة، صالحة للعطاء في أوقات السلم والحرب، بل إنهم بذلك يكونون قد راجعوا التجربة الأوروبية في الاسترقاق، حيث كان يفضل تجار الرقيق الأوروبيين، أن تكون ضحاياهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين من عمرهم، أي في سنة الفتوة والخصوبة، ثم يشحنون من هؤلاء إلى مستوطناتهم الجديدة أكثرهم صحة وعافية.[2]

فالحركة الصهيونية إذن، اختارت إقامة المستوطنات بمنهج مزدوج، يقضي بتهجير وطرد الفلسطينيين خارج وطنهم، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في آن واحد وهو ما عبر عنه (يوسف فاتيز) مدير الصندوق القومي اليهودي، المكلف بالاستيلاء على

---

[1] انظر محمد خالد الأزعر، النموذج الصهيوني إدارة الصراع السكاني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٦، تموز / يوليو سنة ١٩٨٩، ص ٣٤- ٣٥.

[2] محمد خالد الأزعر، المرجع السابق ،ص ٣٥.

أرض فلسطين سنة ١٩٤٠، بقوله "يجب أن يكون واضحا لنا، أنه ليس هناك مكان لشعبين في هذا البلد، وإذا ترك العرب البلاد، فإنها تكفينا لنعيش فيها.... وليست هناك وسيلة أخرى، فلا بد من إخراجهم، ولا يصح أن تبقى قرية واحدة لهم، أو قبيلة واحدة منهم... ويجب أن نوضح لروزفلت ولكل رؤساء الدول الصديقة، أن أرض إسرائيل ليست صغيرة إذا خرج كل العرب منها، وإذا ما وسعت الحدود قليلا نحو الشمال على طول الليطاني، ونحو الشرق على مرتفعات الجولان".[١]

وعندما احتلت إسرائيل المزيد من الأراضي العربية عقب حرب ١٩٦٧، فتحت شهيتها نحو تحقيق حلمها بإقامة إسرائيل الكبرى، لذلك فقد شرعت فور احتلالها لتلك الأرض بزرعها بالمستوطنات، من أجل خلق أمر واقع جديد فيها.

فبعد ثلاثة أسابيع من احتلالها لتلك الأراضي فقط، أقامت إسرائيل أولى مستوطناتها قرب منابع نهر الأردن عند بانياس، وهي مستوطنة "ناحال سنير"، ثم تلا ذلك قيام مجموعة مكونة من خمسة عشر رجلا وثلاث نساء، وهم من أبناء المستوطنين اليهود القدامى لكيبوتس كفار عتسيون، بمطالبة الحكم العسكري، بالسماح لهم بإعادة بناء هذه المستوطنة التي تقع في الطريق بين الخليل والقدس، وقد تم لهم ما أرادوا، وفي شهر تموز (يوليو) عام ١٩٦٧، تم إنشاء أول مستوطنة في مرتفعات الجولان السورية، وهي مستوطنة (ميروم هاجولان)، وقد تأخر إقامة إسرائيل للمستوطنات في قطاع غزة نسبيا عن باقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، حيث أقيمت أول مستوطنة فيه خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٧٠، وهي مستوطنة (كفار دروم)، وهي إلى الجنوب من مخيم المغازي للاجئين الفلسطينين، على الجانب الشرقي من طريق غزة الرئيسي.[٢]

---

[١] انظر وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٧٥٠.

[٢] د. وليد خميس عليان، المرجع السابق، ص ٧٥٤-٧٥٥.

وكان الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي، قد بدأ محدودا وعلى نطاق ضيق، وقد تركز في مواقع معينة، مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني، والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها، مثل كيبوتس كفار عتسيون، كما تركز أيضا في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد وبصورة سرطانية إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وقد مرت السياسة الاستيطانية في تلك الأراضي بعدة مراحل، وهدفت إلى تحقيق عدة غايات، فقد كان هدف إسرائيل من المستوطنات التي أقامتها خلال العقد الأول من احتلالها للأراضي العربية هو تحديد حدودها الجديدة، مثلما حددت مستعمرات عقبة ما قبل قيام الدولة تخوم السيادة اليهودية، لذلك فقد أعلنت غولدا مئير- رئيسة الوزراء الإسرائيلية- عام ١٩٧٢، وبكل تبجح أن الحدود هي حيث يقيم اليهود، لا حيث يوجد خط على الخريطة.

وبعد أن صعد تكتل الليكود إلى الحكم في ١٧/ ٥/ ١٩٧٧، اتخذت العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة طابعا هجوميا، وبدأت العمليات الاستيطانية تتم ضمن استراتيجية مختلفة تماما عن الاستراتيجية التي تبناها حزب العمل سابقا، وبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الدوافع والاعتبارات الأمنية، فقد تغيرت واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية، حيث رفع تكتل الليكود اليميني شعار أرض إسرائيل المحررة، وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها، وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية في تلك الأراضي للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلا في تلك الأراضي، طارحة من خلال ذلك حجتها الجديدة القديمة، وهي كيف يمكن إقامة دولة فلسطينية في منطقة مكتظة بالمستوطنين اليهود؟! فكما استعملت هذه الحجة لرفض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٦/ ١١/ ١٩٤٧، فإنها تكررها اليوم لترفض بها تطبيق قرار ٢٤٢ القاضي بانسحابها من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.[1]

[1] انظر مهدي عبد الهادي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، طبعة أولى، أيار سنة ١٩٧٨، ص ٦٠.

يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل هدفت من خلال خططها ومشاريعها الاستيطانية في تلك الأراضي إلى خلق وجود إسرائيلي قريب، بل وملاصق للكثافة السكانية العربية لمراقبتها، بحيث أنه في حالة وجود أي تحرك عربي لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي تكون المستوطنة جاهزة وسريعة للرد وإطفاء حركة المقاومة،[1] وقد اتضح ذلك الدور المرصود للمستوطنين منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة في التاسع من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧م.

وفي الحقيقة، فإن إصرار إسرائيل على إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وتدعيم القائم منها إنما يدل على معان تتجاوز كثيرا كل المبررات التي تقدمها إسرائيل في هذا الشأن، فالمستوطنات هي تجسيد عملي وملموس لميل عنصري واستعماري وتوسعي؛ لأن الذين لا يستطيعون العيش بين السكان الأصليين في وئام، وسلام يفضلون التحصن داخل مستوطنات خاصة بهم، ثم تُخلي ما حولها تدريجيا بالعنف والقمع لتمتد، وتتسع حدود الدولة الاستيطانية.

ولقد نجحت الجماعة الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر، في تدوين ما اهتمت به من المبادئ القانونية والأعراف الدولية التي تحكم الاحتلال الحربي، وذلك من خلال لائحة لاهاي اللاحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧م[2]، وفي اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب الموقعة في آب/ أغسطس ١٩٤٩[3] والملحقين المعدلين لها الصادرين في ١٠/ ٦/ ١٩٧٧م، والتي تم فيها بيان السلطات التي يتمتع بها القائم بالاحتلال الحربي، وواجبات سكان الإقليم المحتل.

وبناءً على ذلك، فإن إسرائيل ملزمة باحترام أحكام الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي العُرفي، شأنها في ذلك شأن باقي الدول أعضاء المجتمع

---

[1] مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص ٥٨.

[2] انظر المواد من ٤٢-٥٦.

[3] انظر من المواد ٢٧-٣٤ ومن ٤٧-٧٨.

الدولي[١]، بل أنها ملزمة أيضا – كما يرى الفقه الدولي – بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان لمصلحة الشعب المحتل، وبحد أدنى تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[٢]

وسوف أبين من خلال هذا البحث، أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، تشكل انتهاكاً صريحاً لقواعد قانون الاحتلال الحربي وحقوق الإنسان، موضحا محاولة إسرائيل الدفاع عن سياستها الاستيطانية وتبريرها، وإظهارها على إنها لا تشكل انتهاكا لقواعد قانون الاحتلال الحربي، وذلك في المبحث الأول، ثم أبين في المبحث الثاني، أن هذه السياسة الاستيطانية فيها خرق لقرارات هيئة الأمم المتحدة، ممثلة بمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

المبحث الأول: الاستيطان الإسرائيلي وقانون الاحتلال الحربي وحقوق الإنسان وتقرير المصير

١- الاستيطان الإسرائيلي وقانون الاحتلال الحربي

لقد أثبتت التجربة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة، يعوق الوصول إلى السلام، كما أنه يزرع بذور الصراع في المستقبل، وأقرب مثال على ذلك الصراع القديم الممتد منذ أكثر من ثلاثة قرون في شمال إيرلندا، بين المستوطنين البروتستانت والسكان الكاثوليك، والمستمر حتى اليوم.[٣]

ولم تتعرض اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، لمعالجة موضوع بناء المستوطنات في الأقاليم المحتلة، ونقل مواطنين من دولة الاحتلال للإقامة الدائمة فيها، نظراً لأن معاهدة لاهاي قد وضعت في أوائل القرن العشرين، حينما كانت الدول الأوروبية (الاستعمارية) هي المهيمنة على العلاقات الدولية في ذلك الحين، وهي التي

---

(1) Roberts Adam, The Palestinians Uprising and International Law, Journal of Refugee studies Vol. 2,No. 1, 1989(special Issue) Palestinian refugees and non- refugees in the West Bank and Gaza strip, P.30.

(2) Falk Richardson, Legal Reflection on Prolonged Israeli Occupation of Gaza and the West Bank, Journal of Refugee studies Vol. 2No 1,1989.p.also Roberts Adam. The Palestinians. The Uprising and International Law, Op , cit. .30.

(3) Roberts Adam. The Palestinians. The Uprising and International Law, Op, cit. 33.

تضع قواعد وأسس القانوني الدولي، ولم تكن ترغب بتقييد مصلحتها بالالتزامات والإجراءات الكثيرة الواجب اتباعها في حالة الاحتلال الحربي.[١]

وقد تداركت ذلك اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢آب/ أغسطس ١٩٤٩، حيث نصت صراحة في المادة ٤٩/ ٦ على تحريم إقامة مستوطنات، ونقل السكان المدنيين التابعين لدولة الاحتلال إليها[٢]، كما ورد التحريم أيضا، وإن كان بصورة غير مباشرة في اللحقين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الموقعين في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٧م، وخاصة المادة ٥٤/ ٢ من اللحق (البروتوكول) الأول[٣]، وكذلك المادة ١٤ من اللحق الثاني[٤]، والمادة ١٧/ ٢ منه أيضا[٥].

---

[١] انظر د. عوني بدر، الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

[2] Mallison Thomas, and Mallison Sally, Palestine Problem in International Law and World order Longemen, England first publish 1986,p, 243.

وقد جاء نص المادة السابقة على النحو التالي" لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. انظر اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢أب / أغسطس سنة ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف ١٩٨٧، ص ٢٠٤

[٣] التي نصت على أنه "يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية، فمنها كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أو لحملهم على النزوح، أو لأي باعث آخر" انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللحقان (البروتوكولان) الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب ، أغسطس سنة ١٩٤٩، جنيف، سويسرا ١٩٧٧، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٤ ص ٤٣.

[٤] التي نصت على أنه "يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، ومن ثم يحظر توصلا لذلك مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري" انظر الملحقان (البروتوكولان) الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف، المرجع السابق، ص ١٠٢.

[٥] والتي تنص على انه "لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح من أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع، انظر الملحقان (البروتوكولان) الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف، المرجع السابق، ص ١٠٢.

إن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تتعارض مع القانون الدولي؛ لما تنطوي عليه من خرق واضح لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[١]، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، كما أنها في الوقت نفسه تنطوي على تجاوز فادح للصلاحيات والسلطات التي يخولها قانون الاحتلال الحربي للقائم بالاحتلال[٢]، لأنه إذا كان القائم بالاحتلال يملك الحق في تأمين إدارة الإقليم المحتل، وضمان الأمن والنظام فيه، إلا أنه لا يدخل ضمن تلك الصلاحيات، وبأي حال من الأحوال إقامة المستوطنات المدنية ونقل المستوطنين إليها[٣]، لأنه يكون بذلك قد مارس سلطة من سلطات الدولة ذات السيادة على الأقاليم، وليس عملا من أعمال الإدارة المؤقتة، وبما أن استعمال الأرض –وليس ملكيتها – هو ما يدخل ضمن صلاحيات القائم بالاحتلال الحربي، ولأغراض جيش الاحتلال فقط، فإن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، يعتبر عملا غير مشروع، وغير قانوني، خاصة وأن تلك المستوطنات قد أقيمت بصورة دائمة وليست مؤقتة، وبذلك فإن الأراضي التي أقيمت تلك المستوطنات عليها، والتي انتزعت من أصحابها الأصليين تندرج تحت بند المصادرة، والتي هي عمل غير مشروع وباطل، وفقا لأحكام المادة ٤٦ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.[٤]

---

(1) Roberts Adam, Prologned Military Occupation: The Israeli- Occupied Territories since 1967,(A.J.I.L) Vol.84,1990,p,85.

[٢]انظر عبد العزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩، ٦٥.

[٣]انظر الدكتور صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٣٥ سنة ١٩٧٩ن مرجع سابق ، ص ٢٨.

[٤]انظر عمر ياسين، الاحتلال وسلطة التشريع، دراسة قانونية لمدى مشروعية بعض الأوامر العسكرية، القدس ، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٦٦.

وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتل، بتأكيد هذا المعنى بقولها "أن اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقيتي لاهاي، توضح بما فيه الكفاية، أنه بغض النظر عما إذا كانت الأراضي تابعة للدولة أو للأفراد الخصوصيين، ليس للسلطة القائمة بالاحتلال حق، وفقا للقانون الدولي في اكتساب ملكية هذه الممتلكات، وبناء عليه يكون مثل هذا الاكتساب باطلاً بحكم القانون، "وتضيف اللجنة الخاصة".. إن اتفاقية جنيف الرابعة تحرم ضم الأراضي المحتلة، وكذا نقل مجموعات من السكان المدنيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي المحتلة، ذلك أن اتفاقية جنيف تقوم على مقدمة منطقية، وهي أن احتلال الأراضي في زمن الحرب هو أساسا وضع واقعي مؤقت، ولا يمكن أن يتضمن أي حق مهما كان التصرف بالأراضي المحتلة..."[١].

وعلى الرغم من ذلك، فقد ادعت إسرائيل وتدعي، بأنها تبني المستوطنات على أراض مملوكة للدولة، وليست مصادرة من المواطنين الفلسطينيين، وكما يقول البروفسور (توماس ماليسون) وبحق، فإنه، وحتى مع صحة تلك الفرضية، فإن هذا يعتبر خرقا للقانون العرفي المتمثل في المادة ٥٥ من لائحة لاهاي والتي تعطي للمحتل الحق بالانتفاع فقط بريع تلك الأراضي أو إيجارها، وليس إقامة مستوطنات دائمة عليها، وبذلك تشكل المستوطنات انتهاكا لاحكام القانون الدولي.[٢]

وقد أثبتت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ من المستوطنات التي إقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، قد امتدت لتشمل بعض الأراضي الخاصة إلى جانب الأراضي العامة، وكانت إسرائيل قد بدأت

---

[١] انظر المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٢، ص ٣٥.

[2] Mallison Thomas, and sally, Palestine Problem in International law and World order, op.Cit.p 271.

باتباع سياسة مصادرة الأراضي المملوكة ملكية خاصة منذ بداية احتلالها للأراضي العربية، والتي وصلت إلى حد إجبار سكان قرى بأكملها على الرحيل وتدمير منازلهم من أجل إقامة المستوطنات عليها، وقد ظهر ذلك جليا في مدينة القدس العربية عندما أقدمت السلطات الإسرائيلية بعد الحرب مباشرة على تدمير وهدم ١٦٥٤ مبنى، ونجم عن ذلك إرغام ما يزيد على سبعة آلاف فلسطيني على مغادرة المدينة ، من أجل العمل على تجديد وإقامة الحي اليهودي فيها. [١]

وهذه الإجراءات تشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي، وخاصة المادة ٤٦ من اللائحة المرفقة من معاهدة لاهاي بمعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧، الخاصة بقواعد وعادات الحرب البرية التي نصت على وجوب احترام الأملاك الخاصة للسكان، ومنع مصادرتها، وكذلك المادة ٥٥ من نفس اللائحة التي تعتبر دولة الاحتلال مجرد مديرة للمنشأت العامة والعقارات والغابات والمستغلات الزراعية المملوكة لدولة العدو، والموجودة في الإقليم المحتل والتي يتعين محافظتها عليها، وأن تراعي في إداراتها قواعد الانتفاع. [٢]

أخيرا يمكن القول، أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، يشكل انتهاكا لأحكام اللحقين (البروتوكولين) الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وخاصة المادة ٥٤/ ٢ من اللحق الأول، والمادة ١٤ من اللحق الثاني اللتان تحرمان الاستيلاء على المناطق الزراعية، وخاصة بقصد حمل السكان المدنيين على النزوح أو لأي سبب آخر، ولا شك أن ما أقدمت عليه إسرائيل من مصادرة ونزع ملكية آلاف الدونمات الزراعية لإجبار المواطنين الفلسطينيين على الرحيل عنها، من أجل إقامة المستوطنات عليها، يعتبر خرقا واضحا لأحكام هاتين المادتين، كذلك فإن إقامة المستوطنات تشكل أيضا خرقا واضحا لأحكام المادة ١٧/ ٢ من اللحق الثاني التي نصت

---

[١] انظر صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩.

[2] Schwarzenberger, Georg, International Law as Applied by International Courts and Triburals Vol. . VI (THE Law Armed Conflict), London, pp.322-323

على عدم جواز إرغام المدنيين على النزوح عن أراضيهم، لأسباب تتصل بالنزاع[١]، كما أنها تشكل في الوقت نفسه خرقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة المادة ٢/١٧ منه والتي تنص على، أنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا، فقد جاء في التقرير الثالث للجنة الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، لدراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس،" أن إسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها، تلجأ إلى طرائق قسرية في كثير من الأحيان، وفي بعض الأحيان لأكثر خبثا تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة، وتدمير المنازل، وإبعاد الأشخاص، متجاهلة حقوق الإنسان الأساسية تجاهلاً تاماً"[٢].

وهكذا نخلص مما سبق، إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بكافة أنواعها وأشكالها تنطوي على خرق واضح لأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، التي نصت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على وجوب تطبيقها في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس[٣]، كما أنها تخالف أحكام اللحقين الإضافيين إلى تلك الاتفاقيات، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدد كبير جدا من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والذي سيتضح بصورة أكبر خلال المبحث الثاني من هذا البحث، والخاص بهيئة الأمم المتحدة والاستيطان.

---

[١] انظر أكثر تفصيلا في رسالة وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين المقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٨٩، ص ٧٨٢-٧٨٣.

[٢] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية(بما في ذلك القدس)الأمم المتحدة ، ١٩٨٢،مرجع سابق،ص ٢٢.

[3] Israeli Settlements in Gaza and The West Bank (including Jerusalem) Their nature and Purpose, Part II,United Nations, New York, 1984,p,28.

٢- التبريرات الإسرائيلية لسياستها الاستيطانية

سأتحدث هنا عن المبررات القانونية لإقامة المستوطنات، وأقصد بذلك نفي إسرائيل أن تكون سياستها الاستيطانية انتهاكا لقواعد قانون الاحتلال الحربي، وخاصة المادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

لا شك أن ما قامت به إسرائيل من زرع للأراضي العربية المحتلة، بالمستوطنات والمستوطنين، يتشابه مع ما قامت به النازية من إنشائها للمستوطنات الألمانية أو الآرية في الأقاليم التي احتلتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل استبدال السكان الأصليين بالمستوطنين الجدد[١]، ذلك لأن معظم المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة هم من السكان المدنيين، وجزء كبير منهم من النساء والأطفال، أي ليسوا من العسكريين، ولا يقتضي وجودهم ضرورات عسكرية كما تدعي إسرائيل.[٢]

وقد علق الأستاذ بيكيته (Picetet) على المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، بقوله بأن سبب وضع هذا النص كان من أجل منع تكرار ما قامت به بعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية من نقل سكانها إلى الأقاليم المحتلة لأسباب سياسية، وعنصرية، أو لاستيطان هذه الأقاليم والتي ألحقت ضرراً كبيراً بالوضع الاقتصادي للسكان المحليين، وعرّضت وجودهم المستقل للخطر.

ورغم وضوح نص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، بمنع قوات الاحتلال من نقل جزء من سكانها لتوطينهم في الأراضي المحتلة، إلا أن الفقه الإسرائيلي[٣]، ممثلا

---

[١] انظر سيف الوادي الرمحي، القانوني الدولي وقضية فلسطين، ترجمة عزمي السيد أحمد، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ، سنة ١٩٨٣، ص ١٠٥.

[٢] عوني بدر، الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مرجع سابق ،ص ٣٠.

[٣] تجدر الإشارة إلى أن بعضا من الفقه الإسرائيلي يرى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة بما فيها المادة ٤٩/ ٦، من ذلك من كتبه البروفيسور (ناثان فينبرج) أستاذ القانون الدولي

بالبروفيسور (يهودا بلوم) ومن يناصره من الفقه الغربي أمثال (روستو) و(ستون)، حاول بصفة عدم المشروعية عن تلك المستوطنات، بسرد مجموعة من التبريرات منها:

١- أن الحكومة الإسرائيلية غير ملتزمة بتطبيق أحكام اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، لأنها لم تكن تخضع لسيادة مشروعة لحظة احتلالها[١]، كما أن المادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لأنها قد وضعت فقط من أجل التصدي للنظام النازي في أوروبا الذي كان يحتل الأراضي للتخلص من سكانها، ولاستعبادهم وتسخيرهم للعمل لمصلحتهم، وقد استشهد البروفيسور بلوم برأي للفقيه أوبنها يم يقول فيه، بأن الحظر الوارد في المادة ٤٩/ ٦ هو من أجل تغطية حالات يحضر فيه مواطنيه من أجل طرد سكان الأراضي المحتلة.[٢]

غير أن لا يمكن التسليم بما يقوله البروفيسور بلوم والبروفيسور ستون؛ نظراً لأن المادة ٤٩/ ٦ قد جاءت واضحة وصريحة، ومصاغة بصياغة عامة وواسعة، لذا فلا مجال لتقيد هذه الصياغة وقصرها على حالة واحدة فقط، وهي وضع طرد سلطات الاحتلال لسكان الأراضي المحتلة[٣]، يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل عندما وقعت على الاتفاقية، ولم تبد تحفظا على المادة ٤٩/ ٦ وعلى التفسير المعطى، مع أن الفرصة كانت متاحة أمامها لتفعل ذلك وطرح تفسيرها الخاص، والضيق لهذه المادة قبل التصديق على اتفاقيات جنيف[٤]، وحتى لو سلمنا جدلا بصحة هذا الرأي، فإنه من الثابت أيضا أن المستوطنات

المتقاعد في الجامعة العبرية بالقدس في صحيفة هارتس الإسرائيلية من عدم انسجام المستوطنات الإسرائيلية مع المصالح الوطنية الإسرائيلية ومع القانون الدولي ، وانطباق المادة ٤٩،٦ على تلك المستوطنات . انظر سيف الوادي الرمحي ، القانون الدولي وقضية فلسطين ، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(1) Dugard John, Israel and the International Community,The Legal debate (reprinted from South African Year book of International Iaw 1984,PP.43)

(2) Blum Yehuda,Z, Colonization of West Bank,Tel Aviv, 1972,PP,23-26,also Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the Law of Nations,London,1981,p 178

(٣) د. وليد خميس عليان، الأمم المتحدة في قضية فلسطين ، مرجع سابق ، ص ٧٩١.

(4) Mallison Thomas, and sally, Palestine Problem in law International and World order, op.Cit.p 264.

الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، قد أقيمت على أراضي الفلسطينيين بعد مصادرتها، وطردهم منها، ودفعهم للهجرة أيضا بالتضييق عليهم، مما يعد انتهاكا لحكم هذه المادة.[١]

٢- يرى الفقيه ستون، أن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة ليس لها طابع مدني، كما أن هذه المستوطنات، والمستوطنات التي يتم تخطيطها في المستقبل، تستخدم لأغراض عسكرية وأمنية، لذا فإنها لا تخالف روح أو نص المادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.[٢]

لا شك أن هذه الحجة تنطوي على مغالطة كبيرة، نظرا لأنه إذا كان من الممكن التسليم بها بالنسبة للمستوطنات الأولى التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتي كان لها طابع مؤقت وهدف عسكري، إلا أنه لا يمكن التسليم بها بالنسبة لباقي المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة و جميعها مستوطنات مدنية، أصبحت تشكل ضواحي سكنية للمدن الكبرى مثل القدس وتل أبيب[٣]، حيث تم استخدامها لحل مشكلة السكن في تلك المدن.

٣- أن انتقال المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة هو عملية اختيارية يقوم بها أعضاء في جماعات يهودية، مثل (غوش ايمونيم)، وهذا العمل الاختياري هو ممارسة لحقوق الإنسان في حرية الانتقال واختيار المسكن، ولا تستطيع إسرائيل أن تستخدم القوة لمنع هذه العملية الاختيارية، كما أنها ليست ملزمة وفقا لاحكام القانون الدولي للقيام بذلك، حيث أن الاستيطان الاختياري وعلى أسس فردية، كان مسموحا به وفقا للمادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.[٤]

ولا يمكننا أن نسلم بما يقول به الفقيه ستون لعدة أسباب، أهمها: أن البرنامج الاستيطاني الضخم الذي تنفذه الحكومة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ينفي

---

(1) Dugard John, Israel and the International Community, The Legal debate, Op.cit.P.44.

(2) Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the law of Nations, Op.cit,P.179

(3) Roberts Adam, The Palestinians, The Uprisin and International Law, Op. Cit,pp 33-34.

(4) Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the law of Nations, Op.cit,P.180.

عنها أي طابع فردي أو حتى اختياري[١]، فإذا كانت انتقال المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة، يبدو ظاهريا، وكأنه عمل رضائي دون تدخل الدولة، إلا أن الحقيقة غير ذلك تماما، لأن اللجنة الوزارية للشؤون الاستيطانية هي صاحبة القرار في هذا الشأن[٢]، كما أن السياسة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة تمولها، وتشرف عليها مجموعة كبيرة من الهيئات والمؤسسات والوزارات الإسرائيلية.

وما يجدر الإشارة إليه، أن الحكومة الإسرائيلية قد تبنت الحجة الأخيرة، حيث تدعي إسرائيل أن انتقال السكان الإسرائيليين تم برضائهم للاستيطان في الأراضي المحتلة لا خالف المادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، وقد صدر هذا الرأي أكثر من مرة (خاصة خلال فترة إبرام اتفاقية كامب ديفيد) عن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية (اليكيم روبنشتاين) الذي اشترك بنفسه ضمن الوفد الإسرائيلي في صياغة هذه الاتفاقية[٣].

نخلص من العرض السابق إلى أن محاولة الفقه الإسرائيلي ومن يناصره من الفقه الغربي، نفى صفة عدم المشروعية عن المستوطنات الإسرائيلية من نزع لممتلكات الفلسطينيين وأراضيهم وطردهم منه، وبناء المستوطنات عليها، وجلب المستوطنين الإسرائيليين للإقامة الدائمة فيها، يعتبر أمرا غير مشروع ومخالفا لأحكام قانون الاحتلال الحربي، وخاصة المادة ٤٩/ ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

يضاف إلى ذلك كله، وكما قال بحق أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر، بأنه " لا يمكن التسليم بادعاء السلطات الإسرائيلية، باعتبارات الأمن لإقامة وتأسيس حقها في

---

(1) Roberts Adam, Prologned Military Occupation: The Israeli- Occupied Territories since 1967,(A.J.I.L) Vol.84,1990,p,85.

(2) Halabi Usamah, Aron turner and meron Benvenisit, The West Bank Data Base Project Land Alienation in the West Bank, a legal and spatial analysis by turner, April, 1985, P.21

(3) Halabi Usamah and Others, land Alienation in the west Bank, Op. cit., P 20-21

مصادرة الأراضي اللازمة لإقامة مستعمرات شبه عسكرية تعتبرها جزءا من حزام للأمن، وذلك في ضوء حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، كان نتيجة لعدوان متعمد على الدولة العربية، انتهاكا لقواعد القانون الدولي، ومن ثم فلا يمكن السماح للمعتدي بأن يجني ثمرة عدوانه، وأن يدعي لنفسه حقوقا لا تخولها له قواعد القانون الدولي التقليدي في مصادرة الأراضي، التي يقيم فوقها المستعمرات لأسباب أمنية".[1]

٣- الاستيطان الإسرائيلي انتهاك لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير

تنطوي عملية تنفيذ السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، على انتهاكات بشعة وجسيمة لحقوق الإنسان، من مصادرة للممتلكات، وهدم للمنازل، وطرد لآلاف الأشخاص ونقلهم إلى داخل وخارج الأراضي المحتلة[2]، وهو ما حرصت اللجنة الخاصة بالتحقيق في التدابير الإسرائيلية، التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة التي أنشأتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٩ على أن تثبته في تقريرها[3]، كما تشكل هذه السياسة الاستيطانية خرقا واضحا لأحكام المادة ١٧/ ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا" غير أن هذا النص لا يعمل به بالنسبة للفلسطينيين الذين يكونون عرضة في كل وقت لمصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لإقامة المستوطنات عليها، فليس لأي منهم ضمان ضد مصادرة

---

[1] أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٠.

[2] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٠.

[3] والذي جاء فيه أن "حكومة إسرائيل تلجا إلى التعلل بالأمن لتبرير ما تتخذه من إجراءات للسير في تنفيذ سياسة الاستيطان وضم الأقاليم، ومصادرة الممتلكات فضلا عن عمليات الطرد الجماعي للسكان العرب في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ٢٠٧.

أرضه، خاصة في ظل تنفيذ إسرائيل لسياسة الضم الزاحف للأراضي المحتلة، حيث لا يكاد يمر أسبوع دون أن تعلن فيه السلطات الإسرائيلية عن خطة جديدة لإقامة المزيد من تلك المستوطنات، وبالذات في الضفة الغربية المحتلة.[١]

كذلك تنطوي السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة على خرق واضح لمبدأ المساواة، الذي نُص عليه في أكثر من مادة من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة وأن المستوطنات التي تقيمها إسرائيل هي مستوطنات يهودية، مفصولة ومفرقة عنصريا عن بقية سكان المنطقة، لأنه لا يقطنها غير اليهود، ولا يجوز لغيرهم من العرب، أن يسكنوا فيها سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، يضاف إلى ما سبق قيام السلطات الإسرائيلية بوضع نظام قانوني وقضائي خاص بتلك المستوطنات، حيث يخضع المستوطنون الإسرائيليون لقانون ومحاكم خاصة بهم، تختلف تماما عما يخضع له المواطنون الفلسطينيون، ولا شك أن هذا يعتبر ممارسة للتفرقة العنصرية ونظام الابارتهايد الذي تمنعه المواثيق الدولية، وشجبته الأمم المتحدة في أكثر من مرة.[٢]

لذلك فقد أثارت هذه السياسة الاستيطانية- ومنذ بدايتها- اشمئزازاً، ومعارضة قطاع لا بأس به من الشعب الإسرائيلي نفسه، من ذلك مثلا ما قاله البروفيسور الإسرائيلي (إسرائيل شاهاك) "وإني أعارض المستوطنات لا لمجرد أنها تخرق اتفاق جنيف، ولا مجرد أنها تمنع السلام(وأي سلام هذا ...)، ولكن لمجرد دوافع أساسية، أن المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة من بدايتها الطبيعية تمثل انتزاعا للملكية على أساس التفرقة العنصرية، إن المناطق المصادرة أو التي تم الحصول عليها بواسطة الضغط

---

(1) Adams,Mihal, The Universal Declaration of Human rights and the Israeli occupation of the West Bank and Gaza, In Palestinian Rights (affirmation and Denial) edited by Ibrahim Abu lughod first published in the USA by Medina press, 1982.

(٢) عطا الله كتاب حقوق الإنسان في الضفة الغربية، أزمة حقوق الإنسان في الوطن العربي، مجموعة من الدراسات المختارة مقدمة إلى ندوات اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، ص ١٦٣.

والخداع من أجل الاستيطان تصبح مناطق يسمح لليهود فقط بالعيش فيها، وسيسمح لليهود فقط بالعيش فيها أيضا في المستقبل[١].

ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، يخلق ظروفا من شأنها أن تجعل تلك المستوطنات بمثابة ضم واقعي لتلك الأراضي إلى إسرائيل، لأنها تجعل من حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير أمرا صعباً[٢]، وذلك لما تنطوي عليه من جلي المستوطنين الجدد للإقامة فيها، والذي من شأنه أن يعمل على تغيير الطبيعة السكانية للأراضي المحتلة، بعد طرد المواطنين الأصليين منها لإحلال الغرباء مكانهم، والذي من شأنه أن يحول الفلسطينيين إلى أقلية تشعر بالغربة في وطنها، كما حصل سابقا مع فلسطينيي عام ١٩٤٨، ويوشك أن يحدث لمواطني القدس العربية[٣]، مما يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، هذا الحق الذي نصت عليه القرارات العديدة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة[٤]، لذلك فقد جاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، أنه " لا تترك التصريحات العديدة للقادة الإسرائيليين مجالا للشك فيما تهدف إليه هذه السياسة، ألا وهو إقامة وضع لا رجعة فيه يجعل من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير أمراً مشكوكاً فيه، ولدينا انطباع بأن إسرائيل لم تعد تفكر في مبادلة السلم بالأراضي، بل تفكر في الحصول على الأراضي

---

[١] انظر د. مهدي عبد الهادي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس ، طبعة أولى، أيار سنة ١٩٧٨، ص ١١١.

[2] Falk Richardson, Legal Reflections on prolonged Israeli occupation of Gaza and the West Bank,(Journal of refugees studies), Vol. 2.1,1989), Op .cit., p.44.

[٣] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

[٤] عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ٢٠٦.

والسلم في وقت واحد معاً[1]، وقد أكدت اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة هذا المعنى في تقريرها الثاني المؤرخ في ١٧/ أيلول سبتمبر ١٩٧١م، بقولها" إن أي محاولة من جانب حكومة إسرائيل لتنفيذ سياسة ضم واستيطان، تكون بمثابة إنكار لحقوق الإنسان الأساسية للسكان المحليين، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم، ورفض من جانب حكومة إسرائيل للأحكام المرعية في القانون الدولي".[2]

نخلص مما تقدم إلى، أن سياسة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، تنطوي على تجاوز فادح للسلطات والصلاحيات التي يخولها القانون الدولي العام للقائم بالاحتلال الحربي، كما أنها تشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي العرفي، ولاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، خاصة المادة ٤٩/ ٦ منها، كما تشكل هذه السياسة الاستيطانية اعتداء صارخا على حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، كما أنها في الوقت نفسه لا تتفق مع التزام إسرائيل بوجوب احترام، وتشجيع حق تقرير المصير لشعب الأراضي المحتلة.[3]

المبحث الثاني: هيئة الأمم المتحدة والاستيطان الإسرائيلي

منذ أن احتلت إسرائيل الأراضي العربية بعد حرب عام ١٩٦٧، أجمعت دول العالم على عدم موافقتها على قيام إسرائيل بتغيير معالم تلك الأراضي أو التصرف فيها، حيث طالب الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ودول الكتلة الاشتراكية، ومعظم الدول الأفريقية، ودول

---

[1] انظر ما جاء في بيان السيد مصطفى نياسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السنغال ورئيس المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، جنيف ٢٩ آب أغسطس – ٧ أيلول / سبتمبر١٩٨٣م، الأمم المتحدة، نيويورك سنة ١٩٨٣، مرجع سابق ، ص ٩١.

[2] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) طبيعتها والهدف منها،مرجع سابق، ص١٨.

[3] المرجع السابق، ص ١٦.

أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، وآسيا بانسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، معلنين عدم موافقتهم على إجراء أي تغيير في معالم تلك الأراضي، وإن كان بعضهم قد اشترط اعتراف العرب بإسرائيل، إلا أن ذلك لم يعن بأي حال الموافقة على قيام إسرائيل بالتصرف بتلك الأراضي أو تغيير معالمها[1]، ويتضح من خلال متابعة أعمال كل من مجلس الأمن الدولي، ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، حيث تشير القرارات والتوصيات الصادرة عنها إلى اتفاق أغلبية أعضاء المنظمة الدولية على إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وإن كانت قد تباينت لهجة تلك القرارات والتوصيات من حيث حدتها.

يضاف إلى ذلك، أن بعض مشاريع القرارات الخاصة بإدانة المستوطنات التي قدمت إلى مجلس الأمن الدولي لم تصدر، وذلك بفعل ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (Veto) عند الاقتراع عليها، غير أن عدم صدور هذه القرارات لم يؤثر على مدى اقتناع معظم الدول بمبررات تلك القرارات وعدالتها، وإن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتي تهدف إلى تكريس سياسة الأمر الواقع لا تخدم السلام، كما أنها تلحق الضرر المؤكد والظلم الفادح المواطنين الفلسطينيين، وتنطوي على مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية.

وعلى ذلك سأتحدث أولا، عن موقف مجلس الأمن الدولي من سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ثم عن موقف كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

١- مجلس الأمن الدولي والاستيطان الإسرائيلي

لقد أثارت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ردود فعل واسعة النطاق على الصعيد الدولي، وقد انعكس ذلك في العديد من

[1] انظر صائب عريقات، الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٩، يوليو سنة ١٩٨٧، ص٢١.

القرارات والتوصيات التي صدرت عن الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة، وأهمها مجلس الأمن الدولي، الذي يعتبر أعلى سلطة تنفيذية لها صلاحيات إصدار قرارات ملزمة فيما يتعلق بحماية السلم والأمن الدوليين، حسبما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ٢٤و٢٥ منه.

لذلك فقد أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وهو ما سأقوم بعرضه خلال الصفحات التالية، وذلك ببيان المنهج الذي اتبعه مجلس الأمن في معالجة قضية المستوطنات، ثم أعمل بعد ذلك على تقييم ذلك المنهج.

أ- منهج مجلس الأمن الدولي في معالجة قضية المستوطنات

في أعقاب احتلال إسرائيل للأراضي العربية نتيجة لعدوان عام ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة بتلك الأراضي، داعيا فيها إسرائيل إلى عدم إجراء أي تغييرات في تلك الأراضي تؤثر على طابعها الديموغرافي، وقد اختصت مدينة القدس العربية بعدد كبير جدا من تلك القرارات[١] وكان مجلس الأمن قد اهتم مبكرا بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي العربية المحتلة، حيث أصدر بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٧ الذي دعا فيه إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية، وتسهيل عودة النازحين الذي فروا من مناطق القتال، كما أوصى الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة المبادئ الإنسانية التي تضمنتها اتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م.[٢]

أما بالنسبة لاهتمام مجلس الأمن الدولي المباشر بقضية المستوطنات، فقد بدأ متأخرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولفترة وجيزة، حيث بدأ يظهر اهتمامه المباشر بتلك

---

[1] The Question of Palestine 1979-1990, United Nations, New York, 1991, (Document No, 1989- July, 1991,6.650).P.31.

[٢] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص٣٧.

القضية بعد عام ١٩٧٧م، ومع ارتفاع وتزايد وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي[١]، غير أن هذا لا ينفي بأن مجلس الدولي قد قرر، ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي – وبصورة غير مباشرة – عدم مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي، وذلك من خلال تأكيده في العديد من القرارات الصادرة عنه في أواخر الستينيات وخلال أعوام السبعينيات والثمانينيات، على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وبذلك فإن كل إجراء يتم بناءً على الإجراء الباطل يكون باطلا وغير مشروع، وعليه يكون مجلس الأمن الدولي، قد اعتبر إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة أمرا غير مشروع، على اعتبار أنها إحدى نتائج الأمر غير المشروع، والمتمثل باحتلاله لتلك الأراضي عن طريق الحرب.

وكانت قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قد أثرت بصورة مباشرة، ومحددة أمام مجلس الأمن الدولي في شهر آذار / مارس عام ١٩٧٦م، وذلك في إطار مناقشة المجلس لأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، حيث تقدمت خمس دول هي بنين (داهومي) وباكستان وغينيا وبنما وتنزانيا، بمشروع قرار من ثلاثة عناصر، وعلى الرغم من أن ذلك القرار قد تجنب استخدام عبارات حادة في إدانة إسرائيل خشية اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية عليه، إلا أنها مع ذلك د استخدمت حق النقض ضد ذلك القرار بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٦م، وذلك على الرغم من أن مندوبها في مجلس الأمن (وليم سكرانتون)، كان قد أدان في خطابه سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، معتبرا إياها خرقا وانتهاكا لقواعد القانون الدولي، وعقبة في طريق المباحثات نحو السلام في الشرق الأوسط.

وفي شهر أيار / مايو من نفس العام، وبعد مناقشات مكثفة حول موضوع الاستيطان الإسرائيلي، أصدر رئيس مجلس الأمن- في ذلك الوقت- وهو مندوب فرنسا

[١] انظر رسالة فواز حامد حسين الشرقاوي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين(دراسة مقارنة لمرحلة ما قبل قيام إسرائيل وما بعده)، المقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٠، ص ٤٩٥.

الدائم لدى الأمم المتحدة بياناً باسم أغلبية أعضاء المجلس، معتبراً فيه الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عقبة في طريق السلام، ومطالبا بوجوب التزام إسرائيل بميثاق جنيف الذي نص على عدم جواز نقل السكان في المناطق المحتلة، وإبعادهم وتغيير المعالم السكانية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد رفضت على لسان مندوبها الدائم تأييد ذلك البيان[١]، وبعد مرور أقل من ستة أشهر على صدور هذا البيان، أصدر مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر بيانا جماعيا، وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا فيه على عدم جواز تغيير المعالم السكانية والدينية والثقافية للأراضي المحتلة، معتبرا تلك المستوطنات غير قانونية، وعقبة في طريق السلام، وقد رفضت إسرائيل ذلك البيان جملة وتفصيلا. [٢]

وقد أكد مجلس الأمن الدولي المبادئ السابقة الواردة في ذلك البيان في قراره رقم ٤٤٦ الصادر في ٢٢/ ٣/ ١٩٧٩، والذي أدان سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، طالبا من إسرائيل التقيد باتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة عدم نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة[٣]، كما تم في نفس القرار النص على إنشاء لجنة تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن، على أن تقدم تقريرها له بحلول الأول من شهر تموز/ يوليو

---

[١] د. صائب عريقات، الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق ، ص ٢٢.

[٢] المرجع السابق، ص ٢٢.

[٣] فقد جاء في ذلك القرار (... أن سياسة وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ليس له أي صحة قانونية، ويشكل عقبة في أداء و تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط"، كذلك جاء فيه طالبا مرة أخرى من إسرائيل بوصفها الدولة المحتلة، أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩م، وأان تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكف عن اتخاذ أي إجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتأثير ماديا على التكوين الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكان القرار السابق رقم ٢١٣٤ قد صدر بموافقة ١٢، وامتناع ثلاثة عن التصويت، وهي النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٧٩م، وذلك من أجل دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس، غير أن إسرائيل رفضت التعاون مع هذه اللجنة أو استقبالها، مما دفع مجلس الأمن إلى شجب ذلك في قراره رقم ٤٥٢، وهو نفس القرار الذي وافق فيه على تقرير اللجنة المذكورة.[١]

وكان المجلس قد أصدر قراره رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٧٩، بعد أن قبل تقرير وتوصيات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ الواردة في الوثيقة رقم S/١٣٤٥٠ ، والذي أكد فيه ما ورد في قراره الأول، وكلف اللجنة تقديم تقرير للمجلس قبل ١/ ١١/ ١٩٦٧م، لخطورة مشكلة المستوطنات[٢]، وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها الثاني، وهو الوثيقة رقم S/١٣٦٧٩ أصدر المجلس وبالإجماع قراره رقم

---

[١] منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧-١٩٨٨، الأمم المتحدة ١٩٨٩، ص ٣٦٠. وقد جاء في ذلك التقرير أن اللجنة تود أن تؤكد من جديد جميع النتائج التي وردت في تقريرها الماضيين، وعلى وجه أكثر تحديدا النتائج التالي:

١. تواصل الحكومة الإسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المنهجية المعاندة ذات النطاق الواسع، لإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة.

٢. هناك علاقة تبادلية بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتشريد السكان العربي.

٣. أن إسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها تلجأ إلى طرائق قسرية في كثير من الأحيان، وفي بعض الأحيان أكثر خبثا تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة وتدمير المنازل، وإبعاد الأشخاص متجاهلة حقوق الإنسان الأساسية تجاهلاً تاماً.

٤. لقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة ،وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الاقتصادي والاجتماعي للباقين من السكان العربي، وتسبب تغييرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديموغرافية في الأراضي المحتلة بما في ذلك.

٥. تشكل هذه التغييرات انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢أب/ أغسطس ١٩٤٩ وللمقررات ذات الصلة.

[٢] وكان القرار السابق قد صدر في الجلسة ٢١٥٩ وبموافقة ١٤٠ دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، انظر: Resolutions and decisions of the security council 1974, Op.cit PP.8-9

٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ الذي أكد فيه على ما جاء في القرارات السابقة من وجوب التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين، مؤكدا على أن سياسة إسرائيل في توطين جزء من سكانها، ومن المهجرين الجدد في الأراضي العربية المحتلة ليس لها أي صحة قانونية، كما أنها تشكل انتهاكا لتلك الاتفاقية، وتعتبر في الوقت نفسه عقبة كأداء أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، طالبا من الدول الأخرى عدم تقديم مساعدات لإسرائيل، تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة، وداعيا حكومة وشعب إسرائيل إلى التوقف على وجه السرعة عن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس وإزالة المستوطنات القائمة. [١]

ويعتبر القرار السابق من أقوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بخصوص سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وكان ذلك القرار، قد صدر في أعقاب قرار كانت قد أصدرته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٠ ، بناء على طلب من وزير الزراعة ورئيس لجنة الاستيطان في ذلك الوقت (ارئيل شارون) يقضي بالسماح للمواطنين الإسرائيليين بالاستيطان في مدينة الخليل العربية في الضفة الغربية المحتلة، حيث عبرت الحكومة الإسرائيلية – بإصدارها السابق الذي تزامن مع العديد من القرارات الأخرى القاضية بتعزيز المستوطنات القائمة، وإنشاء مستوطنات جديدة – عن رغبتها في استمرار استيطان الأراضي المحتلة، وتحدي المجتمع الدولي. [٢]

وقد واصل مجلس الأمن الدولي اهتمامه فيما بعد بقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لذلك فإنه مع ازدياد هجرة اليهود السوفيت التي الأراضي الفلسطينية، وظهور التحركات الإسرائيلية غير المشروعة لتوطين المهجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي

---

[١] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في القدس)، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

[٢] عصام الدين حواس، الحكم الذاتي لشعب فلسطين، سلسة دراسات قومية تصدر عن مركز النيل للإعلام، القاهرة، العدد ١٣، سنة ١٩٨١، ص ١٦٦.

(السابق) فيها، بدا مجلس الأمن الدولي يهتم بتلك التحركات بعد أن وجه الاتحاد السوفيتي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٩٠، جاء فيها أن هذه الإجراءات مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تعمل على تغيير الطبيعية الديموغرافية لتلك الأراضي، وخلال الفترة الواقعة بين شهري آذار/ مارس – أيار / مايو سنة ١٩٩٠، عقد المجلس ستة جلسات اختمها في ٣ مايو، ولكن دون أن يتخذ أي إجراء يخص تلك المسألة. [١]

وقد كان رد فعل إسرائيل على القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وغيرها من التوصيات والقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة، قد تراوح بين الرفض والاستنكار والتجاهل التام لتلك القرارات، مع توجيه الاتهام للمنظمة الدولية بالتحيز ضد إسرائيل ولصالح العرب، وقد شجعها على ذلك، الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة حق النقض في مجلس الأمن، ومنعها صدور قرار صريح، وواضح بإدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية حتى عام ١٩٧٩م، كما سبق أن أوضحنا. [٢]

---

[1] The Question of Palestine 1979-1990,United Nations, New York, 1991,Op.CIT, PP.32-33.

[٢] مثال ذلك ما جاء في الرد الإسرائيلي على قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والذي كان على النحو التالي:

١. ترفض حكومة إسرائيل من دون تحفظ قرار مجلس الأمن بتاريخ ١/ آذار / مارس المتعلق بالاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل.

٢. لا يوجد أي فارق بين الأحياء السكنية داخل القدس وهي المدينة الموحدة كلها تحت السيادة الإسرائيلية، وعاصمتنا إلى الأبد، وحرية الوصول لأبناء جميع الديانات إلى أماكنهم المقدسة مضمونة فيها.

٣. الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل هو حق غير قابل للنقض ومتداخل مع أمن الدولة. وأن تأييد المندوب الأميركي للقرار المجحف في مجلس الأمن يثير استياء عميقا واحتجاجا شديدا لدى الشعب الإسرائيلي. انظر صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٨٠م نقلا عن خالد عايد الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (٧٧-١٩٨٤) مرجع سابق ص ٢٨٣.

أخيراً يمكن القول، أن مجلس الأمن الدولي لم يكتف فقط بإدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة[1]، بل ذهب في العديد من القرارات الصادرة عنه إلى دعوة العالم إلى عدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل، تستخدم في بناء المستوطنات كما هو الأمر في القرارين رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ و٤٧١ لسنة ١٩٨٠، كما أنه دعا إلى إزالة المستوطنات القائمة وتفكيكها، كما هو الأمر في القرار ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

(ب) تقييم منهج الأمن الدولي في معالجة قضية المستوطنات

يلاحظ على المنهج الذي اتبعه مجلس الأمن الدولي في معالجة قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ما يلي:

١. إن مجلس الأمن الدولي، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧، قد اتبع الأسلوب غير المباشرة في إدانة، وتقرير عدم مشروعية بناء المستوطنات في تلك الأراضي، وذلك من خلال تأكيده في العديد من قراراته على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كل الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيها مدينة القدس، وإدانته لكل الانتهاكات الإسرائيلية لتلك الاتفاقية من مصادرة للأراضي والممتلكات وطرد وترحيل للمواطنين، أو نقل جزء من السكان المدنيين الإسرائيليين للإقامة في تلك الأراضي[2]، ويلاحظ على القرارات السابقة الصادرة من مجلس الأمن أن كلا منها يأتي مؤكدا لما سبقه من قرارات وذلك من خلال الإشارة في ديباجته إلى القرارات السابقة عليه، بل إنه يذكر أرقامها في معظم الأحوال، وهو ما يفيد بأن موقف مجلس الأمن من هذه المسألة هو موقف ثابت مستمر، وأنه متمسك بقراراته السابقة، وإن تباعدت المدة الزمنية بين قرار وآخر[3].

---

[1] خيرية قاسميه وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسات الخاصة ١٥، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ٤٧.

[2] راجع نص القرار في:

Resolution Et Decisions du Conseil de securite 1980. Conseil de securite Documents Officiels.Trente-cinquieme Annee, U, N, New York, 1981.PP, 5-6.

[3] وليد خميس عليان، المرجع السابق ، ص ٨٠٤- ٨٠٥.

٢. لقد تعامل مجلس الأمن الدولي مع قضية المستوطنات الإسرائيلية بصورة متدرجة، وعلى نحو تصاعدي حتى وصل إلى مرحلة التهديد باتخاذ إجراء عملي وفقا للميثاق، حيث أعرب مجلس الأمن في قراراته الأول عن أسفه لعدم التزام إسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف في الأراضي العربية المحتلة وممارساتها غير الإنسانية، ثم انتقل في مرحلة أخرى إلى الإعراب عن القلق، والقلق الشديد تجاه تلك الممارسات إلى أن وصل إلى مرحلة الإدانة والشجب، بل إنه قد وصف الوضع في الشرق الأوسط- نتيجة لتلك الممارسات غير المشروعة، والسياسية الاستيطانية في تلك الأراضي – بأنه خطر كما هو الأمر في القرارين ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ و٤٨٧ لسنة ١٩٨٠.[١]

٣. لقد اقتصرت قرارات مجلس الأمن على الشجب وإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ولم تتجاوزها إلى حد اتخاذ إجراءات عملية أو إكراهية لوقف السياسة الاستيطانية أو التأثير عليه، مثل مقاطعة إسرائيل أو فرض عقوبات عليها، كتلك التي فرضت على جنوب أفريقيا، وروديسيا والتي يعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق في فرضها على الدول التي تتجاهل مقررات المنظمة الدولية[٢]، ولعل ذلك مرده إلى أن الأمم المتحدة منظمة دولية تتمتع بقوة أدبية أكثر منها مادية، كما أن فاعليتها ترتبط بقدرة الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لذا فإن الدعم المطلق الذي تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة، وخاصة من خلال تهديدها المستمر باستخدام حق النقض، حال ويحول دون إمكانية عرض مسألة اتخاذ عقوبات ضدها في مجلس الأمن الدولي[٣]، وهذا مما دفع إسرائيل إلى تصعيد تحديها

---

[١] المرجع السابق، ص ٨٠٦.

[٢] خيرية قاسميه وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٧٦ مرجع سابق،ص٤٧.

[٣] فواز حامد حسين الشرقاوي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين مرجع سابق، ص ٤٩٧.

للحقوق العربية، وللمجتمع الدولي، ويهدف ذلك إلى إحداث نوع من التراخي العالمي إزاء المسلك الإسرائيلي، بحيث يعتاد تدريجيا على تقبل الأمر الواقع.[1]

وتأكيدا لما سبق، فإنه على الرغم من أن مجلس الأمن قد وصف الوضع في الشرق الأوسط في قراره رقم ٤٧٨ بأنه خطير، وبأن السياسة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تمثل عقبة جديدة أمام تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ورغم إشارته المتكررة في العديد من قراراته إلى عزمه على اتخاذ إجراء عملي ضد إسرائيل إذا ما واصلت تجاهل قراراته، وعدم تنفيذها وذلك من خلال عودته إلى الاجتماع لاتخاذ العمل اللازم وفقا لمواد الميثاق ذات العلاقة ، وهي – كما أشرنا- مواد الفصل السابع من الميثاق، ألا أنه – وللأسف الشديد لم يقدم على اتخاذ أي إجراء عملي، سواء بالنسبة للمستوطنات أو انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أو حتى بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ككل.

٤. عندما أقدم مجلس الأمن لأول مرة معالجة قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بصورة مباشرة في قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، فقد جانبه التوفيق في صياغة ذلك القرار، وخاصة الفقرة الثالثة منه والتي جاء فيها: "... وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء عملي قد يؤدي إلى (التأثير الملموس) في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيه القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة"، وذلك لأنه قد قرن التغير بشرط مؤداه، أن يكون ملموسا دون أن يضع معيارا محددا، أو يوضح متى يكون التغيير في التركيب السكاني ملموسا، ومتى لا يكون كذلك، مما يفتح الباب واسعا أمام اجتهادات فقهية وحكومية متعددة في هذه الصدد، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من هذا القرار لغزا شبيها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧م، وخاصة الفقرة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ومداه.

---

[1] خيرية قاسميه وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٥.

كذلك فإن المجلس لم يوافق في القرار نفسه ومن حيث القانون أيضا، باشتراطه أن يكون التغير ملموسا، وذلك لأن قانون الاحتلال الحربي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من القرارات الدولية السابقة لن تقرن التغيير في التركيب السكاني للأراضي المحتلة بأية شروط، وبذلك يكون هذا القرار مخالفا لأحكام قانون الاحتلال الحربي وغيره من القرارات الدولية السابقة؛ لأنه يفهم منه أن التغيير عندما يكون غير ملموسة يكون مشروعاً[1].

نخلص من العرض السابق لدور مجلس الأمن في معالجته قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية إلى أنه، ومنذ البداية قد أدان وبصورة غير مشروعة تلك السياسة، وذلك من خلال تأكيده انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس، ثم عمل فيما بعد على إدانة تلك السياسة بشكل واضح وصريح ومباشر، خلال عامي ١٩٧٩و١٩٨٠، وذلك من خلال إصداره للعديد من القرارات السابق بيانها، والتي تبين مخالفة تلك السياسة لاحكام القانون المدني، مقررا عدم مشروعيتها استنادا إلى عدة مبادئ وأسس أهمها مخالفتها، وانتهاكها لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهو ما عبر عنه المجلس من خلال قراره رقم ٤٥٢لسنة ١٩٧٩م، وقراره رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، وقراره رقم ٤٧١ لسنة ١٩٨٠و٤٧٦ لسنة ١٩٨٠.

كما أكد المجلس عدم مشروعية تلك السياسة الاستيطانية، وذلك بالنظر لما تشكله من انتهاك لقانون الاحتلال الحربي، وقواعد القانون الدولي العام التي تحرم الضم أو الاستيلاء أراضي الغير بطريق الحرب، واللجوء غير المشروع لاستعمال القوة المسلحة، وهو ما عبّر عنه المجلس في العديد من القرارات التي أكدت هذا المعنى لا سيما القرارات ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨ و٢٦٧ لسنة ١٩٦٩ و٢٧١ لسنة ١٩٦٩ و٢٩٨ لسنة ١٩٧١ و٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠م.

[1] وليد خميس عليان، المرجع السابق ، ص ٨١٢.

٢- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان من سياسة الاستيطان الإسرائيلي

لقد أدت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة إلى إحداث تغييرات كبيرة في التركيب السكاني للأراضي المحتلة، وقد تنبه المجتمع الدولي منذ وقت مبكر إلى الخطورة الناجمة عن تلك السياسة، وما تشكله من انتهاك واضح وصريح لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام١٩٤٩، والخاصة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد اهتمت مبكرا بتلك السياسة الاستيطانية، وذلك عندما أصدرت بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨ قرارها رقم ٢٤٤٣(٢٣) والذي تم بموجبه إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة[١]، والتي جاء في تقريرها الثاني المؤرخ في ١٧ أيلول / سبتمبر" أن الأدلة" بما فيها الشهادات التي أدلى بها أمام اللجنة الخاصة بشأن الضم والاستيطان تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الضم والاستيطان للأراضي، بكيفية يقصد بها أبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين".[٢]

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدانت، ولأول مرة في عام ١٩٧١م الممارسات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ثم أصبحت تناول هذه الممارسات فيما بعد بشكل منتظم طوال فترة عقد السبعينات والثمانينيات[٣]، كما اهتمت العديد من

---

[١] انظر صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٧.

[٢] انظر سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ٢٩٤٧-١٩٧٢ مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (أبو ظبي) بيروت، سنة ١٩٧٣، ص ٩٩-١٠٠.

[3] Tschirgi, Dan, Seven observations the International Forum and Question of Israeli settlements in Arab ands Occupied in 1967, Israeli Settlements in the occupied Territories (An international symposium), Washington D.C22-24 April 1985, Published and Distributed by Dar Al- Jadidah" . p. 237.

المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، واللجان المتفرعة عنها بمتابعة هذه السياسة وإدانتها، وخاصة لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى ذلك، سأوضح أولا موقف الجمعية العامة من سياسة الاستيطان الإسرائيلي، ثم أتحدث عن دول لجنة حقوق الإنسان في تقصي هذه السياسة وإدانتها.

أ- الجمعية العامة والاستيطان الإسرائيلي

لقد انصب اهتمام الجمعية العامة للامم المتحدة في السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، على انتهاكات إسرائيل لأحكام جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب حيث انصب اهتمامها على أمور تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في تلك الأراضي، ولم تهتم -في بادئ الأمر- بإنشاء المستوطنات، لذلك فإن قرارها رقم ٢٥٤٦ الصادر في ١١/ ١٢/ ١٩٦٩ لم يشر في إدانته إلى العقاب الجماعي وتدمير المنازل وطرد السكان من الأراضي.[١]

وتأتى صلة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاستيطان الإسرائيلي من خلال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وهي اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قراراها رقم (XXIII) ٢٤٤٣ الصادر بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٨، والتي رفضت إسرائيل السماح لها بدخول الأراضي المحتلة، وممارسة عملها هناك، غير أن اللجنة قامت بعملها معتمدة على شهادات موثوق بها، وصادرة من جهات مختلفة ترصد التطورات الحاصلة في تلك المناطق.[٢]

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت أول قراراتها المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة- بعد الاحتلال مباشرة- وهو القرار رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧م، وذلك أثناء انعقاد دورتها الاستثنائية، حيث رحّبت الجمعية العامة في ذلك القرار بما

(1) Ibid., p.236.

(2) The Work; of the special committee to investigate Israeli practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories United Nations, New York 1985,P.I.

تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧لسنة ١٩٦٧ الذي يطلب من إسرائيل السماح بعودة اللاجئين، ومراعاة الاتفاقيات الدولية المنظمة لمعاملة لمدنيين في وقت الحرب.[١]

وفي عام ١٩٦٩ شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة مكونة من سيلان ويوغسلافيا، والصومال للتحقيق في انتهاكات لاتفاقية جنيف، وقد رفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة، ومع ذلك قامت بعملها وزارات المنطقة وقدمت- في ذلك الوقت- ثلاثة تقارير، صوتت الجمعية العامة عام ١٩٧٠ بالاستناد إليها، على ثلاثة قرارات، أعربت فيها عن قلقها البالغ والعميق للانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في المناطق المحتلة، ووجهت إليها دعوة شديدة بالكف عن تلك الإجراءات التعسفية ضد السكان العرب، ووجوب الالتزام باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، مؤكدة أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات لتغيير معالم المناطق المحتلة، واستيطانها، وطرد السكان العرب، تعتبر باطلة ولاغية، داعية إسرائيل للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة.[٢]

ثم بدأت الجمعية العامة مع بداية عقد السبعينيات بالاهتمام المباشر بقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، حيث أصدرت بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٧١ قرارها رقم٢٨٥١(د-٢٦) الذي طالبت فيه إسرائيل بالكف عن مجموعة من التدابير والإجراءات، والممارسات، منها" إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأقاليم المحتلة.[٣]

ثم توالى بعد ذلك إصدارها للقرارات التي تدين إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ونقل المستوطنين إليها من ذلك القرار ٣٠٠٥ الذي صدر خلال الدورة السابعة

---

[١] منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

[٢] جورج طعمه، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة ١٩٦٥- ١٩٧٤ مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١/ ٤٢ كانون الثاني سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

[٣] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في القدس) الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢، مرجع مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١/ ٤٢ كانون الثاني / شباط سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

والعشرين للجمعية العامة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٢، والذي ناشدت فيه الجمعية العامة، إسرائيل بقوة، بالكف عن ضم أي جزء من الأراضي المحتلة وتأسيس مستوطنات في تلك الأراضي، ونقل أقسام من سكان أجانب إلى الأراضي المحتلة.[١]

وفور انتهاء حرب العاشر من رمضان- أكتوبر ١٩٧٣، كثفت الجمعية العامة من اهتمامها بمسألة المستوطنات، حيث أصدرت العديد من القرارات التي تدين السياسة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة/ منها القرار رقم ٣٠٩٢ د(٢٨) بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٧٣، والذي أعربت فيه الجمعية العامة عن القلق البالغ لخرق إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم الأراضي المحتلة أو تركيبها السكاني، واعتبرتها انتهاكا للقانون الدولي، والاتفاقيات الراهنة، وقد نال هذا القرار في الدورة الثامنة والعشرين تأييدا أوسع مما نالته قرارات مماثلة في دورات سابقة[٢]، كما أصدرت الجمعية العامة في العام التالي وخلال دورتها التاسعة والعشرين أيضا، القرار٣٢٤٠ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٧٤ والذي أعربت فيه الجمعية العام عن أشد القلق من ضم إسرائيل لبعض أجزاء الأراضي المحتلة وإنشاء المستوطنات ونقل السكان إليها[٣]، وبتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العام للأمم المتحدة القرار رقم ٣٥٢٥ الذي جاء مكونا من أربعة أقسام/ وقد أدانت في القسم الأول منه كافة الإجراءات التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة، واصفة تلك الممارسات بأنها تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة، وعائقاً أمام إقرار سلام

---

[1] Cattan Henry, Palestine and, International Law, The Legal aspects of the Arab- Israeli conflict, first published 1972, London, P.146.

[٢] وانظر نص القرار كاملا في كتاب جورج طعمه، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٠٧٤م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) مركز الوثائق والدراسات (أبو ظبي) بيروت سنة ١٩٧٥م، ص ١٣٥-١٣٦.

[٣] انظر نص القرار في جورج طعمه، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧- ١٩٧٤، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

دائم وعادل في المنطقة، مؤكدة أن هذه الإجراءات تعتبر لاغية وباطلة، وليس لها أساس من الشرعية، أما القسم الثاني منه، أكد تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنية في الأراضي المحتلة في زمن الحرب، والقسم الثالث، يتعلق باللجنة الخاصة التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أما القسم الرابع فيختص بمدينة القدس.

وقد أكدت الجمعية العامة المبادئ السابقة التي وردت في ذلك القرار، والتشديد عليها في دورات انعقادها اللاحقة، بل إنها أصبحت تميز في قراراتها اللاحقة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسائر الأراضي العربية الأخرى، من ذاك مثلا القرار رقم ٣٢/ ٥ الصادر في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧ الذي أكد في البند الأول منه، أن "جميع هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لا صحة لها قانونياً، وتعد عرقلة خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، كما " تأسف بشدة من تنفيذ هذه التدابير وخاصة إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة".[1]

وقد تواصلت بعد ذلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين سياسة الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وتقرر عدم مشروعيتها وبطلانها، حيث أصدرت العديد من القرارات التي تؤكد هذا المعنى، بل ذهبت في بعض قراراتها الصادرة خلال عقد الثمانينات إلى حدّ اعتبار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بأنها تشكل جرائم حرب وإهانة للإنسانية، من ذلك مثلا قرارها رقم ٣٨/ ٧٩ لسنة ١٩٨٣، الذي أكد أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل في حد ذاته انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقد أدان استمرار وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأن ما ارتكبته إسرائيل من حالات خرق خطير لأحكام تلك الاتفاقية،

[1] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.

يعد جرائم حرب وإهانة للإنسانية" ثم أدان السياسات والممارسات الإسرائيلية، وخاصة ضم الجزاء من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس وإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي العربية الخاصة والعامة ونقل سكان أجانب إليها[1]، ثم اتبعت الجمعية العامة القرار السابق بسلسلة أخرى من القرارات التي تؤكد ما ورد فيه، وتدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية ومنها القرار رقم ٤٠/ ١٦٥ لسنة ١٩٨٥، والقرار رقم ٤١/ ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ والقرار رقم٤٢/ ١٦٠ لسنة ١٩٨٧، وغيرها.

ومما لا شك فيه أن استمرار إسرائيل في تنفيذ سياستها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، يمثل خروجا على تلك القرارات، ويبرز بجلاء مدى تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وهي قرارات لها قوة قانونية ملزمة، خاصة وأنها في غالبيتها تنطوي على ترديد وإثبات لأحكام القانون الدولي العام المعاصر ومبادئه.[2]

ومن خلال إستعراضنا للقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ، يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

١. أن الجمعية العامة قد ربطت في قراراتها السابقة بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وبين ممارسات وأمور أخرى اعتبرتها غير مشروعة، مثل الطرد والإبعاد، والتفريغ والنقل ومصادرة الممتلكات والأراضي، وقد جاء موقف الجمعية العامة قويا تجاه تلك الممارسات، بوصفها أنها باطلة وملغاة وغير قانونية ومخالفة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، كما تشكل خرقا لأحكام القانوني الدولي، مثال ذلك ما جاء في قرارها رقم ٢٨٥١، والذي أدانت فيه إنشاء مستوطنات جديدة، وتوسيع

---

[1] انظر نص القرار السابق في منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩١٨ مرجع سابق، ص ٢٩٨-٣٠٢.

[2] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص ٤١.

المستوطنات القائمة على الأراضي العربية الخاصة والعامة، ونقل سكان غرباء إليها وإجلاء وترحيل السكان، كذلك مصادرة الممتلكات[1]....الخ.

٢. يلاحظ أن الجمعية العامة- أسوة بما فعله مجلس الأمن الدولي- بالإضافة إلى تعرضها الصريح والمباشر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، قد تعرضت لها أيضا، وفي كثير من القرارات بصورة غير مباشرة وذلك من خلال إدانتها لجمع الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي والتركيب السكاني لهذه الأراضي، كما هو الأمر في القرار رقم ٢٨٥١ والقرار رقم ٣٢٤٠ أ الصادر في ٢٩/ ١١م١٩٧٤م، والقرار رقم ٣٨/ ٧٩د الصادر بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٣.[2]

٣. كذلك فإن تعامل الجمعية العامة مع الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، قد جاء على غرار ما فعله مجلس الأمن الدولي، بصورة تصاعدية حيث كانت تعبر في قراراتها الأولى المتعلق بالاستيطان عن القلق والقلق البالغ، ثم المطالبة بإلحاح، ثم صعّدت من موقفها بصورة أكبر ضد تلك الممارسات، فلجأت إلى أسلوب الإدانة والشجب الشديد، وإعلان عدم مشروعية تلك الإجراءات، كما يتضح من خلال قراراتها السابقة، ثم انتقلت الجمعية العامة أخيرا إلى تصعيد موقفها بصورة أكبر تجاه تلك الممارسات، وذلك من خلال وصفها بأنها ممارسات إرهابية، وعدوانية، وقمعية، وأنها تشكل جريمة حرب وإهانة للإنسانية، وهو ما فعلته في قراراتها الأخيرة ومنها القرار رقم ٣٨/ ٧٩ د الصادر في ١٥/ ١٢/ ١٩٨٣، والقرار رقم ٣٨/ ٨٠أ الصادر في ١٩/ ١٢/ ١٩٨٣م.[3]

وهكذا نجد أن الجمعية العامة، قد أدانت السياسة الاستيطانية- منذ وقت مبكر- وبصورة مباشرة، مستندة في تقرير عدم مشروعيتها إلى عدة مبادئ (كما اتضح لنا من

---

[1] انظر نص القرار السابق في: Cattan Henry, Palestine and, International Law, Op. cit. pp.218-219.

[2] وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية، مرجع سابق، ص ٨٢٤-٨٢٥.

[3] وليد خميس عليان، المرجع السابق، ص ٨٢١- ٨٢٢.

قراراته السابقة)، منها أن هذه المستوطنات تعتبر خرقا لقواعد القانون الدولي العام وقانون الاحتلال الحربي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة واللحقين المعدلين لاتفاقيات جنيف الموقعين عام ١٩٧٧، كما أنها تشكل خرقا لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية للشعب، بالإضافة لمخالفتها لمبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية للدول وتهديدها للسلم الدولي.

ب- لجنة حقوق الإنسان والاستيطان الإسرائيلي

لقد كانت حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECSCO) رائدة، وسبّاقة في مجال معارضة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، فعلى أثر دراسة هذه اللجنة لقضايا حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، قامت في شهر آذار/ مارس سنة ١٩٦٩، بتشكيل فريق عمل مؤلف من النمسا وبيروت وتنزانيا والسنغال، والهند، ويوغسلافيا، من أجل التحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان، وخاصة انتهاكها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق، إلا أنه قد قام بعمله وقدم تقريراً مفصلاً بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٧٠[١]، وعلى أثر صدور هذا التقرير أصدرت اللجنة قرارا في شهر آذار/ مارس ١٩٧٠، يؤكد من جديد ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، كما أدان القرار نفسه إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في تلك الأراضي.[٢]

ثم توالت بعد ذلك القرارات الصادرة عن اللجنة التي تدين سياسة الاستيطان الإسرائيلي معتبرة إياها انتهاكا مباشرا لاتفاقية جنيف الرابعة، ومطالبة إسرائيل بوقفها،

---

[١] جورج طعمه، القضية الفلسطينية والصراع العربي في الأمم المتحدة ١٩٦٥- ١٩٧٤ مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١/ ٤٢ كانون الثاني / شباط سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

[2] Tschirgi, Dan, Seven observations on the International Forum and Question of Israeli settlements in Arab Lands Occupied in 1967, Israeli Settlements the occupied Territories, Op cit., P 236.

من ذلك مثلا القرار رقم ٣ الصادر بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٢، حيث جاء في الفقرة التنفيذية رقم ٧ منه ما يلي:

"تعتبر اللجنة أن المخالفات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة التي اقترفتها إسرائيل في المناطق المحتلة، جرائم حرب وإهانة للإنسانية"، وقد عددت اللجنة تلك الانتهاكات التي بلغ عددها أربعة عشرة انتهاكا، ومن شأنها إقامة مستوطنات إسرائيلية في المناطق العربية المحتلة[١]، وقد أكدت اللجنة المبادئ السابقة وإدانتها لسياسة الاستيطان في أكثر من قرار أصدرتها في الأعوام ١٩٧١و١٩٧٢و١٩٧٣و١٩٧٤ و١٩٧٥و١٩٧٦، وفي عام ١٩٧٧، ومع ارتفاع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بعد توالي تكتل الليكود اليميني للسلطة في إسرائيل، تركز اهتمام اللجنة على الاستيطان الإسرائيلي بصورة أكبر، فأصدرت العديد من القرارات التي تدين هذه السياسة، من ذلك مثلا القرار رقم ١ (د-٣٣) الصادر بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٧٧ والذي أكد من جديد التدابير التي اتخذتها إسرائيل، لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة.[٢]

وفي تطور آخر أكثر تقدما، اعترفت لجنة حقوق الإنسان بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٧٨- ولأول مرة- بحق الشعب الفلسطيني في تقرر مصيره دون تدخل خارجي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما، وذات سيادة فلسطينية، كما أصدرت قرارا يدين جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل داخل الأراضي المحتلة كما نددت بإقامة المستوطنات الإسرائيلية هناك.[٣]

---

[١] جورج طعمة، المرجع السابق، ص١٣٠.

[٢] وكان القرار السابق قد صدر بموافقة ٢٣ من أعضاء اللجنة واعتراض ٣أعضاء وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت، انظر منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-٢٩٨٨، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

[٣] انظر مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٢ سنة ١٩٧٨، ص ٢٣٤.

وخلال عقد الثمانينات، واصلت اللجنة اهتمامها بسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ، فأصدرت العديد من القرارات التي لم تكتف فقط بإدانة سياسة الاستيطان، بل إنها ذهبت في قرارها رقم ١ أ/ ٣٧ الصادر في ١١/ ٢/ ١٩٨١ إلى إدانة الإجراءات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتشجيع ودفع وتطوير إقامة المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، والتي تظهر مرة أخرى تصميم إسرائيل على ضم تلك الأراضي، كما طلبت من إسرائيل في القرار نفسه أن تضع حدا لهذه الإجراءات، وأن تهتم بالمستعمرات الاستيطانية الموجودة.[١]

وعندما أقدمت إسرائيل على تسليح المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة، فإن إدراكا من لجنة حقوق الإنسان لخطورة ذلك التصرف، والذي يهدف إلى إثارة الذعر والخوف بين المواطنين العرب العزل ودفعهم إلى الهجرة للخارج، وترك ممتلكاتهم وأرضهم نهبا للمستوطنين، قامت اللجنة بإصدار العديد من القرارات التي تدين ذلك التصرف، منها القرار ١ أ/ ٣٦ بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٨٠.

وعلى ضوء القرارات السابقة التي أصدرتها لجنة حقوق الإنسان بخصوص الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ- لقد ربطت لجنة حقوق الإنسان – وعلى غرار ما فعلته الجمعية العامة- بين سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وبين عدة ممارسات إسرائيلية أخرى، غير مشروعة وإدانتها جميعا على اعتبار أنها تهدف إلى تحقيق هدف واحد يتمثل في تفريغ الأرض من سكانها، واستيطانها وضمها، بل إنها قد درجت على اتباع خطة موفقة في قراراتها اللاحقة، وهي تربط بين عدم مشروعية المستوطنات قانونا وبين عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة التي اعتبرت مجرد استمراره يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ب- أن تعامل اللجنة مع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وغيرها من الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية الأخرى، قد جاء بصورة تصاعدية، أسوة بما فعله مجلس

[١] وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين، مرجع سابق، ص ٨٣٤.

الأمن الدولي، والجمعية العامة، حيث بدأت اللجنة في قراراتها الأولى بالتعبير عن الأسف، والانزعاج الشديد، ثم القلق، والقلق الشديد كما هو الأمر في القرارات ٦/ ٢٥ الصادر في ٤/ ٣/ ١٩٦٩م، والقرار رقم ١٠/ ٢٦ الصادر في ٢٣/ ٣/ ١٩٧٠م، والقرار رقم ١ أ/ ٣٤ الصادر في ١٤/ ٢/ ١٩٨٧م، وقد انتقلت اللجنة بعد ذلك إلى صورة أشد مع تأكيدها على بطلان، وعدم مشروعية الإجراءات السابقة، كما هو الأمر في القرار رقم ١أ/ ٣٣ الصادر في ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٧م، والقرار رقم ١أ/ ١٩٨٦ الصادر في ٢٠/ ٢/ ١٩٨٦م.[١]

نخلص من العرض السابق لموقف هيئة الأمم المتحدة من سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن الهيئة الدولية ممثلة في مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، قد انتهت في وقت مبكر إلى القول بعدم مشروعية سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لما تنطوي عليه تلك السياسة من مخالفة صريحة، لقواعد القانون الدولي العام وقانون الاحتلال الحربي وميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة نفسها.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه، على الرغم من أهمية قرارات المنظمة الدولية بخصوص عدم مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتغيير المعالم السكانية والجغرافية فيها، إلا أن مصير هذه القرارات لا يختلف عن مصير القرارات الأخرى المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، والتي مصيرها أن تصبح في أرشيف المنظمة الدولية، لتكون موضع اهتمام الباحثين والأكاديميين[٢]، خاصة وأن هيئة الأمم المتحدة – وبمختلف أجهزتها- لم تتخذ حتى الآن أي إجراء أو تدبير عملي يوقف هذه السياسة الاستيطانية أو يحد من انطلاقها المحموم.

---

[١] وليد خميس عليان، مرجع سابق ، ص ٨٣٣.

[٢] صائب عريقات، الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٩، يوليو سنة ١٩٨٧، ص٢٤.

المبحث الثاني

الوضع القانوني للمستوطنات

د. محمد الموسى*

لا مندوحة من أن الأبعاد القانونية للاستيطان ليست موضوعاً مستحدثاً أو جديداً، فالمسألة برمتها باتت الآن محل اتفاق على حكمها القانوني، وغدى القانون الدولي المعاصر يتضمن حزمة من القواعد التي تعدّه خرقاً للنظام العام الدولي، وللقانون الدولي الإنساني، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

فالاستيطان الذي يمثل وضعاً إحلالياً مخالفاً لغايات القانون الدولي ومبادئه وأحكامه، ليس قانونياً البتة، ولعل الفكر الإسرائيلي الداعم له لا يجرؤ مطلقاً على القول بخلاف ذلك، فالدارسون الإسرائيليون الذين يؤيدون الاستيطان لا ينازعون في جوازه قانونياً، لكن يعمدون إلى التذرع بحجج وذرائع، تتعلق بتفسير القانون وبتوصيف الواقع.

إن الاستيطان محرّم في القانون الدولي، وهو ينطوي على خروقات وانتهاكات للقواعد الدولية على أكثر من مستوى، أهمها:

أولاً: القانون الدولي الإنساني

يحظر القانون الدولي الإنساني – كما بدا من الورقة – الاستيطان، فاتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين، وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧تمنع دولة الاحتلال من التعرض للملكية الخاصة ومصادرتها.

كما تقضي المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩بأن دولة الاحتلال ملزمة بعدم ترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة من جانبها. وقد

* أستاذ القانون في جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني.

حرص البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف ١٩٧٧على وصف قيام دولة الاحتلال، بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي الخاضعة لاحتلالها، بأنه انتهاك جسيم لأحكام البروتوكول إذا ما ارتكب عمداً.

أوضح التعليق الرسمي الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمتعلق باتفاقية جنيف الرابعة، أن المقصد الأساسي المرجو تحقيقه من المادة ٤٩، يتمثل في منع تكرار سلوك جرى اتباعه بشكل واسع أثناء الحرب العالمية الثانية من جانب بعض الدول لأسباب عرقية أو سياسية، هادفة إلى إحلال شعبها محل الشعب المقيم على إقليم معين، ليغدو الإقليم خاضعاً فعلياً لسلطتها وإدارتها.

ويهدف الاستيطان الإسرائيلي المحموم في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى فرض أمر واقع يجعل من المستحيل إعادة الحال كما كان عليه قبل الاحتلال أو الاستيطان. وقد عبّرت المنظمة الصهيونية العالمية من خلال خطتها المعروفة بخطة "دروبلز Drobles plan عن الطابع العسكري للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وأوضحت هذه الخطة، أن نشر المستوطنين الإسرائيليين حول المدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة وفي الطرق المؤدية إليها، سيجعل من المتعذر على الفلسطينيين إقامة كيان سياسي لهم.

صفوة القول، أن الاستيطان يُعدّ خرقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني المستمدّة، والمعمول بها بمقتضى القانون الدولي المعاصر.

ثانياً: الحق في تقرير المصير

تنطوي خطة "دوبلز" على هدف واضح مؤداه حرمان الفلسطينيين من إقامته دولتهم، ومن ممارسة حقهم في تقرير المصير، وهذا الحق يتصف بالقانون الدولي المعاصر، بأنه يرتب التزامات "حجة على الكافة" erga omnes وبأنه من القواعد الدولية الآمرة jus cogeny التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، مما يعني أنه جزء من "النظام العام الدولي" فالسياسة الإسرائيلية الاستيطانية، تهدف فعلاً إلى منع الفلسطينيين من التمتع بهذا الحق، وذلك من خلال تقطيع أوصال الإقليم الخاضع للاحتلال من جانب إسرائيل

وتشتيت المدن الفلسطينية الواقعة فيه، ليصبح بذلك غير صالح لإقامة دولة فلسطينية فوقه، وحتى أن قامت هذه الدولة، فإن سيطرتها وسيادتها على الإقليم ستعاني من عوائق وصعوبات جمّة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن الحق في تقرير المصير – وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان – حق ذو أهمية خاصة، لأن تحقيقه شرط أساسي للضمانة الفعلية والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان الفردية، ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها. ولهذا السبب جعلت الدول من حق تقرير المصير، حكماً من أحكام القانون الدولي الوضعي في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

ثالثا: الحقوق الأساسية للإنسان

لا مراء أن الاستيطان في الأراضي المحتلة، يفتئت على عدد من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهو يمنع الفلسطينيين من التمتع بحقهم من التنقل بحرية، حيث أوضح المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ ،أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية جزّأت هذه المنطقة إلى ستين منطقة معزولة عن بعضها البعض، كما جعلت قطاع غزة مقسماً إلى أربعة أجزاء. لم تعد حرية التنقل بالنسبة للفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة وغزة مكفولة، فهم لا يتمكنون من الانتقال من مكان إلى آخر داخل الأراضي المحتلة بحرية ويسر، فهناك شبكة من نقاط التفتيش الإسرائيلية بسبب انتشار المستوطنات في الأراضي المحتلة.

ومما يستدعي الانتباه في هذا الخصوص أن أعداد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تزايد بصورة مذهلة منذ اتفاقية إسرائيل المعقودة عام ١٩٩٣، فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة حتى شهر شباط من عام ٢٠٠٢ حوالي (٣٨٤) ألفاً، دون أن تبدي إسرائيل أي إشارة قد تنم عن تجميد الاستيطان. بالإضافة إلى أن المستوطنات الإسرائيلية، قد ابتلعت حوالي ٥٩٪ من أراضي الضفة الغربية.

إن المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تساهم في حرمان الفلسطينيين من حقوق عديدة مقررة دولياً، فالفلسطينيون محرومون من حقهم في مستوى معيشي مناسب، ومن حقهم في العيش بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الواردين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

فالمستوطنون الإسرائيليون يستنزفون بكفاءة عالية المصادر المائية المتاحة في الأراضي المحتلة، فهم يستهلكون من الماء ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون.

ويشكل وجود المستوطنين في الأراضي المحتلة، مصدراً من مصادر إرهاب الفلسطينيين وترويعهم وقتلهم، فقد زوّد الجيش الإسرائيلي هؤلاء المستوطنين بالسلاح الذي استخدم في الغالب لإرهاب الفلسطينيين وقتلهم.

إن العشرات من الفلسطينيين سقطوا شهداء على أيدي المستوطنين، فقد أشارت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان في العديد من تقاريرها، إلى أن الجيش الإسرائيلي يوفر للمستوطنين المظلة اللازمة للقيام بأعمال العنف والإرهاب ضد السكان المدنيين من الفلسطينيين، فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تغضّ الطرف عادة عن معاقبة وملاحقة مرتكبي جرائم القتل ضد الفلسطينيين من المستوطنين، فكما هو معلوم، يعدّ هذا السلوك إخلالاً بالالتزامات الدولية الملقاة على عاتق السلطات العسكرية الإسرائيلية، فهذه السلطات -بصفتها أجهزة تابعة لدولة الاحتلال – ملزمة بحماية السكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها.

لقد عبّر مجلس الأمن الدولي في عدد من قراراته، عن إدانته لأعمال القتل المرتكبة من جانب المستوطنين الإسرائيليين، ففي قراره رقم ٤٧١ الصادر في ٥/٦/ ١٩٨٠، أشار مجلس الأمن إلى إخفاق إسرائيل في توفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين من العرب في الأراضي المحتلة المفروضة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة عام١٩٤٩بسب ترخيصها وإجازتها للمستوطنين الإسرائيليين حمل السلاح، وهو الأمر الذي مكّنهم من اقتراف جرائم قتل ضد الفلسطينيين. ودعى مجلس الأمن في القرار رقم ٩٠٤ الصادر في

١٨/ ٣/ ١٩٩٤ إسرائيل إلى اتخاذ خطوات فعلية، لمنع وقوع أعمال عنف غير قانونية من قِبَل المستوطنين الإسرائيليين من ضمنها مصادرة الأسلحة الموجودة في حيازتهم.

ومن بين الحقوق الأساسية الأخرى التي يهدرها الاستيطان، الحق في المساواة وعدم التمييز، فالمستوطنون يخضعون إلى القوانين الإسرائيلية المدنية استناداً إلى مبدأ شخصية القوانين، بينما يخضع السكان الفلسطينيون في الغالب لقوانين إسرائيلية عسكرية.

ويتضح مما سبق، أن الاستيطان ليس خرقاً لأحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٨٥/ ٤/ أ) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف فحسب، ولكنه ينطوي على انتهاكات فاضحة وجسيمة للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري، والمعاقبة عليها عام ١٩٧٣.

رابعاً: القانون الجنائي الدولي

تنص المادة (٨/ ٢/ ب/ ٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على أن " قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، يشكّل جريمة حرب، وتكون المحكمة مختصة نوعياً بالنظر فيها".

ويبدو أن المادة أعلاه مستمدة إلى حدٍ بعيد من نص المادة (٨٥/ ٤/ أ) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، فالنصان متشابهان بصورة كبيرة، باستثناء أمرين هما:

أ- تضمن المادة (٨/ ٢/ ب/ ٨) عبارة لم تكن موجودة في نص المادة (٨٥/ ٤) من البروتوكول، وهي" على نحو مباشر أو غير مباشر "، وهي إضافة جاءت جراء جهود بذلتها مجموعة الدول العربية، بغية التأكيد على أن دولة الاحتلال تكون مسئولة عن هذه الجريمة، سواءً أقامت هي بارتكاب السلوك الجرمي المكوّن لهذه الجريمة، أم أنها لم ترتكب الفعل بذاتها، ولكنها لم تتخذ التدابير الكفيلة أو الفعالة لمنع سكانها من الاستيطان في الأراضي المحتلة من جانبها.

ب- لم يشر نظام روما الأساسي إلى المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة، ولعلّ السبب وراء ذلك، هو أن نص هذه المادة أُدمجَ في ثنايا المادة (٨/ ٢/ ب/ ٨) من نظام روما الأساسي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن التقنين الذي اعتمدته المحكمة بشأن أركان الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، اكتفى بتكرار نص المادة (٨/ ٢/ ب/ ٨) من النظام، وأضاف إليه أن لفظ "نقل" يجب أن يُفسر وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

لقد غدا الاستيطان بموجب نظام روما الأساسي، جريمة دولية داخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ، وهو النظام الذي تعارضه إسرائيل والولايات المتحدة بشدة، ولعلّ معارضة الولايات المتحدة لهذا النظام، ترجع إلى جملة أسباب منها، تجريم النظام للاستيطان وإدراجه ضمن جرائم الحرب. فالولايات المتحدة قامت في الأساس على استبدال شعب بشعب، وعلى استيطان شعب لأرض عائدة لشعب آخر من خلال العدوان المسلح والعسكري، فقدر الهندي الأحمر الذي واجه "الأنجلو – سكسوني" على حدّ تعبير "جيمس بولدين"، مثل قدر الكنعاني الذي واجه ويواجه الإسرائيلي: إنه الفناء والموت.

المبحث الثالث

الاستيطان وفرص الحرب والسلام

أ.د. نظـــام بركـــات*

مقدمة

يعـد الاسـتيطان الإسـرائيلي في فلسـطين مـن أهـم الظـواهر في الصـراع العربـي-الإسرائيلي، فإسرائيل كدولة ليست في نهايـة المطـاف إلا مسـتوطنة كـبيرة، قامـت علـى أساس استعمار استيطاني إحلالي، يسعى إلى السيطرة علـى الأرض العربيـة في فلسـطين وطرد سكانها الأصليين، وإسكانها بالمستوطنين اليهود المهاجرين من مختلـف دول العـالم، ولقد شكل الاستيطان الركن الأساسي في الأيديولوجية الصهيونية، واعتمـدت عليـه في تحقيق المجتمع والدولة اليهودية في فلسطين.

لقد بقي الاستيطان يشكل محـور الصـراع العربـي-الإسـرائيلي منـذ بدايـة الوجـود اليهودي في فلسطين، وفي تحديـد معـالم الدولـة المنـوي إقامتهـا، وبعـد قيـام الدولـة أدى الاستيطان دوراً في تثبيت أركان هذه الدولة، وتوفير العناصر اللازمة لبقائها.

وبعد حرب ١٩٦٧ لجأت إسرائيل منذ البدايـة إلى عمليـات الاسـتيطان في المنـاطق المحتلة بقصد إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية تساعد إسـرائيل في تحقيـق الحلـم الصهيوني في بناء دولة إسرائيل الكبرى، ويلاحظ المتتبع لدور الاستيطان الإسرائيلي منذ سنة ٦٧ حتى الآن بأن المستوطنات الإسرائيلية لعبـت دوراً أساسـياً في عمليـات الحـرب سواء في المناطق الحدودية أو ضد السكان المحليين، واستغلت كعنصر ابتزاز ومساومة أثناء المفاوضات العربية –الإسرائيلية، وفيما يلي سنحأول متابعـة دور الاسـتيطان في الحـرب

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

والسلام وأدوار التي يؤديها لخدمة الأهداف الإسرائيلية والصهيونية على سواء في الجانب الأمني أم السياسي.

أولاً: دور الاستيطان في الحرب

نظرت إسرائيل إلى الاستيطان كعنصر أمني، واتجهت السياسات الاستيطانية الأولى إلى التركيز على الاستيطان في المراكز الاستراتيجية والمسيطرة، وحاولت الربط بين الاستيطان والأمن لتبرير التوسع الإسرائيلي، من خلال ربط موضوع الاستيطان بالحدود الآمنة، وأن المستوطنات تشكل سوراً أمنياً لإسرائيل، ولذلك بنيت على شكل أحزمة دائرية متصلة ومحصنة هدفها دعم القوات العسكرية على الخطوط الأمامية، ومجابهة عمليات الفدائيين عبر الحدود، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى المستوطنات والأحياء السكنية حول القدس، للسيطرة على المدينة والتمهيد لتهويدها وعزلها عن المناطق الفلسطينية الأخرى.

وحين تولى الليكود الحكم، بدأت السياسة الإسرائيلية في توجيه الاستيطان نحو قلب المناطق المحتلة كثيفة السكان وفي داخل المدن العربية، وتشجيع حركات الاستيطان المتطرفة مثل غوش أمونيم وكاخ وغيرها، وتطور دور الاستيطان الأمني للانتقال للسيطرة على التجمعات الفلسطينية في الداخل، ومحاولة تفتيتها وتهديد وجودها بصورة دائمة، ومحاصرة هذه المناطق، ومراقبة سكانها، لذلك أنشأ المستوطنون جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية مسلحة في محاولة لخلق حالة من الرعب والخوف لإجبار السكان العرب على الرحيل.

وفيما يلي تناقش هذه الدراسة دور الاستيطان الأمني من خلال دوره في مسألة الحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي، ثم دور الاستيطان في مواجهة الانتفاضة.

أ- الاستيطان والحدود والعمق الاستراتيجي

لعب الاستيطان اليهودي دوراً هاماً في تحديد حدود الكيان الإسرائيلي منذ بداية الوجود اليهودي في فلسطين، إذ أخذت عمليات الاستيطان شكلاً مخططاً لخلق نواة

وتجمعات استيطانية في مواقع استراتيجية رئيسيه، لكي تكون قادرة على التمدد والتوسع مستقبلاً، وقد امتدت هذه التجمعات من الجليل الشرقي حتى الساحل الفلسطيني، ثم محاولة تطويق فلسطين من الحدود الشمالية وغور الأردن في الشرق وحتى الحدود الجنوبية في النقب وعلى ساحل البحر الميت.

لقد غلبت الاعتبارات الأمنية والسياسية على عمليات الاستيطان، على حساب الاعتبارات الاقتصادية منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفي محاولة لرسم حدود الدولة اليهودية المستقبلية والسيطرة على المناطق الاستراتيجية.

وعقب قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ عملت المستوطنات على تثبيت الحدود الإسرائيلية من خلال ملء الفراغات الجغرافية للمناطق المسيطر عليها بالمستوطنات الحدودية المحصنة، وانتقل دور الاستيطان من الأمن الداخلي إلى حماية الحدود الخارجية، واستمرت إسرائيل في هذه السياسة بعد حرب ١٩٦٧، حيث عملت على بناء جدار من المستوطنات في هضبة الجولان، وفي غور الأردن وعلى حدود سيناء، وقد استغلت المستوطنات اليهودية في محاولة تعويض عن افتقار إسرائيل إلى عمق استراتيجي، يساعدها على امتصاص صدمة الهجوم المفاجئ.

وبالرغم من محاولات إسرائيل إعطاء أهمية للمستوطنات في رسم حدود إسرائيل وتثبيتها، فإن الأحداث التاريخية تفند هذه المزاعم حيث شكلت هذه المستوطنات نقاط توسع للحدود، وليس لتثبيت الحدود الإسرائيلية، وشكلت في حالات كثيرة عبئاً على السياسة الإسرائيلية، وأصبحت حماية المستوطنات بحاجة لحدود جديدة لحمايتها، وفي حالات أخرى اضطرت إسرائيل للاستغناء عن بعض مستوطناتها للحصول على مكاسب سياسية، مثل قبولها بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ الذي أبقى قطاعات واسعة من المستوطنات خارج حدود الدولة اليهودية، أو موافقتها على الانسحاب من مستوطنات سيناء أثر اتفاقيات كامب ديفيد.

ويلاحظ بأنه، بالرغم من المبالغة بالدور الأمني للمستوطنات، والدعاية الواسعة التي أولتها إسرائيل لأهمية المستوطنات الأمنية والاستراتيجية في المناطق المحتلة سنة ٦٧، بأن هذه المستوطنات أصبحت عاجزة عن حماية نفسها، وشكلت نقاط ضعف وعبئاً على الجيش الإسرائيلي، كما حصل في مستوطنات الجولان أثناء حرب تشرين أكتوبر ١٩٧٣ ،حيث اضطرت القوات الإسرائيلية إلى إخلاء هذه المستوطنات، لتجنب أسر سكانها من قبل القوات السورية.

ب- الاستيطان والانتفاضة

يمكن القول بداية، بأن عمليات الاستيطان قد ساهمت بشكل كبير في قيام الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة ٨٨، إذ وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مستوطنات تنهب أرضهم وتسيطر على طرقهم وتقطع أوصال وطنهم، ومستوطنين يهددون حياتهم ويتحدون هويتهم.

وحين تفجرت الانتفاضة تحول الدور الأمني للاستيطان من الأمن الخارجي، وتأمين الحدود إلى الأمن الداخلي وأسند للاستيطان مهمة قمع حركة الشعب الفلسطيني وتهديد وجوده، وتمتع المستوطنون بحرية واسعة للقيام بأعمالهم الانتقامية ضد الانتفاضة، وتغاضت الحكومات الإسرائيلية عن هذه التصرفات.

ولكن صمود الشعب الفلسطيني واستمرارية انتفاضته، أفشلت الدور الأمني للمستوطنات، وأصبحت حماية المستوطنات عبئاً على القوات الإسرائيلية، مما اضطرها إلى تسيير قوافل عسكرية مسلحة لحراستها، وشق الطرق الالتفافية والأسوار الواقية لحمايتها، ومع اشتداد الانتفاضة الفلسطينية و تزايد الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنات، مما كلف الجيش الإسرائيلي أعباء إضافية لحماية المستوطنات على حساب الاقتصاد الإسرائيلي وأعبائه المتزايدة، مما اضطر كثير من الزعماء الإسرائيليين إلى القبول بفكرة الفصل بين الشعبين واستحالة التعايش بين الطرفين، مما قادهم في النهاية إلى التسليم بإمكانية قبول قيام دولة فلسطينية بغض النظر عن حدودها وسيادتها، واستحالة ضم المناطق المحتلة لإسرائيل.

وقد جاءت انتفاضة الأقصى الأخيرة لتضع المسمار الأخير في نعش الدور الأمني للمستوطنات، ففي ظل وجود انتفاضة فلسطينية مسلحة، وقدرة فلسطينية على شن هجمات مسلحة على المستوطنات وحركة المستوطنين رداً على هجمات الجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين،ومع تعاظم الانتفاضة وشمولها اضطر كثير من المستوطنين إلى هجر مستوطناتهم وقد اهتزت ثقتهم بأنفسهم، وبقدرتهم على حماية أنفسهم، بالرغم من أنهم مدججون بالسلاح.

خلاصة الجانب العسكري

١. هدفت السياسة الاستيطانية إلى جعل المستوطنات مراكز دفاعية، وأماكن تجمع للقوات الإسرائيلية، لاستخدامها في الحروب سابقاً، ولمواجهة الأهداف الفلسطينية من مناطق قريبة، ومن خارج المناطق اليهودية كثيفة السكان، وتهديد حياة سكان المناطق المحتلة بصورة مستمرة، حيث أصبحت المستوطنات ملجأ للعصابات الإسرائيلية الإرهابية والمتطرفين من اليهود .

٢. تلعب المستوطنات حقل وصل بين القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ والمناطق المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وبالتالي فهي تشكل محطات إنذار مبكر ومراكز لتجميع المعلومات عن سير الحياة العامة في المناطق المحتلة.

ولكن بشكل عام يمكن القول، بأن الدور العسكري للمستوطنات في تراجع واضح، نتيجة التقدم في مجال الأسلحة والصواريخ بعيدة المدى التي أبطلت فعالية المستوطنات المحصنة أو فكرة الحدود الآمنة.

وفي الختام يمكن القول، بأن دور المستوطنات الأمني قد فشل على مستوى الأمن الخارجي في مواجهة قوات نظامية متقدمة تكنولوجياً، قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي، وفي نفس الوقت فشل في قمع حركة السكان العرب والسيطرة عليهم وتهديد حياتهم، وأن تشكل رديفاً للجيش النظامي، لكنها أصبحت عبئاً على الجيش لحمايتها، وأن الدور المتبقي للمستوطنات هو تحقيق انتشار سكاني والقيام بأعمال

الحراسة وإعداد الشباب العسكري والأيديولوجي، ويمكن استخدامها كأماكن لحشد القوات الإسرائيلية وتخزين السلاح والتموين ومناطق إدارة للعمليات العسكرية.

ثانياً: الاستيطان والسلام

أ- ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية للاستيطان في المفاوضات

قامت الاستراتيجية الإسرائيلية للتفاوض على استغلال موضوع الاستيطان، لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية واستخدام المستوطنات كورقة مساومة بيد المفاوضات الإسرائيلية، وتعتمد الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال على مجموعة من الأسس والركائز، أهمها:

١. محاولة خلق حالة من الغموض والبلبلة حول الموقف الإسرائيلي من الاستيطان ومصير المناطق المحتلة، من خلال طرح عدد من مشاريع السلام والاستيطان المتناقضة والمتنوعة والتي تنسب إلى شخصيات رسمية وغير رسمية، مثل مشروع آلون أو مشروع شارون وغيرهم دون الإعلان عن تبني موقف حكومي رسمي في هذا المجال، وقد جاءت هذه المشاريع لتكمل بعضها البعض في تناغم واضح، فبعد مشاريع الاستيطان الحدودية في عهد حكومات حزب العمل، مثل مستوطنات غور الأردن والجولان وجنوب قطاع غزة، انتقلت المشاريع إلى قلب المدن والتجمعات العربية كثيفة السكان في كل من نابلس والخليل وغيرها في زمن الليكود.

٢. وجوب الفصل بين الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة والسكان المقيمين على هذه الأراضي، لذلك فمشروع الحكم الذاتي المعروض في اتفاقيات كامب ديفيد خاص بالسكان وليس الأرض.

كما حاولت إسرائيل تأكيد هذه الفكرة في اتفاقيات إسرائيل، إذ سمحت بإقامة سلطة فلسطينية للسكان، ولكن لم تمنحها السيادة على الأرض والمياه وغيرها، وبذلك تحاول إسرائيل استغلال قضية المستوطنات في تجاهل حقيقة المشكلة الفلسطينية، وأن هناك شعباً له الحق في ممارسة حق تقرير المصير على أرضه.

٣. تأجيل البحث في موضوع المستوطنات إلى المراحل النهائية، مع عدم تقديم تعهدات بإزالة المستوطنات القائمة، ومحاولة خلق حالة من عدم الثبات بخصوص الموقف الإسرائيلي نحو المستوطنات ومصير المناطق المحتلة، والاكتفاء بوعود بعدم إقامة مستوطنات جديدة، وفي حدها الأقصى الحديث عن إزالة النقاط الاستيطانية غير الشرعية.

٤. العمل على التعجيل بخلق واقع إسرائيلي مادي وبشري خلال هذه الفترة تحت مسميات مختلفة، مثل توسيع المستوطنات القائمة أو تسمين المستوطنات أو السيطرة على المناطق الاستراتيجية من خلال النقاط الاستيطانية، وذلك لخلق واقع إسرائيلي يفرض نفسه على أية تسويات سياسية قادمة.

وهذا ينسجم مع فلسفة السلام الإسرائيلية القائمة على شرعية الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح، كما هو الوجود الإسرائيلي ككل.

٥. إنه ما دامت التسوية النهائية بعيدة المنال، فإن على إسرائيل مواصلة عمليات الاستيطان بغرض تكريس الأمر الواقع، وخلق وجود إسرائيلي فعال في المناطق المحتلة من خلال السيطرة على اقتصاد المناطق المحتلة وربطه بإسرائيل والسيطرة على مصادر المياه وطرق المواصلات، وبالتالي خلق حالة من التداخل بين إسرائيل والمناطق المحتلة، مما يعوق إزالته بقرار سياسي نتيجة تغيير الحكومات الإسرائيلية.

٦. التركيز على أهمية المستوطنات في مشاريع التسوية الإسرائيلية، باعتبار أن المستوطنات قضية جوهرية وهامة ويصعب إزالتها أو تجميدها، وذلك بهدف تسجيل موقع تكتيكي، تريد إسرائيل إزالة الحصول مقابله على التنازلات من الطرف العربي بخصوص الحدود والأراضي ومصير الشعب الفلسطيني، ومحاولة خلق حالة من الإحباط واليأس لدى العرب مما يشجعهم على السلام وتقديم التنازلات.

٧. المبالغة في إظهار حجم الاستيطان وفعاليته، بقصد خلق قناعات لدى العالم بصعوبة التخلي عن المستوطنات، ومحاولة إظهار عملية الاستيطان، كعملية حضارية إنسانية

تقوم على تعمير المنطقة واستصلاح الأراضي كما حصل في كل من أمريكا وأستراليا وغيرها

ب- الاستيطان في مشاريع التسوية

يلاحظ المتتبع لمشاريع التسوية السياسية في المنطقة، بأن هناك ترابطاً في حدود معينة بين عمليات الاستيطان والمشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية، مما يعكس الاتجاه نحو تحول الاستيطان من قضية هامشية أفرزها الاحتلال الإسرائيلي إلى قضية مستقلة تدخل ضمن بنود التسوية واحتلالها المركز الأول في كثير من الحالات، فقد وجد أن من بين ٦٧ مشروعاً للتسوية طرحت ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٩ من مختلف الأطراف، وجد بأن ٥٨٪ منها تعرضت لموضوع الاستيطان بصورة مباشرة وضمت نصوصاً مختلفة بخصوص الاستيطان، وتزايدت النصوص الخاصة بالاستيطان في فترة ما بعد سنة ١٩٨٢ حتى وصلت إلى ٨٢٪ من المشاريع، وذلك نتيجة تزايد وتيرة الاستيطان وفعاليته، مما اضطر كافة الأطراف إلى اتخاذ مواقف حاسمة نحو هذه المسألة، وإدخالها ضمن مشاريعها.

ويلاحظ هنا، بأن النصوص الخاصة بالاستيطان في مشاريع التسوية السياسية خلال هذه الفترة، تراوحت ما بين رفض سياسة الاستيطان المطالبة بإزالة المستوطنات، وظهر ذلك جلياً في المشاريع العربية والسوفيتية، أما المشاريع الأوروبية والأمم المتحدة، فقد قامت على عدم الإقرار بشرعية المستوطنات وترك الحكم على مصيرها للقانون الدولي، أما المشاريع الأمريكية، فقد طالبت بتجميد عمليات الاستيطان مع ترك مصير المستوطنات القائمة لعملية التفاوض بين أطراف الصراع، أما الطرف الإسرائيلي فكان يصر على حق إسرائيل في إقامة المستوطنات سواء لأسباب عسكرة وأمنية وتاريخية ودينية، وإن كان هناك خلاف على عددها أو أماكن وجودها، والإصرار على رفض إزالة أية مستوطنات قائمة.

أما في الفترة منذ سنة ١٩٩٠ وحتى اليوم، والتي شملت مجموعة من مشاريع التسوية واتفاقياتها مثل مؤتمر مدريد واتفاقية إسرائيل والاتفاقية الأردنية الإسرائيلية للسلام، وبعد ذلك مجموعة المبادرات الأمريكية والدولية الخاصة بتسوية الصراع، وتشمل تقرير ميتشل وتينت وخريطة الطريق، وسوف نبدأ أولاً بمناقشة:

إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ واتفاقية أوسلو، فقد نصت على تأجيل موضوع المستوطنات إلى الحل النهائي، وفي الوقت نفسه وافقت إسرائيل على تحويل بعض الصلاحيات إلى الفلسطينيين، لكن هذه الصلاحيات لم تشمل الأرض والاستيطان، وخلال الفترة الانتقالية وضعت المستوطنات تحت نظام قانوني وإداري مختلف، وأن سلطة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لن تشمل المستوطنات الإسرائيلية أو المستوطنين خلال هذه الفترة.

أما اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤/ ٥/ ١٩٩٤ والاتفاق المرحلي أي إسرائيل (٢) الموقع في ٢٨/ ٩، والمسمى اتفاق طابا، فقد قسم الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها الأمنية حصراً في المنطقة (ج) والتي تشكل ٧٢٪ من الضفة، وهي التي تشمل المستوطنات والقواعد العسكرية والأراضي الأميرية، وقد أكدت هذه الاتفاقيات على حماية المستوطنات وعدم إخلاء أية مستوطنات خلال الخمس سنوات التالية، واستثناء المستوطنات والمستوطنين من ولاية السلطة الفلسطينية مع التعهد بعدم إقامة مستوطنات جديدة.

أما المبادرات الأمريكية التي تلت اتفاقيات إسرائيل، فقد جاءت معبرة عن الموقف الأمريكي الذي يعتبر موضوع المستوطنات موضوعاً قابلاً للتفاوض مع عدم الإقرار بشرعية المستوطنات، وفي الوقت نفسه لم تتخذ موقفاً حاسماً يطالب بإزالتها، وهي تعتبر أن إنشاء مزيد من المستوطنات لا يساعد عملية السلام، وإنما يشكل تعقيداً لعملية السلام، ولذلك ربطت أمريكا مساعداتها المالية لإسرائيل وضمانات القروض التي قدمتها منذ سنة ١٩٩١ لإسرائيل، بعدم استخدام هذه الأموال في بناء المستوطنات،

ولكنها وافقت على استمرار البناء في المستوطنات القائمة فيما سمي بالنمو الطبيعي للمستوطنات، ولم تعد الولايات المتحدة تعتبر التوسع الاستيطاني في القدس عملاً أحادي الجانب، ولم تمانع في البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص.

وفي اتفاقية وأي ريفر في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨، واتفاقية شرم الشيخ في ٤/ ٩/ ١٩٩٩، جاءت النصوص لتعالج مشكلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية والأمن ومكافحة الإرهاب، ولم تتعرضا لمسألة الاستيطان والمستوطنات باعتبارهما من المسائل المتعلقة بأسس الحل النهائي، ولكن جاء نص يشير إلى أن أياً من الفريقين، لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للاتفاق الانتقالي.

وحين استعراض المبادرات الأمريكية والدولية الأخيرة، يلاحظ بأن تقرير ميتشل نيسان ٢٠٠١ نص على، أن على الحكومة الإسرائيلية مسؤولية في إعادة بناء الثقة، وأنه من الصعب تكريس وقف العنف الفلسطيني الإسرائيلي ما لم تجمد الحكومة الإسرائيلية نشاطات البناء الاستيطاني كافة، وأنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تفكر ملياً في أن المستوطنات إما أن تكون موضوعاً لمقايضات ذات قيمة في المفاوضات اللاحقة، أو تحول استفزازات محتملة دون الشروع في أية مفاوضات مثمرة، يجب عدم السماح للنشاطات الاستيطانية بأن تحبط استعادة الهدوء والعودة للمفاوضات.. تأتي معارضة دائمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن الاستيطان، ويقول العرب.. لا يوجد عقبة في وجه السلام أكبر من الاستيطان.

أما وثيقة تينت في ١٤/ ٦/ ٢٠٠١، فقد شملت خطوات أمنية تكتيكية لضمان تحقيق الأمن من أجل العودة لبدء المفاوضات، ولم تتعرض إلى أسس الحل، ولم يرد فيها إشارات إلى قضية المستوطنات.

أما خريطة الطريق ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣، فقد أشارت بصورة مباشرة لموضوع الاستيطان وقدمت تصوراً على مراحل بهذا الخصوص.

ففي المرحلة الأولى، طالبت إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل، وأن لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة بما في ذلك تسهيل نشاطات البناء الاستيطاني، وتحت عنوان المستوطنات جاء النص، بضرورة أن تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار ٢٠٠١، وأن تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

أما في المرحلة الثانية، تقام دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وكجزء من هذه العملية تطبق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزأمن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

وفي المرحلة الثالثة، يعقد مؤتمر دولي يؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي عام ٢٠٠٥ ، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات.

من خلال استعراض مواقف الأطراف الرئيسية للصراع العربي الإسرائيلي والأطراف الدولية، ومن خلال تحليل المبادرات التي طرحتها هذه الأطراف، يلاحظ بأن هناك ترابطاً واضحاً بين النظرة للاستيطان وموضوع التسوية السياسية الذي يحدد مصير المناطق المحتلة وطبيعة السيادة فيها. (انظر ملحق رقم (١))

ففي المشاريع العربية والإسرائيلية، كان هناك اتجاهاً واضحاً نحو الربط المباشر بين مصير المناطق المحتلة والاستيطان، فالأطراف العربية تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة، وهذا يعني بالضرورة زوال المستوطنات بصورة نهائية، ولذلك ركزت هذه الأطراف على عملية الانسحاب أكثر من وقف الاستيطان.

أما الجانب الإسرائيلي، فهو يرفض الانسحاب من المناطق المحتلة، ويعزز هذا الرفض بإقامة المستوطنات وتوسيعها لمنع الانسحاب الإسرائيلي، وإبقاء السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة.

ويركز الجانب الإسرائيلي على أهمية الاستيطان، ويتجاهل الحديث عن مصير المناطق المحتلة في محاولة لجذب الانتباه إلى مسألة الاستيطان على حساب الموضوع الأساسي، وهو الانسحاب الإسرائيلي .

أما الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، فقد أعطتا أهمية متساوية للاستيطان والسيادة على المناطق المحتلة، وربطتا ذلك بمستقبل التسوية في المنطقة.

أما الجانب الأمريكي، فيحاول وضع صياغة عامة للتسوية السياسية دون تحديد مواقف محددة تقوم في الأساس على التفاوض، ومحاولة عدم وضع قيود أمام ذلك بما في ذلك الاستيطان أو إقامة الدولة الفلسطينية .

الخلاصة

وفي الختام يمكن القول، بأن التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة سيبقى مرتبطاً إلى حد بعيد بمسألة الاستيطان، وأن أي تسوية سياسية دون حل فعال وجذري لمسألة الاستيطان، سيبقي مسألة السيادة في المناطق المحتلة عرضة للاستغلال من الجانب الإسرائيلي، والذي سيحاول استغلال الاستيطان للانتقاص من السيادة الفلسطينية على هذه المناطق، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن مسألة المستوطنات يمكن أن تستغل في أي وقت كذريعة للقيام بهجمات ضد السلطة الفلسطينية والسكان في المناطق المحتلة بحجة تعرض المستوطنات والمستوطنين للاعتداء، أو من أجل حماية المستوطنات وإبعاد التهديدات عن هذه المستوطنات وحركة المستوطنين.

وأخيراً نستنتج، أن عمليات الاستيطان قد بدأت كقضية هامشية في بداية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العربية عام ٦٧ وتعاظم دورها إلى أن شكلت قضية جوهرية تقرر مصير السلام والحرب، ويزداد الحديث عن المستوطنات كلما اقتربت المنطقة من الوصول إلى حلول سياسية، ولكن دورها يبدأ بالتراجع في ظل اشتداد الصراع وتواصل العمليات العسكرية.

قائمة المراجع

١. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

٢. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، الجانب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول ١٩٩٥.

٣. نظام بركات، الترابط بين الاستيطان والسيادة، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٥٥ شهر ١ لسنة ١٩٩٢.

٤. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، الجانب العسكري، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد ٩٧ شهر مارس / آذار لسنة ١٩٩٩.

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة واشنطن، ١٩٨٥.

٦. الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة العربية، نيويورك، ١٩٨٢.

٧. جيفرسون، مستقبل المستعمرات في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦.

٨. جوزيف الفير، المستوطنات والحدود، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٦.

٩. الحانان أورن، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية، ملف خاص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

10. Donald S. Will, Zionist Settlements in Palestine, Studies, Spring 1982, No. 3.

11. Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel, London, The Royal Institute of International Affairs, 1993.

12. Ziva Flamhaft, Israel on the Road to Peace, West view Press, Oxford, 1996.

13. Husein Agha and Robert Malley, The Last Negotiation, Foreign Affairs, May / June 2002.

ملحق رقم (١)

المواقف الدولية من الاستيطان والسيادة من ١٩٦٧- ١٩٩٠

الأطراف المعنية	عدد المشاريع	السيادة	الاستيطان
الموقف العربي	١٠	ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع المناطق المحتلة، مع تأييد إقامة دولة فلسطينية فيها.	إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد ١٩٦٧.
الموقف الإسرائيلي	١٤	الفصل بين السيادة الإسرائيلية على الأراضي والسكان والتمسك بحق إسرائيل بالسيادة على المناطق المحتلة مع قبول حكم ذاتي لسكان هذه المناطق، وإدراكا منها لوجود مطالب أخرى. فإنها تقترح من أجل الاتفاق والسلام بقاء مسالة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.	حق إسرائيل في الاستيطان في المناطق المحتلة كافة. انطلاقا من اعتبارات أمنية ودينية.
الموقف الأمريكي	٨	اعتماد حجم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل على مدى ما يتحقق من سلام، ولهذا فهي تعارض فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة وتعارض قيام دولة فلسطين مستقلة من جانب واحد.	تجميد المستوطنات القائمة ومعارضة بناء مستوطنات جديدة.لأن ذلك يضعف فرص الوصول إلى تسوية.
الموقف السوفياتي	٣	قيام دولة فلسطين مستقلة بما فيها القدس. وبحكم قانون السيادة تقرر طبيعة علاقاتها مع جيرانها. مع احتمال تكوين اتحاد كونفدرإلى، واعلان حدود بين إسرائيل وجيرانها العربي حدودا غير قابلة للمساس	ضرورة إزالة جميع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧.
الموقف الأوروبي	٦	ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.	المستوطنات غير شرعية وفقا لمبادئ القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام.
موقف الأمم المتحدة	١٠	احترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف باستقلالها السياسي وبحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.	إدانة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ومعارضة إقامة المستوطنات لمخالفتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واعتبارها عقبة أمام تحقيق السلام.
الأطراف الأخرى	١٠	غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.	غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.

الملاحق

أولاً: كلمات الافتتاح والختام

- كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط
- كلمة راعي الندوة – الأمين العام لجامعة الدول العربية
- كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية
- كلمة أمين عام المؤتمر القومي العربي
- كلمة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري

ثانياً: برنامج الندوة

ثالثاً: قائمة المشاركين

أولاً: كلمات الافتتاح

(١)

كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

السيد جواد الحمد

بداية أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عمرو موسى على تفضله برعاية هذه الندوة، ونرحب بمندوبه السيد علي خريس، كما أشكر السيد فاروق القدومي لمشاركته جلسة الافتتاح بكلمة هامة في هذا الوقت الحرج، مرحبا بمندوبه السيد عمر الشكعة، كما أشكر السيد معن بشور أمين عام المؤتمر القومي العربي وبمندوبته الآنسة رحاب مكحل لمشاركتها لنا هذا الافتتاح. ويسرني أن أتقدم بالشكر لضيوفنا الكرام من مصر ولبنان وفلسطين، والترحيب موصول إلى زملائنا وأصدقائنا من الأردن لحضورهم ومشاركتهم في أعمال هذه الندوة.

السادة والسيدات الحضور،

يسعدني أن أرحب بكم في صباح هذا اليوم الذي يأتي في ظل ذكرى مذابح صبرا وشاتيلا التي خطط لها أرئيل شارون بتعاون العملاء بين اللبنانيين عام ١٩٨٢، كما يأتي هذا اليوم ولا تزال الآلة الحربية الإسرائيلية تحرق كل ساعة زهرة من زهرات فلسطين بدخانها وقذائفها، في حين يقف العالم مشدوها عاجزا وسط حيرة شديدة لا يحرك ساكنا لكبح جماح الوحشية والهمجية والإرهاب الإسرائيلي الذي يجتاح الأرض المحتلة، فيقتل البشر من الأطفال الرضع حتى الشيوخ الكهول ويجرف الأراضي ويستولي على الممتلكات ، ويبني جدارا عنصريا في الوقت الذي تطالب فيه الولايات المتحدة دول العالم الأخرى، بفتح الحدود والتخلي عن سيادتها في عالم مفتوح في إطار العولمة، فيومنا هذا يوم تاريخي يشهد فترة تحول تاريخي إقليمي ودولي. ونحن اليوم إذ نفتتح هذه الندوة المخصصة لبحث موضوع الاستيطان الذي كان دوما على جدول التحرك السياسي العربي والدولي، فيما تحول إلى مشكلة محدودة تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ أسلو عام ١٩٩٣.

الأخوة والأخوات،،

لقد انعقد اتفاق الحكومات الإسرائيلية اليمينية منها واليسارية على مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات والمستوطنات اليهودية، وبميزانيات عالية من قبل كل الوزرات والإدارات المعنية في الكيان الإسرائيلي، وعدّته هذه الحكومات مسألة أمنية وحاجة حيوية للكيان الإسرائيلي لا تقبل اليوم حتى التفاوض عليه مبدئيا. لقد مثلت عمليات الاستيطان اليهودي مظهرا مرافقا وعمليا من مظاهر الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، وحظيت بالإدانات الدولية المتواصلة دون أن تلقي إسرائيل لها بالا، وتطاول الاستيطان والتهويد حتى على الأماكن المقدسة في القدس والخليل، حتى شكل المستوطنون جالية كبيرة تنتشر في مختلف المناطق بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وتحتل أهم المواقع الاستراتيجية وتستهلك المياه الجوفية بشراهة على حساب المواطن الفلسطيني، كما شكلوا مجتمعا غريبا كليا عن محيطهم، لتتحول هذه المستوطنات إلى قلاع ومعسكرات ومخازن أسلحة ونقاط إرهاب واعتداء وهجوم على الفلسطينيين، ولتشكل تهديدا دائما للأمن والممتلكات. وهكذا بلغ عدد المستوطنين أكثر من أربعمائة ألف مستوطن يسكنون حوالي ١٧٠ مستوطنة أو يزيد، موزعة على ثلاث كتل رئيسية في المرتفعات الشرقية عبر وادي الأردن والمرتفعات الغربية بمحاذاة ما يسمى بالخط الأخضر وفي منطقة القدس، ناهيك عن مستوطنات قطاع غزة والعديد من المناطق الأخرى.

الزملاء الكرام،،

برغم توقيع اتفاقات عدة للتسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي في ظل عملية سلام دولية، إلا أن السرطان الاستيطاني استمر يقطّع التواصل الجغرافي الفلسطيني، ليشكل أمرا واقعا يفرضه على طاولة المفاوضات، وبالرغم من كل الاتفاقات التفصيلية و الالتزام الأمني الفلسطيني الخطير والعالي المستوى، وعلى حساب العلاقات الداخلية الفلسطينية، إلا أن اتفاق أوسلو من الصمود، كما لم تصمد خريطة الطريق، ويبدو أنها في مرحلة الأفول بسبب هذه الأعمال العدوانية على الأراضي والممتلكات والسكان، لصالح نقل الكتل البشرية اليهودية من دول العالم إلى المناطق الفلسطينية في عملية

إحلالية تؤكد عمليات التطهير العرقي، وبجدار يمثل فلسفة العنصرية الصهيونية ، وبإرهاب وخروقات لحقوق الإنسان تقارب أو تزيد على ما اقترفته النازية حتى حسب أكثر المزاعم اليهودية تطرفا .

السادة الضيوف،،،

تشير الدراسات السياسية المختلفة لمشروع الاستيطان اليهودي، أن ثمة معارضة دولية لإجراءات إسرائيل بهذا الشأن، وأن الولايات المتحدة وبرغم تحالفها مع إسرائيل، فهي لا تزال تعتبر النشاطات الاستيطانية عقبة في وجه السلام، ومع ذلك تصر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على رفض إزالة المستوطنات، وتطرح بدلا من ذلك ضمها إلى الكيان الإسرائيلي في أي حل سياسي ولا سيما في منطقة القدس، وذلك رغم تزايد العبء الأمني والمادي لهذه المستوطنات على كاهل الميزانية الصهيوني ورفاهية سكان الكيان الإسرائيلي، ويعد هذا الموقف الإسرائيلي في رفض مبدأ إزالة المستوطنات، سببا جوهريا دائما لتفجير الاستقرار والأمن حتى في ظل أي اتفاق سلام لا ينهي هذه المسألة.

لقد أدت الانتفاضة والمقاومة دوراً حيويا في إثارة مشكلة المستوطنين في الشارع الإسرائيلي، بصفته مدخلاً لعدم الأمن والاستقرار وتبذير أموال الميزانية، وأشعرت اليهود في بقية أنحاء فلسطين أن أمنهم بات مهددا بسبب حفنة من اليهود المتطرفين المشعوذين المؤمنين بالخرافات، والذين يعيشون على دقات نواقيسها، وهم يعيثون فسادا في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأنهم يستهكلون ما يزيد على ٢٠ ٪ من الميزانية السنوية للكيان الإسرائيلي في الجوانب المدنية والأمنية، وهو ما شجع أصواتا يهودية داخل الكيان الإسرائيلي لترتفع مؤخرا وتطالب بإزالة هذه المستوطنات.

من جهة أخرى، يؤمن الخبراء في شئون الاستيطان من العرب والفلسطينيين، أن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإحلال اليهود فيها بدلا من الفلسطينيين ، يمثل عملية تغيير تاريخي في الملكية والديموغرافيا، أي التغيير في الأرض والسكان، وهما من مقومات السيادة والدولة والوجود، يجري ذلك وأكثر من خمسة ملايين فلسطيني مشردين في الأرض لا يسمح لهم حتى بالعودة إلى ديارهم وبيوتهم ووطنهم ، ولذلك فإن إزالة

الاستيطان من الضفة الغربية والقدس وغزة هي مقدمة استراتيجية لدفع المشروع الصهيوني التوسعي العنصري إلى الحائط المسدود، وهي خطوة لا بد منها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولذلك يفترض أن يكون هذا البرنامج من الأولويات السياسية في المرحلة القادمة.

السادة الخبراء والعلماء والسياسيين والمهتمين،،،

وانطلاقا من كل هذه الأسباب، ومن قناعة من مركز دراسات الشرق الأوسط بأهمية تناول الموضوع في ظل العنف والإرهاب الإسرائيلي، وبغية بيان الخطورة التي تمثلها المستوطنات والمستوطنين على مستقبل الشعب الفلسطيني ومشروع الدولة الفلسطينية من جهة، وبيان خروقات إسرائيل وتجاوزاتها على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، وأنها لا تبالي بإثارة كل عوامل عدم الاستقرار من جهة ثانية، ولخدمة صانع القرار الفلسطيني والعربي في التعامل مع هذا الملف، كانت فكرة عقد هذه الندوة .

آملا أن تُظهر هذه الندوة عمق مخاطر الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي على صعيد التواصل الجغرافي والديموغرافي، وعلى صعيد الأمن والاستقرار، وأن تقدم المقترحات والتوصيات لصانع القرار حول المدى والهامش الذي يمكن التحرك فيه سياسيا بمثل هذا الموضوع، كما يتوقع أن تتوصل الندوة إلى دق ناقوس الخطر والإنذار، بأن المقاومة قد تستمر وبقوة ما دام الاستيطان قائما، وأن من يسعى لسلام في المنطقة عليه إجبار الجانب الإسرائيلي على تحقيق الانسحاب العسكري وإزالة المستوطنات.

ختاما ، ثقة بموضوعيتكم وقدرتكم الفذة على استخلاص النتائج وتقديم الرؤى المستقبلية العملية، واهتمامكم الأكيد بدعم نضال الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه الوطنية بالعودة إلى وطنه المحرر، نتمنى أن تحقق الندوة أهدافها وتتوصل إلى ما طمحت اليه، وأن تسهم فعلا في صناعة القرار العربي والفلسطيني إزاء هذا الموضوع الحيوي من مواضيع القضية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان - السبت - ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣

(٢)

كلمة أمين عام جامعة الدول العربية

معالي السيد عمرو موسى

السادة الحضور ،،،

إنه لمن دواعي سرورنا في أعمال هذه الندوة الهامة وقبول رعايتها ناقلاً للأخ/ السيد جواد الحمد – مدير مركز الدراسات الشرق الأوسط- تقدير معالي الأمين العام السيد/ عمرو موسى، منتهزا هذه المناسبة لا نقل باسمه وباسم جامعة الدول العربية تحية الإعزاز والتقدير للأردن ملكا وحكومة وشعبا على استضافة أعمال هذه الندوة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك فلا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى السيد جواد الحمد رئيس المؤتمر ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط على حسن الأعداد والضيافة لأعمال هذه الندوة الهامة.

السادة الحضور ،،،

لقد مضى ما يزيد على ثلاثة عقود على قرارات الشرعية الدولية الداعية لسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧، كما مضى ما يزيد على نصف قرن على قرارات شرعية أخرى، تلزم إسرائيل بإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه واستعادة حقوقه المشروعة. ومنذ تلك الحقبة وحتى اليوم تمارس إسرائيل سياسة إجرامية، وتوسعا لا مثيل له في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال زرع مستعمرات استيطانية في كل اتجاه، بحركة تؤدي إلى السيطرة على مفاصل الأرض، وتخلق وقائع تمنع فيها أي تحقيق لما يصبو إليه الشعب الفلسطيني المناضل، إن كان ذلك في التوسع العمراني في المدن والقرى، أو في الحيلولة دون تواصل لكيان فلسطيني سياسي على وحدة ترابية للدولة لمستقبلية طبقا للشرعية الدولية، وكذلك خلق مشكلة سكانية على تلك الأرض كأمر واقع، قابل للمقايضة من خلال الحقوق الفلسطينية وانتقاصها بانتهاك فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومواثيق الشرعية الدولية.

وإمعانا في الانتهاك الصريح للشرعية الدولية، فإن عدد مستوطني الوحدات الاستعمارية وصل إلى ما يزيد على مئتي ألف مستعمر استيطاني إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربي، [تقوم على ١٠٧٪ فقط من أراضى الضفة الغربية]، وقد وضعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي تحت تصرف هؤلاء ٤٢٪ من مجمل أراضى الضفة الغربية.

إن إسرائيل اتخذت إجراءات مرفوضة وغير قانونية من أجل نهب أرض ليست لها، ووضعها تحت تصرف الجيش والمستوطنين المستعمرين.

إن ممارسات إسرائيل انتهاك للقانون الدولي والمواثيق الدولية، مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحكم أفعال قوة الاحتلال في زمن الحرب والتي تمنع أيضاً عمليات الاستعمار في الأراضي المحتلة.

كما أن حشد اليهود من مختلف دول العالم في هجرة منظمة باسم الحرية في التنقل والسكن والإقامة وإسكانهم في أرض فلسطين، إنما هو منطق لا يستند إلى أي شرعية أو حق أو حرية إذ ليس من المعقول أن تقوم حرية على حساب حرية الآخرين أو أن تنشأ حقوق على انتهاك الحقوق للآخرين من تضييق وحصار وتشريد.

أيها السادة،،،

إن إسرائيل تبتدع في مطلع كل يوم جديد ممارسة جديدة من الاغتصاب والقهر والظلم. فها هو الجدار الفاصل وها هو مخطط النقاط، وكأن قاموس مصطلحاتهم في الانتهاكات ممتد لا ينتهي.

إن السياسات الإجرامية الإسرائيلية والممارسات التي تقع تحت طائلة جرائم الحرب، حتماً خاسرة في نهاية المطاف، إننا لن نقبل بأقل من زوال الاحتلال، وعودة الحقوق وتنفيذ إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وحق العودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه التي كرسها القرار الدولي رقم ١٩٤، وكما أكدتها مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢، إن جامعة الدول العربية كانت ومازالت تَعُدّ قضية فلسطين هي القضية الأولى التي يجتمع عليها كل العرب.

ومن هذا المنطلق يأتي الاهتمام البالغ الذي يوليه السيد الأمين العام وكبار المسؤولين لكل القضايا المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي وعلى كافة الأصعدة الإقليمية والدولية.

إن مراكز البحث العربية والمنظمات غير الحكومية والدارسين والباحثين مدعوون الآن، وبكل إلحاح إلى بذل كل الجهود الممكنة في مساندة قضية فلسطين ودعمها بالدراسات والأبحاث والوثائق، حتى نتمكن من مواجهة المواقف الإسرائيلية العدوانية، المدعومة من بعض قوى المجتمع الدولي، لأنه لا يمكن في منطقتنا العربية الوصول إلى الاستقرار، إلا بإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، وبذلك لن تتمكن إسرائيل من فرض سلامها الذي يكرس الهيمنة والتوسع في المنطقة ويجعل من الدول العربية كافة ضحايا لهذا السلام المزعوم.

أتمنى لأعمال الندوة كل النجاح والتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

(٣)

كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية

السيد فاروق القدومي

المقاومة الفلسطينية هي تلبية تاريخية لحماية الشعب الفلسطيني من الغزوة الصهيونية، وهي وجود وطني نقيض للكيان المغتصب الذي يتصف بصفات سطحية، والذي اتخذ مسوغات مزيفة لوجوده وشرعيته على الأرض الفلسطينية.

إن بروز المقاومة الفلسطينية قد عزز الهوية الوطنية والانتماء القومي العربي داخل إسرائيل، واتسع تعاطف شعوب العالم واعترافها بالشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الثابتة.

ولم يقتصر وجود المقاومة الفلسطينية واشتعالها على حماية الأرض والمقدسات الفلسطينية، بل اتسع ليسهم بشكل ملحوظ في حماية الأمن القومي والتراث العربي.

إن استمرار شعلة المقاومة الفلسطينية سيعجل في التضامن العربي وإزالة التناقضات بين الشعوب العربية التي خلفتها الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية، وهذا ما يجعل المكانة السياسية للأمن العربي تقوى وتصبح عنصرا أساسيا في ردع القوى الخارجية ونفوذها السياسي، وما دام الوجود الصهيوني بأهدافه التوسعية مستمرا، فستبقى المقاومة الفلسطينية والعربية في المناطق التي تخضع لوجود استيطاني أو استعماري مشتعلة، وسيزداد تأثيرها في تحقيق الإنجاز للأقطار الأخرى وتخليصها من السطوة الأجنبية، وستزداد الرغبة والاستعداد لدى الشعوب العربية في الدافع نحو التضامن والوحدة.

إن هذه التصورات تتطابق مع المسار التاريخي التي تبدو مظاهره بالرغم من الأحداث العصيبة التي مرت بها المنطقة، والخلافات العربية التي أدت إلى نزاعات بينية، وإذا أردنا تعريف الاستيطان الصهيوني، لا بد أن نعود إلى الماضي لنرى ما جرى في التاريخ من هجرات استيطانية استبدالت شعبا بشعب آخر، واستولت على أرضه وثرواتها وسامت السكان الأصليين سوء العذاب، ولا يختلف الاستعمار الاستيطاني

الصهيوني عما قام به المستوطنون في أمريكا والجزائر بشعوب هذه البلدان التي استعمروها.

إن الاستعمار الاستيطاني يعبر عن هجرة متواصلة لكتلة بشرية من أماكنها إلى مكان آخر، حيث تقوم هذه الجماعة البشرية أما بطرد السكان الأصليين أو استبعادهم فيزداد إنكارهم لحقوق هؤلاء السكان حدة وعنفا إلى حد أعمال القتل فيهم بعد استلاب أرضهم، وتدمير جميع مظاهر الحياة فيها.

ولا عجب، فإن الاستيطان الصهيوني لا يختلف عن ذلك الوصف للاستعمار الاستيطاني، فقد أنكر الصهاينة تاريخ الفلسطينيين الذي امتد آلاف السنين وهم يعيشون في بلادهم الأصلية "فلسطين"، فقد حاول المهاجرون الصهاينة أن يسجلوا الأرض باسمهم، ويبدّلوا أسماء المدن والقرى والمواقع الأثرية فيها بأسماء أخرى، إنهم يحاولون نزع الحقبة الزمنية الطويلة بما فيها من حضارة وتراث عبر التاريخ، بزعمهم أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون، وأن تاريخ هذه البلاد قد توقف عن سبيهم ورحيلهم عنها في الزمن القديم، وادعوا أن التاريخ لم يستأنف مساره إلا عندما عادوا إليها في العصر الحديث، ويرون أن هذه الأرض التي يستوطنونها لهم وليس لدولتهم حدود واضحة، غير آبهين باغتصابهم لحقوق السكان الأصليين واستلابهم لأرضهم التي ورثوها عن آبائهم منذ آلاف السنين.

إن أسطورة الاستيطان الصهيوني هي أسطورة التوسع في الدرجة الأولى، فإسرائيل ليس لها حدود واضحة، فالعهد القديم يحتوي أكثر من خريطة لأرض إسرائيل، والمستوطنون الصهاينة يطلقون على أنفسهم مصطلح الرواد الأوائل. وهم يعرفون أن الأرض الفلسطينية التي انتقلوا إليها مأهولة بسكانها الأصليين الفلسطينيين منذ آلاف السنين، وقد نزلوا فيها فترة قصيرة من الزمن فوجدوا فيها شعبا وحضارة، ولم يمكثوا فيها إلا سنوات قليلة وجرى نقلهم من خلال سبيهم مرتين، ولكن الدعاية الصهيونية تحاول تهميش شعبنا وتقليل عدده ووصفه بالمتخلف، وادعوا أنه يفتقر إلى المهارات والعلوم والحضارة، وادعوا أن الفلسطينيين ما هم إلا قبائل بدو رحل لا يستقرون في مكان،

ويهملون ثرواتهم الطبيعية الكامنة في الأرض، وأنهم شعب بلا تاريخ وأن وجودهم كان عرضياً في هذه الحياة، وإن وجودهم على هذه الأرض العذراء يشكل مشكلة، وقد كثر حديثهم عن فلسطين بوصفها أرضا مهملة، كل ذلك من أجل تأكيد حق اليهود المطلق في فلسطين وحقهم في العودة إليها.

حاولت الحركة الصهيونية وضع حل نهائي للكثافة السكانية الفلسطينية، فقامت عند قيام إسرائيل بعمليات القتل والإبادة الجماعية، مثلما تم في (دير ياسين، كفر قاسم) لقد اختارت الحركة الصهيونية فلسطين بقعة لتوطين اليهود فيها بسبب موقعها الاستراتيجي الذي قررتها لجنة كامبل بنرمان (رئيس وزراء بريطانيا) عام ١٩٠٧، بعد سنتين من الدراسة، مع أن فلسطين لا تملك ثروات طبيعية مثل البلدان الأخرى، وليس لها رقعة أرض واسعة، ولم تكن في ثراء أوغندا وخصوبتها التي وقع الاختيار عليها في بادئ الأمر لتكون الوطن اليهودي ثم عدل عنها، فموقع فلسطين الاسترانجي قرب قناة السويس الهامة، وعلى مفرق المشرق والمغرب العربي، جعلها ضحية مباشرة للاغتصاب الاستعماري الغربي الصهيوني، وقد سبق لنابليون أن قال: "أن من يسيطر في المعركة على تقاطع الأرض، يصبح سيد الأرض".

و لا شك أن موقع فلسطين المميز، إذ تطل على البحر المتوسط وعلى قناة السويس وتقع على نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا، قد آثار أطماع الغرب، وذلك جعلها قاعدة لخدمة مصالح الاستعمار، وليفرض إرادته وهمينته عليها، ولذا لا يمكن النظر إلى الدولة الصهيونية، إلا باعتبارها معسكراً كبيراً يخضع للاعتبارات العسكرية الإستراتيجية وليس لاعتبارات اقتصادية، بل هو بمثابة قاعدة لتوفير الحماية العسكرية ولنهب الثروات العربية في البلاد المجاورة، ولذلك جاء بناء المستوطنات في أماكن يسهل الدفاع عنها، مثل قمم التلال والهضاب وعلى مشارف الوديان والممرات، وليس عجيبا ولا صدفة أن تكون أول مستوطنة يهودية في فلسطين عام ١٩٨٦، قد أقيمت على جبل الكرمل المشرف على حيفا، كما أنشئت معظم المستوطنات في عهد الانتداب البريطاني على مفارق الطرق وعلى المرتفعات المشرفة على أماكن التجمعات العربية في المدن والقرى،

وعلى الطريق بين يافا والقدس ولا عجب إن قلنا، بأن العسكريين البريطانيين هم الذين اختاروا أماكن المستوطنات الأولى، وقد قال إيغال ألون "إن المواقع الدقيقة للمباني والمنشآت في كل مستوطنة جديدة كانت تقرر اختيارها هيئة أركان الهاغاناة من أجل تأمين الترتيب الأفضل للهجوم والدفاع، فكل مستعمرة صممت لتكون قلعة حصينة قادرة على الدفاع عن نفسها وعن المستعمرات المجاورة لها".

وكانت هناك مستوطنات زراعية، إلا أن الزراعة الاستيطانية لا علاقة لها بالاستثمار الاقتصادي، فالموقع ليس بخصب التربة، وهو عنصر الاختيار المطلوب لخدمة الأغراض العسكرية.

إن العرب يملكون ماهية حضارية أصلية وثروات طبيعية وفيرة، وتاريخاً مشرفاً وهم أمة طموحة، فلا بد لها أن تتغلب على كل التحديات الخارجية مهما كبرت أو امتدت على صفحة الوطن العربي، وسينحصر المد الصهيوني خلال فترة قصيرة من الزمن، وتبدو ملامح ذلك في عجز إسرائيل عن وقف الانتفاضة الفلسطينية أو إخمادها، والاستنجاد المستمر بالدول التي أنشأتها.

لقد انحسر المد الصهيوني واستنفذ الكثير من قوته حتى المستوطنين، وهذا يعني وقف الهجرة اليهودية وبدء الهجرة العكسية وزوال الجيل الأول، وميل الأجيال الشابة للهروب من الواقع الإسرائيلي والفرار من الجيش واضمحلال البنيان الاقتصادي وضعف الأحزاب السياسية التي أسهمت في بناء إسرائيل، كل هذه الظواهر تبشرنا بمستقبل واعد، فعلينا الصمود والمثابرة والصبر لوقف المد الصهيوني.

(٤)

كلمة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي

السيد معن بشور

لا بد من كلمة شكر وتقدير لمركز دراسات الشرق الأوسط ولمديره العام الصديق جواد الحمد على هذه الندوة التي يشير عنوانها "**الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني**" إلى أن هذا المركز ما زال يواصل الاهتمام بالهموم الحقيقية، والأوجاع الفعلية، التي تحس بها أمتنا عموما، وشعبنا المناضل في فلسطين على وجه الخصوص .

وإذا كانت الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة، والمحاور التي سيتركز حولها النقاش، ستتناول بحث هذا الموضوع الهام من زواياه التاريخية والفلسفية والاستراتيجية والقانونية والسياسية والعسكرية، والتدقيق في آثار الاستيطان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، فإنني أتمنى في الوقت ذاته أن يمتد النقاش ليتناول أثر هذا الاستيطان على الشعب الإسرائيلي على المدى المتوسط والبعيد، بل أثره في إطلاق تحولات نوعية على الكيان الصهيوني، كما على المشروع الصهيوني بأسره.

ففي المستوطنات التي أشدد على تسميتها بالمستعمرات، يتقاطع السياسي مع الأيديولوجي، كما الأمني مع العقائدي، فلا يتضح ما إذا تم إنشاء هذه المستعمرات لغرض سياسي أو أمني، أو أنه قد حصل استجابة لنداء عقائدي وديني، وأين تنتهي السياسة في هذه المستعمرات وأين تبدأ الخرافة الدينية؟ وإذا كان الأمر متصلا فعلا بنداء توراتي، فلماذا جرى تفكيك مستعمرات في سيناء، بل لماذا يبدي حكام تل أبيب، بين الحين والآخر، ولو للاستهلاك الإعلامي استعداداً سياسيا لتفكيك مستعمرات أخرى في الضفة والقطاع؟

إن هذا التداخل بين السياسي والعقائدي في قضية الاستيطان، يعود بنا إلى نشأة الاستيطان نفسه، فأول المستعمرات التي أنشئت في فلسطين إنما شيدت قبيل المؤتمر

الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، أي أن الاستيطان سبق المؤتمر الصهيوني، والحركة الصهيونية، مما يشير إلى اتصاله بمشروع الاستعمار الأوروبي نفسه الذي أراد إقامة حاجز بشري معاد بين مشرق الأمة ومغربها، وهو الأمر الذي ينطبق على الحركة الصهيونية، التي رغم كل المظاهر العقائدية والدعاوى الدينية التي تسعى للظهور بها إنما هي في النهاية امتداد إقليمي لظاهرة استعمارية عالمية، ما لبث أن تطور دوره ومهماته بتطور الظاهرة الاستعمارية القديمة إلى الظاهرة الإمبريالية الجديدة.

فإشكالية الاستيطان هذه، تخفي في عمقها جملة إشكاليات أخرى تتصل بجوهر المشروع الصهيوني بتجلياته العملية.

فالمستعمرات التي أنشئت أساسا لتكون حزاما أمنيا للكيان الصهيوني، وألسنة بشرية عدوانية داخل التجمعات الفلسطينية، تحولت مع الانتفاضة إلى عبء على الأمن القومي، وباتت تحتاج إلى جيش نظامي لحمايتها بدلا من أن تكون قلاعا متقدمة لحماية هذا الجيش.

وفي الوقت الذي قامت فيه أكذوبة المستعمرات على ركائز دينية وعقائدية، فإن نسبة الهروب الواسعة من هذه المستعمرات بفضل الانتفاضة والمقاومة جاءت لتكشف حجم هذه الأكذوبة، وتؤكد أن مرتادي هذه المستعمرات إنما يفعلون ذلك بسبب امتيازات يحصلون عليها، وغنائم يحظون بها أساسا.

بل إن هذه الامتيازات أخذت تتحول هي الأخرى إلى عبء اقتصادي ومالي على ميزانية الحكومة الصهيونية تختلف حولها الأحزاب والكتل، تماما كما باتت عبئا اجتماعيا يعمق مناحي التفسخ الذي بدأ يتعاظم داخل النسيج الاجتماعي الصهيوني.

وإذا كانت هذه المستعمرات تشويها تاريخيا وجغرافيا في جسد فلسطين الموحدة والمستقلة، فإنها قد نقلت هذا التشويه من مستوى الجماعة إلى مستوى الفرد، ومن مستوى الدولة إلى مستوى الإنسان.

إن الاستيطان بهذا المعنى ليس مجرد اعتداء على حقوق الإنسان الفلسطيني في أرضه وممتلكاته وديارة، بل هو أيضا اعتداء على الإنسان اليهودي ذاته لأنه بإجباره على

اغتصاب أرض لا يملكها، ومنزل يخص إنسان آخرا، إنما يفقده بذلك إنسانيته ويحوله إلى وحش مسلوب من كل الخصائص البشرية وإلى مخلوق خال من كل القيم الإنسانية.

وقد يستخدم اليوم مثل هذا الإنسان المشوه لذبح الشعب الفلسطيني وارتكاب الجرائم والمجازر بحقه، لكن التجارب البشرية علمتنا أن مثل هذه المخلوقات سرعان ما ترتد على مجتمعاتها، فتدك ركائزها من داخلها.

إن التكوين النفسي والاجتماعي لمثل هؤلاء المستعمرين يحولهم قنبلة موقوتة في مجتمعاتهم، إذ يشعرون أنهم يشكلون الخط الأمامي للدفاع عن هذه المجتمعات، وبالتالي فهم أصحاب الحق في نيل الحظوة الكبرى فيها، وإلا فهم أدوات التوتر والتفجير بين مواطنيهم.

وبالإضافة إلى العبء الأمني والسياسي والمالي والاجتماعي الذي باتت تشكله المستعمرات على الكيان الصهيوني، فإنها تشكل كذلك عبئا دبلوماسيا وإعلاميا متزايدا على صورة هذا الكيان أمام المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الشديدة الالتصاق بالنفوذ الصهيوني.

فأحد أبرز المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأمريكية طالب أخيرا تل أبيب بإزالة معظم المستوطنات، وحين سارع السيناتور ليبرمان للرد عليه آملاً بكسب تأييد الأصوات اليهودية في معركة الرئاسة، جاءت المفاجأة في مقال افتتاحي لصحيفة نيويور تايمز قالت" إننا نعارض بشدة ما يقوله السيناتور ليبرمان، فإنهاء الاستيطان في الأرض المحتلة هو أمر جوهري وأساسي لبقاء الدولة اليهودية، فعلى إسرائيل أن تبدأ بأعداد خطة للخروج من الضفة الغربية وغزة لا لإفساح المجال لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومتصلة الأركان فحسب، بل لحماية مستقبل الدولة اليهودية نفسها".

وبهذا المعنى فإن التركيز الفلسطيني والعربي على قضية المستعمرات، إعلاميا وديبلوماسيا وسياسيا، من شأنه أن يحول هذا الخنجر الموجه إلى قلب فلسطين باتجاه نحر العدو نفسه.

وبهذا المعنى أيضا، تكتسب ندوتكم اليوم هذه الأبعاد الهامة في معركة التحرير والاستقلال والعودة والدولة المستقلة التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني.

أيها الأخوة المشاركون

لقد أردت عبر هذه الأفكار، أن نفتح نقاشا من نوع آخر حول آثار هذه الظاهرة الاستعمارية الخطيرة وهو نقاش لا نريد له إطلاقا أن يقودنا إلى اطمئنان كاذب أو استرخاء مضلل ينتظر انهيار العدو بفعل تناقضاته الداخلية، بقدر ما يسعى إلى استكشاف سبل جديدة، ووسائل إضافية، تعمق حاجتنا إلى المقاومة لا لمواجهة المحتل فقط، بل للتعجيل في تفجير تناقضاته من الداخل.

فكما تثير المقاومة المتصاعدة اليوم في العراق جملة من التناقضات في أوساط إدارة الاحتلال الأمريكي، وفي أوساط المتعاونين معها، فإنني اعتقد أن الانتفاضة والمقاومة في فلسطين تشكلان اليوم أقصر الطرق وأسلمها لا لوضع حد لظاهرة الاستيطان الاستعماري فحسب، بل لنقل آثارها السلبية إلى داخل المجتمع الصهيوني.

وإذا كانت الصهيونية ليست سوى الاستيطان العنصري بالمفهوم العقائدي السياسي، فإن الاستيطان العنصري هو الصهيونية بتجلياتها الميدانية والعملية، وكلاهما يواجه اليوم مأزقا مصيرياً خطيرا، لخصه رئيس الكنيست الصهيوني السابق، وعضو الكنيست الحالي ابراهام بورغ في مقالة نشرت أخيرا في "الهيرالد تريبيون" حين قال : "يبدو أن ألفي عام من صراع البقاء لليهود، قد أديا إلى قيام دولة المستوطنات التي تدار من شلة لا أخلاقية من منتهكي القوانين والفاسدين الذي لا يصغون لا لمواطنيهم ولا لاعدائهم. إن دولة تنقصها العدالة لا يمكن أن تعيش، ويوما بعد يوم يزداد عدد الإسرائيليين الذين يدركون هذا الأمر، خصوصا عندما يسألون أولادهم أين يتوقعون أن يعيشوا خلال ٢٥ سنة. الصادقون من هؤلاء الأولاد يقرون، فيما أهلهم مصابون بالذهول، بأنهم لا يعرفون، أن العد العكسي للمجتمع الإسرائيلي قد بدأ".

مجددا كل الشكر لمركز الدراسات الشرق الأوسط ولمنظمي هذه الندوة الهامة وللمشاركين فيها.

(٥)

فلسفة الاستيطان في المشروع الصهيوني

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري

الاستيطان هو جوهر الفكر الصهيوني، كما أن عمليتي رصد وتصنيف التجمع الصهيوني التي تمت إلى الآن لم تكن موفقة، فالرصد من ناحية عملية كان مجرد تلقي ومراكمة للمعلومات، على اعتبار أن المراكمة وحدها ستؤدي إلى تكوين معرفة، أما المشكلة الأخرى في التصنيف، فكانت باعتبار الدولة الصهيونية دولة يهودية والتعامل معها على هذا الأساس .

والاستعمار في صيغته الحديثة يبرز مشكلة الأقليات، والتي تمثل حقيقة تصدير المجتمعات الغربية لمشاكلها بالشكل الاستعماري، فإسرائيل هي حالة لتصدير مشكلة اليهود في أوربا على شكل استعمار استيطاني إحلالي.

وهنا لابد أن يشار إلى أن أساس التعامل مع الصهاينة، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هذا البعد المتعلق بقضية الإحلالية الممثلة بالاستيطان، دون النظر إلى أن هذه دولة ذات طابع ديني يهودي مقبول. الطابع اليهودي للدولة الصهيونية يعني بالضرورة النزاع على الأحقية التاريخية لليهود في فلسطين، بل يجب التعامل مع المشروع الصهيوني، على أنه امتدادا للمشروع الاستعماري الغربي .

إن العلاقة بين إسرائيل (الدولة الام) والجيوب الاستيطانية (في الضفة الغربية وغزة) هي علاقة تعاقدية، وبالتالي فإن استمرارية المقاومة وظهور الكلفة الحقيقية والفعلية للاستيطان ستنحو بهذه الجيوب الاستيطانية باتجاه الدولة الأم.

وبالعودة إلى السياق التاريخي، فإن الاستيطان كان يأخذ البعد الاعتباري، وذلك لسهولة الدفاع عنها، وتوفير خطوط المواصلات مع أوربا في مناطق ساحلية معتدلة، ولذلك كان لا بد من الإشارة إلى دور الأسطورة التوراتية في العملية الاستيطانية للمشروع الصهيوني، وهذه الأسطورة كانت على الدوام أساسا للفكر الاستعماري

الإحلالي، وتمثل بالنسبة للمستوطنين الإحساس بالذات ، كما أنه يجب الإشارة إلى معتقدات أخرى للاستيطان مثل التطور والتفوق التكنولوجي الذي يمكن من هزيمة الآخر، فالبعد القانوني المتمثل في قانون العودة في الدولة الصهيونية ويمثل جوهر الفكر الصهيوني الاستعماري الإحلالي، وأخيرا أشير إلى الهاجس الأمني الذي يمثله الاستيطان بناء على اعتبارات متعلقة بشرعية الوجود الاستيطاني أمام السكان الأصليين

أما بالنسبة لتكوين المجتمعات الاستيطانية، فلابد من الإشارة إلى أن جميع الجيوب الاستيطانية يأخذ الاقتصاد فيها شكلا جماعيا، وهذا الإجراء يمثل حقيقة حالة عسكرية اجتماعية فعلية – وليس اشتراكية كما يدعى الصهاينة – ما يمكن هذه المجتمعات الاستيطانية من إشباع حاجتها إلى الدفاع عن الذات .

وهنا يجدر التأكيد على قضية أن إسرائيل عمليا، ما هي إلا دولة إحلال استعماري استيطاني، وهذا ما يجب أن يفهمه جميع الأطراف، وعلى كافة المستويات بمن فيهم أفراد اليمين المسيحي الصهيوني.

ويتعين تعزيز النظرة الإسلامية التي تدعم المقاومة ضد إسرائيل بصفتها دول ظالمة، تعمل ضمن مشروع إحلال استعماري وليس بوصفها دولة يهودية؛ لأن الإسلام يحترم أعضاء كافة الديانات، وللإسلام قيمته الأساسية هي العدل وأساسه الفكر الإسلامي، ومناهضة الظلم، فنحن – المسلمين- لا نحارب اليهود لأنهم يهود وكلنا نحارب الصهاينة استناداً إلى حقيقة كونهم يمثلون استعمارا إحلالياً ظالما، وكونهم غزاة محتلين .

الكلمة الختامية والتوصيات

ها نحن قد أنجزنا ما بدأ صباح اليوم، ناقشت الندوة مشكلة الاستيطان اليهودي في فلسطين بأبعاده الأيديولوجية والتاريخية، كما تناولت واقع المشكلة ومخاطرها، وتعمقت من خلال الندوة خطورة الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني، ودولته المستقلة، وبرز بوضوح أن الأمن والسلام في المنطقة يتأثران بذات المسألة، حيث بينت الحوارات والأبحاث، أنه من غير الممكن إيجاد استقرار سياسي وأمني في المنطقة إذا بقي الاستيطان، وأن ذلك يعد شرطاً لازماً ، ولذلك لا يتوقع لخريطة الطريق أن تجد طريقها إلى التطبيق العملي لأسباب عديدة من بينها عدم معالجتها لمشكلة الاستيطان، وأنه بات واجباً ربط حق العودة وإزالة الاستيطان بأي تحرك سياسي عربي وفلسطيني.

وقد أوصى المشاركون بالندوة:

١. اعتبار الاستيطان اليهودي مشكلة استراتيجية في الصراع، وأن إزالته شرط لازم لأي استقرار.

٢. دعا المشاركون إلى عدم استخدام مصطلحات العدو بخصوص الاستيطان السياسي الأمني أو الكتلي والمعزول، أو الرسمي وغير الرسمي، ولا القبول بمصطلح الوقت بديلاً للإزالة بل مقدمة له.

٣. دعا المشاركون إلى أعداد برامج تلفزيونية وإعلامية واسعة النطاق موجهة للعالم الغربي، لبيان مخاطر الاستيطان وعدم إنسانيته، وأنه يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان ومصدراً يهدد الأمن والمقدرات الوطنية، ونمو المجتمع واقتصاده.

٤. حيَّا المشاركون الدور البطولي لأبناء الشعب الفلسطيني في نضالهم ضد الاستيطان وضد الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر المشاركون أن مقاومة الاحتلال ومواجهة عدوان الاستيطان والمستوطنين على السكان والأرض والممتلكات مقاومة مشروعة، وطالبوا العالم بدعمها حتى زوال الاحتلال.

٥. طالب المشاركون جامعة الدول العربية برعاية مؤتمر دولي يعقد في أوروبا، لتنوير الرأي العام الأوروبي وصانع القرار الأوروبي بمخاطر الاستيطان وانعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأنه مبرر مشروع للمقاومة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

٦. أكد المشاركون، أن مقاومة الاستيطان يستلزم نجاحها تشجيع وتطبيق حق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني، وعبر المشاركون عن أملهم أن تخدم هذه التوصيات والأبحاث التي قدمت في المؤتمر قضايا الشعب الفلسطيني وطموحاته والتي يُعد مقاومة الاستيطان أحد أبرز عناوينها.

ثانياً: برنامج الندوة

جلسة الافتتاح - كلمة رئيس الندوة الأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط - كلمة سعادة الأستاذ معن بشور، أمين عام المؤتمر القومي العربي - كلمة سعادة الأستاذ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية - كلمة راعي الندوة معالي الأستاذ عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية	٩,٣٠-١٠,١٥
استراحة شاي	١٠,١٥-١٠,٣٠
الجلسة الأولى **الاستيطان الصهيوني... فلسفته وتطبيقاته العملية والمواقف تجاهه** **رئيس الجلسة: أ.د. علي محافظة** - **فلسفة الاستيطان في المشروع الصهيوني** أ.د. عبد الوهاب المسيري / مصر - **تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية** أ.عبد الرحمن أبو عرفة / فلسطين د. وليد العريض / الأردن - **المواقف العربية والدولية من الاستيطان** أ.د. عبد الفتاح الرشدان / الأردن - **حوار ونقاش**	١٠,٣٠-١٢,٣٠
استراحة شاي	١٢,٣٠-١٢,٤٥
الجلسة الثانية **الاستيطان في البرنامج الإسرائيلي** **رئيس الجلسة: م. عزام الهنيدي** - **الأهمية الاستراتيجية للمستوطنات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض** أ. خليل التفكجي / فلسطين - **التصورات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان** أ. حسن أيوب / فلسطين أ.د. حسن عبد القادر / الأردن - **مناقشة وحوار**	١٢,٤٥-١٤,١٥

استراحة	١٤,١٥-١٧,٠٠
الجلسة الثالثة **الشعب الفلسطيني والاستيطان اليهودي** **رئيس الجلسة: د. عبد الله كنعان** - **الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة** أ. وجيه أبو ظريفة / فلسطين - **إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القدس، الخليل)** م. رائف نجم / الأردن أ. فرج شلهوب / الأردن - **مناقشة وحوار**	١٧,٠٠-١٨,٤٥
استراحة شاي	١٨,٤٥-١٩,٠٠
الجلسة الرابعة **الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان** **رئيس الجلسة: أ. عبد الكريم أبو الهيجاء** - **البعد القانوني للمستوطنات في الاتفاقيات والقوانين الدولية** أ.د. موسى الدويك / فلسطين د. محمد الموسى / الأردن - **فرص الحرب والسلام في ظل الاستيطان** أ.د. نظام بركات / الأردن - **مناقشة وحوار**	
الجلسة الختامية	٢٠,٣٠-٢٠,٤٥

ثالثاً: تعريف بالسادة المشاركين في الندوة*

أولاً: المشركون في حفل الافتتاح

الاســـم	الصفة
الأستاذ جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط، رئيس الندوة
معالي الأستاذ عمرو موسى	أمين عام جامعة الدول العربية، راعي الندوة
الأستاذ فاروق القدومي	رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية
الأستاذ معن بشور	أمين عام المؤتمر القومي العربي

ثانياً: تعريف رؤساء الجلسات

الاســـم	الصفة
الأستاذ عبد الكريم أبو الهيجاء	مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية
الدكتور عبد الله كنعان	أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس
المهندس عزام الهنيدي	عضو مجلس النواب الأردني
الأستاذ الدكتور علي محافظة	رئيس الجامعة اليرموك سابقاً، وأستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية

ثالثاً: تعريف الباحثين

الاســـم	الصفة
الأستاذ حسن أيوب	عضو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية
الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر	أستاذ الجغرافيا في الجامعة الأردنية
الأستاذ خليل التفكجي	عضو الوفد الفلسطيني للمرحلة النهائية (للقدس، والمستوطنات، والحدود، ومدير دائرة الخرائط والمساحة في بيت الشرق
المهندس رائف نجم	الرئيس الأسبق للجنة الملكية لإعمار الأقصى
الأستاذ عبد الرحمن أبو عرفة	مدير الملتقى الفكري العربي في القدس
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان	عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة مؤتة، وأستاذ العلوم السياسية فيها

* الأسماء حسب الترتيب الهجائي.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري	أستاذ الأدب الإنجليزي في جامعة عين شمس، والباحث المتخصص في الشؤون الصهيونية
الأستاذ فرج شلهوب	مدير تحرير صحيفة السبيل، متخصص في الشؤون الفلسطينية
الدكتور محمد الموسى	أستاذ القانون في جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني
الأستاذ الدكتور موسى الدويك	أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس
الأستاذ الدكتور نظام بركات	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك
الأستاذ وجيه أبو ظريفة	مدير لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان في قطاع غزة، وعضو السكرتاريا العليا للجان مواجهة الاستيطان في القطاع
الدكتور وليد العريض	أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني
٢- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
٣- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
٤- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
٥- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
٦- المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة السابعة.
٧- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
٨- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
٩- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية
١٠- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
١١- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
١٢- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة
١٣- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
١٤- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
١٥- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن
١٦- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي
١٧- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر
١٨- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات
١٩- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات
٢٠- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، الطبعة الخامسة.
٢١- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل
٢٢- الدولة الفلسطينية المستقلة
٢٣- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط
٢٤- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، الطبعة الثانية.

٢٥- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
٢٦- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
٢٧- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، الطبعة الثانية.
٢٨- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
٢٩- أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
٣٠- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
٣١- اتفاق الخليل .. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
٣٢- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، الطبعة الثالثة.
٣٣- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
٣٤- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
٣٥- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
٣٦- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (باللغة الإنجليزية).
٣٧- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
٣٨- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
٣٩- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
٤٠- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
٤١- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٢- مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
٤٣- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
٤٤- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٥- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
٤٦- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
٤٧- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١- اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).
٢- صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٣- الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٤- تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).

٥- تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).
٦- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).
٧- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).
٨- حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)
٩- المحكمة الجنائية الدولية .. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.
١٠- مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.
١١- انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.
١٢- الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)، ٢٠٠٢.
١٣- الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد(٢١)،٢٠٠٢.
١٤- تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد(٢٠)، ٢٠٠٢.
١٥- عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.
١٦- الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
١٧- الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.
١٨- انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.
١٩- مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.
٢٠- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.
٢١- الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠،١١).
٢٢- توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان(٨،٩).
٢٣- القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).
٢٤- توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد(٦).
٢٥- المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤،٥).
٢٦- نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢،٣).
٢٧- المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٣٥)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

result, Arabs and Palestinians have to work together to create a framework to make sure that settlements wither away and re-establish the right of return through political means.

The participants concluded by the following recommendations:

1- View Israeli settlements as a strategic problem in the conflict that must be solved to achieve stability.
2- The participants stressed that Israeli terminology should not be used when talking about settlements as political and security necessities, as bloc, separated or official and unofficial settlements. The issue of time should not be used except as a prelude to ending settlements.
3- Participants called for making television programs and documentaries for audiences in the West to show them the dangers of settlements to peace and a violation of Palestinian rights.
4- Participants praised Palestinians resistance to settlements and the Israeli occupation considering such resistance as legitimate and called for world support for their dismantlement.
5- Participants called on the Arab League to hold an international conference in Europe to enlighten its people, public opinion and decision-makers on the risks of settlements and its threat to the security and stability of the region and the world.
6- Participants emphasized the success of the resistance against settlements need to encourage and exercise the return of right for the Palestinian people. The participants also expressed their hope that these recommendations would be implemented.

to be possessed by the Jewish Fund were not to be sold or leased except to Jews. In time, the settlement of Jews became more organized and effective especially after the British Mandate. The region went through many wars, and Jewish settlements went through many stages which reflected its development and enlargement.

The Israeli political and security perspectives towards the issue of settlements in the occupied Palestinian lands differed in nature. This was especially the case after 1967 when an Israeli views and perspectives began to be crystallized towards the issue of settlements and settlers.

Hence settlements came to represent a heated topic of debate in the social-political milieu in Israel and a point of contention of the first degree. Settlements came to be linked to questions about the identity of the state, its demography, security, religious, historical status, strategic, and political aspects.

Israel resorted to "settlement displacement", a policy it used to deepen its Zionist roots in the Palestinian lands and aim to annihilate Palestinian existence.

The settlements policy which Israel exercises in the Palestinian lands is a violation of international public law and international humanitarian law and a clear incursion of the rules of engagement during occupation in war. Hence, it violates the human rights of Palestinians and their rights to self-determination on their lands.

Settlements have also a fundamental role in Israeli objectives and strategic and security thinking, in creating secure borders, achieving strategic depth and in repressing the Intifada and in controlling the population movement in the Palestinian lands it occupied after 1967.

From the previous discussions on the settlements problematic in Palestine, and its dangers to the Palestinian people and their independent state, it is almost impossible to establish political stability in the region and reach a solution if they continue. So, it is difficult for example, to execute the Road Map because it has not found a solution for settlements. And as a

Abstract

The Effects of Jewish Settlements on the Future of Palestinian People

The Middle East Studies Center held a symposium on The Jewish Settlements' Effects on the Future of Palestinian People. Many working papers were presented in the symposium that was attended by politicians, academics, parliamentarians, experts, union leaders, researchers and media personalities. Many critical issues were discussed.

The Colonies and settlements, in their modern formulas, show how societies in the West used its minorities' issue to solve its problems through colonial means. Israel has exported the Jewish problem from Europe through settlements and replacement serving as a focal point of the Zionist state regardless of its religious or Jewish characteristics.

The main objective of the Zionist movement is to assemble the largest number of Jews from around the world and have them in Palestine through demographic transfer were the Arab Palestinians are replaced by Jews as to what happened between the 16th and 19th centuries when the white civilian population established themselves in the New World. The issue of settlements is a tool and an objective of the Zionist project and in spite of the other elements of settlements, resource and infrastructure, it is the human aspect of bringing Jewish settlers to Palestine that forms the focal point of this project.

The process of Jewish settlements is not new but has been well-planned even before the establishment of the Jewish state. Different Jewish organizations were formed and directed the settlement process, the gathering of financial support for it and formulating strategic plans to control the land. In a flagrant move, the Zionist movement stated that all the land that come

Contents

Preface ---------- 7
Introduction ---------- 11

Chapter 1: History of Settlements in Palestine and its Stages
- Stages of Jewish Settlements in Palestine ---------- 15
- History of Settlements and its stages---------- 31

Chapter 2: Settlements in the Israeli Program
- Settlements Strategy in the Israeli Program ---------- 43
- Political and Security Directions in Israel toward Settlements ---------- 67
- Israeli Perspectives towards Settlements ---------- 93

Chapter 3: Settlements and the Palestinian People
- Negative Impact of the Settlements on the Palestinian People ---------- 105
- Problem of Israeli Settlements in the Holy Lands (Jerusalem and Hebron)- first paper ---------- 131
- Problem of Israeli Settlements in the Holy Lands (Jerusalem and Hebron)- Second paper ---------- 147

Chapter 4: Legal, Political, and Military Impact of Settlements
- Legal Dimension of Israeli Settlements.. Study of International Law ---------- 169
- Legal State of Settlements ---------- 211
- Settlements and Opportunities for War and Peace ---------- 217

Annexes
- Opening and Closing Words ---------- 233
- Symposium Program ---------- 253
- Participants ---------- 255

The Effects of
Jewish Settlements
on the Future of Palestinian People

Editors

Thyab Makhadma **Mosa Al-Dwaik**

Participants

Hasan Ayyoub	**Hasan AbdulQader**	**Khalil Tafakji**
Ra'ef Najm	**AbduRahman Abu Arafeh**	**AbdulWahab Al-Messiri**
Faraj Shalhoub	**Mohammed Al-Mosa**	**Mosa Al-Dwaik**
Nizam Barakat	**Wajih Abu Thareifeh**	**Waleed Al-Areedh**

Seminars **46**

The views of the contributors does not necessarily stand to **MESC** *position*

Second Edition

Amman – 2006

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

The Effects of Jewish Settlements on the Future of Palestinian People

Middle East Studies Center
Established on
March 10, 1991
Amman – Jordan

Jawad El-Hamad
Director

Philosophy and Objectives of MESC

The Middle East Studies Center (MESC) is an independent research organization dedicated to researching and analyzing changes in the Middle East; the Arab-Israeli conflict, political, social, economic, and educational changes and place of the Middle East in the World Order and International Relations are deeply analyzed. The center considers special emphasis on a balanced, objective and interdisciplinary approach to the issues it covers with the aim of serving the nation's goals in development and modernization. To achieve its goals, MESC conducts researches, studies, and consultations, holding seminars, conferences, and scientific research symposiums pertaining to the changes in the Middle East region. The MESC is open-minded for variety of Ideologies, themes, trends and positions, believing in democracy and Pluralism.

Goals:

1- Providing studies and consultations that help in the development and independence of Jordan and Arab world.

2- Enhancing the ability of Arab and Islamic scholars to deal with issues facing the region. MESC works to create cultural and educational atmosphere in support nation's interests.

3- Providing accurate and scientific information for researchers.

4- Taking part in the educational, cultural, social and political development of Jordan and the ME in general.

The Center is performing its programs through four working Units: Research Unit, Public Relations Unit, Publishing & distributing Unit and Administrative & Development unit.